

الجمهورية التونسية

وزارة المالية



تقرير

حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

أكتوبر 2023

الفهرس

4	المقدمة
6	الظرف الاقتصادي العالمي
9	مؤشرات تطور الظرف الاقتصادي الوطني
14	تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023
22	التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2023
22	أ. تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023
30	إ. تحيين خدمة دين الدولة لسنة 2023:
35	الإصلاحات الاقتصادية والجبائية
46	الجزء الأول : توازن ميزانية الدولة لسنة 2024
56	الجزء الثاني : موارد ميزانية الدولة لسنة 2024
57	أ. مداخيل ميزانية الدولة
63	إ. موارد الخزينة
66	الجزء الثالث : نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024
163	الجزء الرابع : خدمة الدين العمومي لسنة 2024

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني عدد 1 : آفاق النمو العالمي 2024-2022	6
رسم بياني عدد 2 : تطور معدل سعر برميل النفط بالدولار (2024-2010)	7
رسم بياني عدد 3 : تطور سعر القمح اللين بالدولار	8
رسم بياني عدد 4 : تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي بالأسعار القارة	9
رسم بياني عدد 5 : تطور نسبة التضخم خلال الفترة 2015- سبتمبر 2023	10
رسم بياني عدد 6 : المساهمة في التضخم حسب القطاعات	11
رسم بياني عدد 7 : تطور المعدل الشهري لأسعار صرف الدينار	12
رسم بياني عدد 8 : تطور المبادلات التجارية إلى موفى سبتمبر	13
رسم بياني عدد 9 : نتيجة المبادلات التجارية موفى سبتمبر 2023 (بحساب م د)	13
رسم بياني عدد 10 : نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2023	14
رسم بياني عدد 11 : نسبة إنجاز الأداءات المباشرة	15
رسم بياني عدد 12 : تطور النفقات إلى موفى أوت 2023 بحساب المليون دينار	19
رسم بياني عدد 13 : نسبة إنجاز نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2023	19
رسم بياني عدد 14 : هيكل حجم الدين العمومي الى موفى أوت 2023	20
رسم بياني عدد 15 : تحيين مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023	23
رسم بياني عدد 16 : هيكل المداخيل الجبائية المحينة لسنة 2023	25
رسم بياني عدد 17 : تحيين نفقات دعم المحروقات لسنة 2023	27
رسم بياني عدد 18 : تطور نفقات الدعم منذ 2010 ونسبتها من الناتج	28
رسم بياني عدد 19 : تحيين نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023	29
رسم بياني عدد 20 : تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي	30
رسم بياني عدد 21 : تطور حجم الدين العمومي خلال الفترة 2013-2024	53
رسم بياني عدد 22 : هيكل الأداءات المباشرة لسنة 2024	59
رسم بياني عدد 23 : هيكل الأداءات غير المباشرة	60
رسم بياني عدد 24 : هيكل المداخيل غير الجبائية والهبات لسنة 2024	63
رسم بياني عدد 25 : تطور حجم الدين العمومي 2015-2024	168

قائمة الجداول

17	جدول عدد 1 : المداخل الجبائية
18	جدول عدد 2 : المداخل غير الجبائية والهبات
21	جدول عدد 3 : توازن ميزانية الدولة
30	جدول عدد 4 : خدمة الدين العمومي للفترة 2023-2022
31	جدول عدد 5 : موارد الاقتراض للفترة 2023-2022
33	جدول عدد 6 : توازن ميزانية الدولة للفترة 2023-2021
34	جدول عدد 7 : عمليات الخزينة للفترة 2023-2021
54	جدول عدد 8 : التوازنات العامة لميزانية الدولة
57	جدول عدد 9 : موارد الدولة 2024-2021
58	جدول عدد 10 : تطور مؤشرات المداخل الجبائية 2024-2020
59	جدول عدد 11 : تطور المداخل الجبائية
62	جدول عدد 12 : تطور المداخل غير الجبائية
63	جدول عدد 13 : موارد الخزينة 2024-2021
64	جدول عدد 14 : توقعات موارد الإقتراض لسنة 2024
65	جدول عدد 15 : قروض دعم الميزانية
68	جدول عدد 16 : نفقات ميزانية الدولة حسب الأقسام
69	جدول عدد 17 : النفقات ذات الصبغة التنموية
69	جدول عدد 18 : ميزانية المؤسسات العمومية
70	جدول عدد 19 : توزيع الاعتمادات حسب المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2024
75	جدول عدد 20 : نفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية
79	جدول عدد 21 : تمويل حاجيات منظومة المحروقات
80	جدول عدد 22 : توزيع دعم النقل العمومي حسب الشركات
164	جدول عدد 23 : خدمة الدين العمومي 2024-2022
166	جدول عدد 24 : إصدارات الدين قصير المدى
167	جدول عدد 25 : حاجيات وموارد تمويل ميزانية الدولة
167	جدول عدد 26 : حجم الدين وهيكلته
169	جدول عدد 27 : هيكله الدين الخارجي حسب العملات الرئيسية

تأثرت التوازنات الماليّة الكبرى في تونس منذ 2020 بالضغوط الناجمة عن تطور الوضع الاقتصادي سواء على المستوى العالمي أو الوطني. فبعد عامين من الصعوبات نتيجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية، شهد مطلع 2022 اندلاع الصراع الروسي الأوكراني الذي تسبب في تأجيج أسعار الطاقة والمواد الأساسية في الأسواق العالمية وإرباك الامدادات من هذه المواد. كما أفرزت هذه الأزمة ضغوطات تضخمية غير مسبوقة. بالإضافة الى تواصل سنوات الجفاف نتيجة التغيرات المناخية مما أثر على الموارد المائية والانتاج الفلاحي.

وقد أدت سلسلة الأزمات المتعاقبة أساسا إلى تفاقم العجزين التوأمين العجز الجاري وعجز ميزانية الدولة إضافة إلى تراجع نسق النمو والاستثمار وارتفاع مستوى التضخم وتفشي ظاهرة التهريب والتجارة الموازية. وبلغت نسبة النمو 1.2% خلال السداسي الأول من 2023 مقابل 2.4% في 2022. ووصلت نسبة التضخم في شهر سبتمبر 2023 حدود 9.0% مقابل 10.1% في شهر ديسمبر 2022. وتأثرت المالية العمومية أساسا بارتفاع كلفة الدعم مما أدى إلى مزيد إثقال كاهل ميزانية الدولة وتعميق العجز دون اعتبار الهبات والمصادرة ليبلغ حدود -7.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 من ناحية، والتقليص من النفقات الموجهة للاستثمار من ناحية أخرى.

كما أسفرت الضغوطات المتزايدة على أسعار الصرف إلى ارتفاع كلفة التداين وخدمة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة في ظل تراجع التقييم السيادي لتونس وهو ما فاقم حجم الدين العمومي الذي بلغ سنة 2022 حوالي 114865 م.د أي ما يعادل 79.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

كل هذه التحديات مكّنت من إبراز عمق الإشكاليات التنمويّة التي تعرفها البلاد والحاجة الملحة إلى معالجة مختلف الاختلالات الهيكلية القائمة حتى يتسنى استرجاع الديناميكية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمار والنهوض بالتصدير والتحكم التدريجي في توازنات المالية العمومية إضافة إلى استعادة الثقة في الآفاق المستقبلية من خلال التسريع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية حتى يتسنى الاستجابة لتطلعات التونسيين والتونسيات بتوفير مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية والاحاطة بالفئات الهشة.

ويهدف مشروع قانون المالية لسنة 2024 بالأساس إلى تحقيق المرحلة الأولى من أهداف المخطط 14 ومواصلة تجسيم الإصلاحات المضمنة في البرنامج الوطني للإصلاحات

للفترة 2023-2026 حيث يتضمن معالجة واقعية لمختلف الصعوبات المالية من خلال العمل على:

- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة نسق النمو والتحكم التدريجي في التوازنات المالية والمحافظة على استدامة المالية العمومية.
- ✓ استحداث العمل على مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية وتعزيز موارد ميزانية الدولة.
- ✓ مزيد التحكم في نفقات الأجور والدعم وترشيدها وتحديث القطاع العمومي بما يضمن توفير هامش مالي للاستثمار العمومي باعتباره محركا أساسيا لاستقطاب الاستثمار الخاص ودفع النمو الاقتصادي والاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والتدخلات الاجتماعية الموجهة وتطوير قطاعي التعليم والصحة وضمان تكافؤ فرص الاستفادة منها بين جميع فئات المجتمع وبين الجنسين.

الظرف الاقتصادي العالمي: تواصل تذبذب المؤشرات الاقتصادية

عرفت السنوات الأخيرة وضعية غير مسبقة تميزت خاصة بتتالي الأزمات وبرزت تطورات جيوسياسية ذات بعد عالمي وإقليمي إضافة إلى تواتر الكوارث الطبيعية مما أدى إلى ارتفاع نسب الفقر والهشاشة في العالم وتأثرت بذلك جل اقتصادات العالم، وتأثرت بصفة خاصة الأسواق العالمية للمواد الأولية والطاقة مما ساهم في ارتفاع نسب التضخم وارتفاع منسوب عدم اليقين.

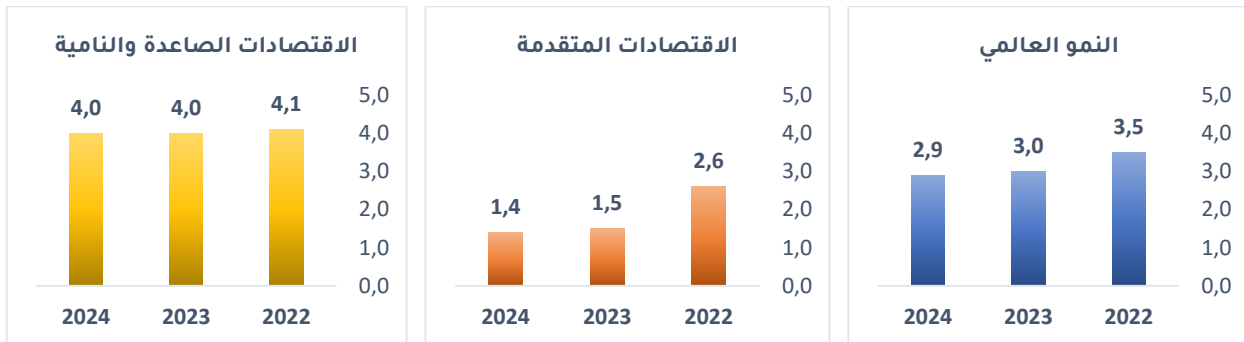
تطور نسبة النمو: استعادة النشاط على المدى القصير مع تواصل الصعوبات

شهدت مؤشرات النمو في العالم تحسنا يترجم بواحد التعافي من الأزمات المتتالية خلال الثلاث سنوات الماضية ولكن هذا التعافي بطيء ومتعثر. حيث توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2023 أن يسجل النمو العالمي مستوى 3.5% في سنة 2022 قبل أن يتباطئ نسق النمو ليستقر في حدود 3.0% خلال سنة 2023 و 2.9% في سنة 2024 وهي مستويات متدنية مقارنة بالنسب المسجلة قبل الأزمات الأخيرة التي لا يزال تأثيرها متواصلا على مختلف الاقتصادات. وتفترض هذه التوقعات تمكن السياسات النقدية المعتمدة من السيطرة على ارتفاع نسب التضخم والتحكم في الضغوطات على القطاع المالي.

ويهم التباطؤ المذكور بالأساس الاقتصادات المتقدمة وخاصة منطقة الأورو التي تسعى لاستعادة التوازن بعد ارتفاع أسعار الغاز جراء الأزمة الروسية الأوكرانية حيث يشير التقرير إلى تراجع نسق النمو في منطقة الأورو من 3.3% في سنة 2022 إلى 0.7% في 2023 وتحسن بداية من سنة 2024 بـ 1.2%.

وفي المقابل، تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية إلى مستوى 4.1% في سنة 2022 ومن المتوقع أن يستقر في مستوى 4.0% خلال سنتي 2023 و 2024.

رسم بياني عدد 1: آفاق النمو العالمي 2022-2024



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023

تطور نسبة التضخم العالمي: النسق في تراجع مع تواصل المخاطر

قامت البنوك المركزية في العالم باعتماد سياسات نقدية متشددة للتصدي لارتفاع نسب التضخم والتحكم في المخاطر المتعلقة بها، ويعكس تراجع التضخم بالمقارنة مع التوقعات بؤادر التعافي الاقتصادي. ويتوقع أن تتراجع نسبة التضخم تدريجيا من مستوى 8.7% في 2022 إلى 6.9% في 2023 بالعلاقة مع تراجع أسعار المواد الأساسية ومفعول السياسات الاقتصادية المعتمدة لتستقر في حدود 5.8% في سنة 2024. وتبقى هذه التقديرات رهينة تطور الأوضاع الجيوسياسية في العالم والاضطرابات المناخية التي لها تأثير بالغ ومباشر على أسعار المواد الأولية.

أسعار النفط في الأسواق العالمية: تذبذب الأسعار وتوقعات ضبابية

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية منحنى تصاعديا خلال النصف الثاني من سنة 2023 مدفوعة بشكل أساسي بالإتفاق الحاصل على تخفيض الإنتاج من جانب "أوبك+" حتى نهاية العام 2023 وبانخفاض مخزونات النفط العالمية المرصودة التي بلغت أدنى مستوياتها خلال شهر أوت الماضي، حيث بلغ معدل سعر البرنت مستوى 94 دولارا للبرميل خلال شهر سبتمبر 2023،

وفي المقابل وحسب توقعات المنظمات العالمية (الوكالة الدولية للطاقة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومعدلات العقود الآجلة)، من المنتظر أن تتراوح أسعار النفط خلال سنة 2024 بين 80 و87 دولارا للبرميل نظرا لتوقع ارتفاع مخزونات النفط العالمية في ظل توقعات الركود الاقتصادي العالمي في سنة 2024.

رسم بياني عدد 2 : تطور معدل سعر برميل النفط بالدولار (2024-2010)



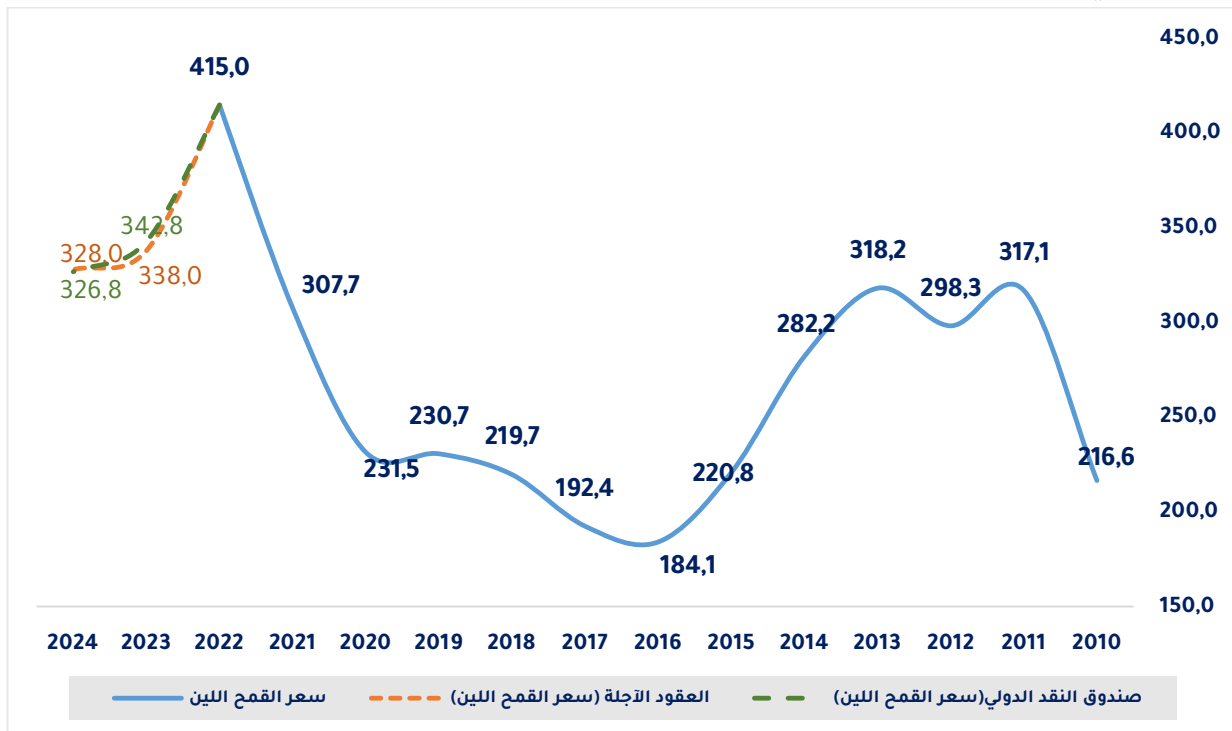
المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية: تراجع الأسعار مع تواصل المخاطر المناخية والجيوسياسية

شهدت أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية تراجعاً سنة 2023 بالمقارنة مع سنة 2022 مدفوعة بشكل أساسي بوفرة المحاصيل وزيادة المنافسة، حيث بلغ معدل سعر القمح اللين 349 دولاراً للطن إلى موفى شهر جوان 2023،

وحسب توقعات المنظمات العالمية ومعدلات العقود الآجلة خلال سنة 2023 من المتوقع أن يبلغ معدل سعر القمح اللين حوالي 343 دولاراً للطن في سنة 2023 و327 دولاراً للطن في سنة 2024.

رسم بياني عدد 3 : تطور سعر القمح اللين بالدولار



المصدر : بيانات ديوان الحبوب وصندوق النقد الدولي

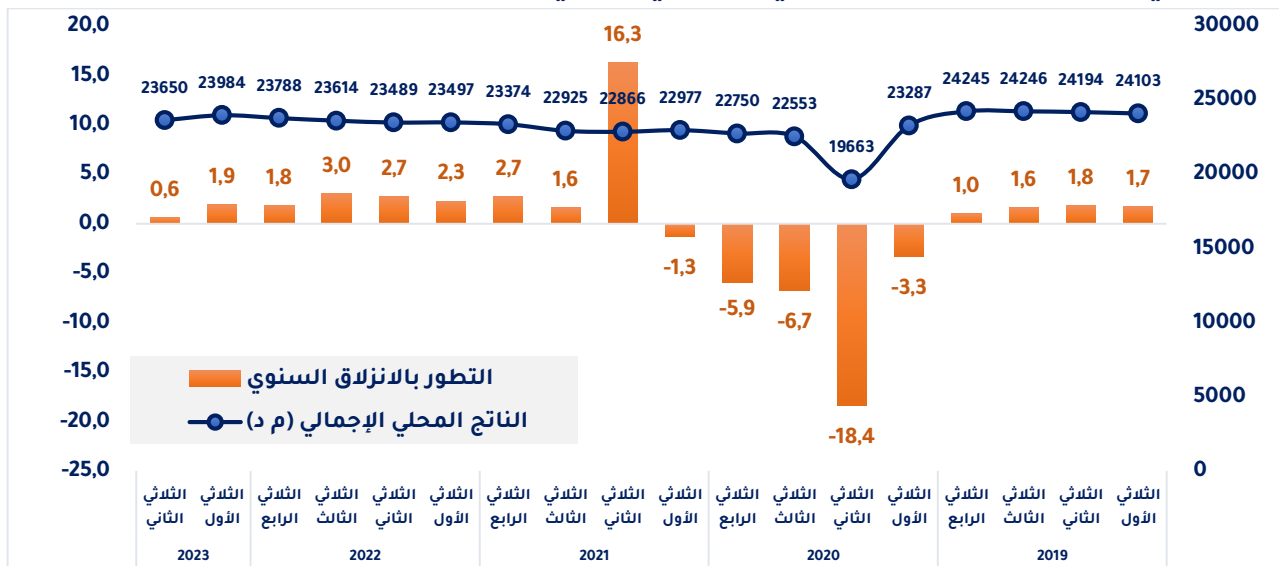
مؤشرات تطور الظرف الاقتصادي الوطني: تعاف بطيء وضغوطات متنامية

تأثر الاقتصاد التونسي كأغلب بلدان العالم بتبعات الجائحة الصحية (كوفيد-19) والأزمة الروسية-الأوكرانية مما عمق الإشكاليات الهيكلية وساهم في تواصل الأداء الضعيف للعديد من القطاعات، بالإضافة إلى تواصل ارتفاع مستويات التضخم واضطراب التزويد ببعض المواد خاصة مع ارتفاع الحاجيات في ظل تفاقم الشح المائي ونقص الأمطار وتزايد الهجرة غير النظامية. إلا أنه وفي المقابل تم تسجيل تحسن مردود بعض القطاعات على غرار قطاع السياحة، مما ساهم في الحد من الضغوطات وتعزيز الصمود.

تطور نسبة النمو: نمو مدفوع بقطاع الخدمات

سجل الناتج المحلي الإجمالي تطورا إجماليا بنسبة 1.2% بالأسعار القارة خلال السداسي الأول من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية ناتج عن تسجيل نسبة تطور بـ 1.9% خلال الثلاثي الأول و0.6% خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية بحساب الانزلاق السنوي.

رسم بياني عدد 4 : تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي بالأسعار القارة



المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء

وقد تميز النشاط الاقتصادي خلال الثلاثي الثاني من سنة 2023 بتحسن القيمة المضافة لقطاع الخدمات بـ 2.9% بالانزلاق السنوي حيث سجل قطاع النزل والمقاهي والمطاعم تطورا بـ 17.5% وقطاع النقل بـ 4.8% وقطاع الإعلامية والاتصال بـ 3.3%.

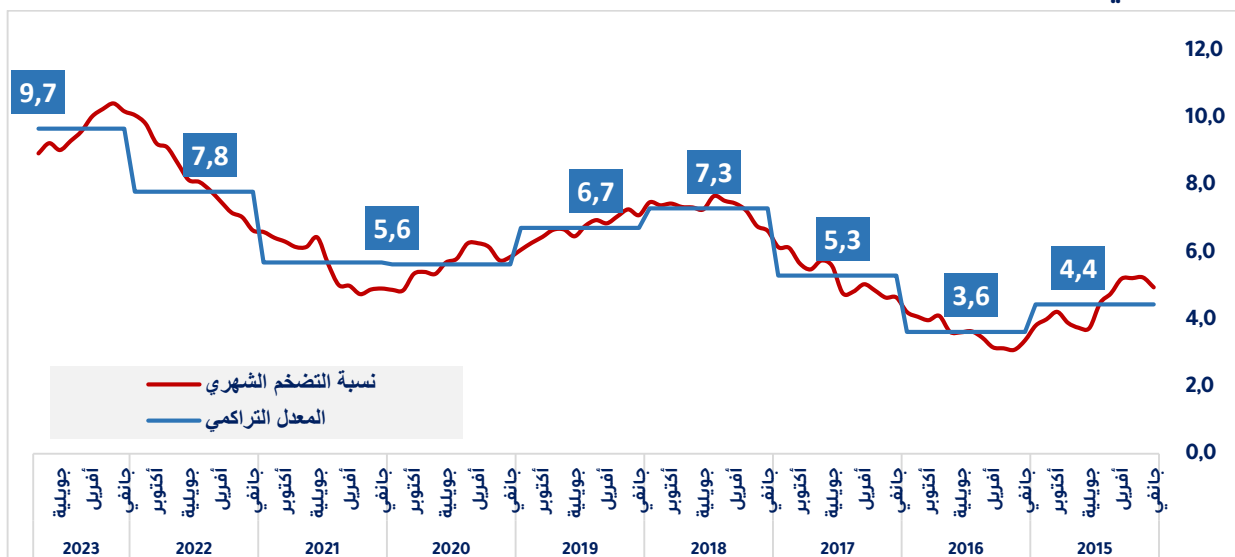
وفي المقابل تم تسجيل تراجع في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة -12.5% بالعلاقة مع التغيرات المناخية مما أثر سلبا على استعادة نسق النمو الاقتصادي. كما

تواصل النمو السلبي لقطاع البناء والتشييد بـ 5.4% وتراجعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بـ 2.1% بالعلاقة مع انخفاض حجم القيمة المضافة في قطاع الصناعات المعملية بـ 0.2% وتراجع حجم القيمة المضافة في قطاع الطاقة، المناجم، الماء والتطهير ومعالجة النفايات بحوالي -5.6% مردد بالأساس تراجع الانتاج في قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي بنسبة -2.6% بالإضافة الى تراجع نشاط قطاع المناجم بـ 14.1%.

تطور نسبة التضخم: مستويات لا تزال مرتفعة رغم تراجع النسق

شهدت نسبة التضخم تراجعاً تدريجياً منذ بداية السنة الجارية من مستوى 10.2% في شهر جانفي إلى مستوى 9% في شهر سبتمبر ليبلغ بذلك معدل التضخم خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 مستوى 9.7% مقابل معدل 7.8% خلال نفس الفترة من سنة 2022. وبحساب الانزلاق السنوي، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 13.9% والمواد المصنعة بنسبة 7.9% كما زادت أسعار الخدمات بـ 6.3% بحساب الانزلاق السنوي.

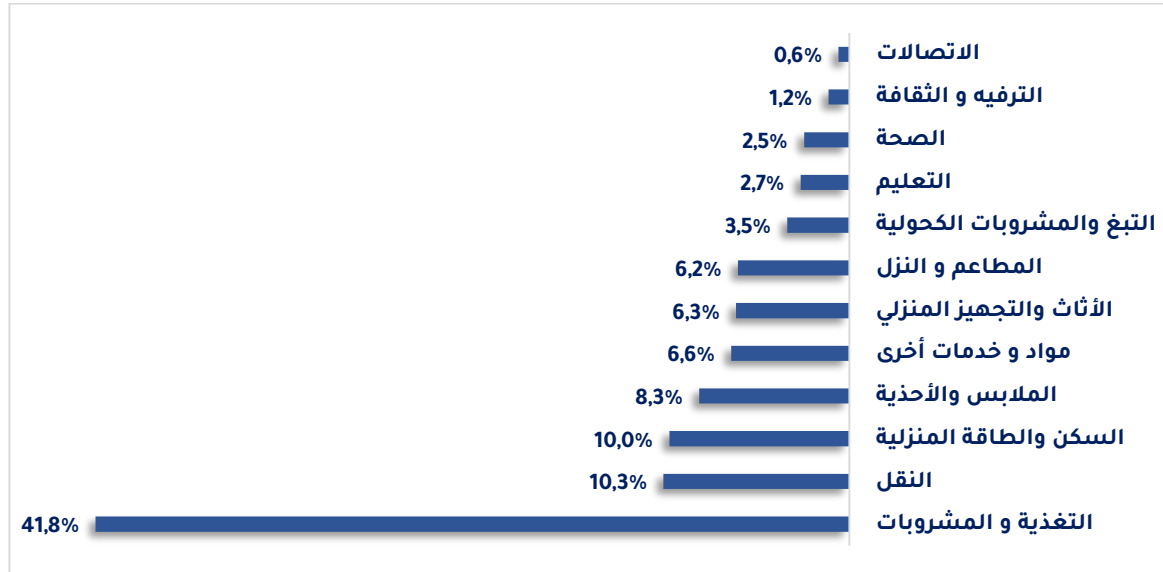
رسم بياني عدد 5 : تطور نسبة التضخم خلال الفترة 2015- سبتمبر 2023



المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء

وقد سجلت نسبة التضخم الضمني أي دون اعتبار الطاقة والأغذية تراجعاً إلى 7.4% في شهر سبتمبر مقابل 7.2% في شهر أوت وشهدت أسعار المواد الحرة ارتفاعاً بنسبة 9.9% مقابل 5.7% بالنسبة للمواد المؤطرة، مع العلم أن نسبة الانزلاق السنوي للمواد الغذائية الحرة بلغت 15.9% مقابل 2.1% بالنسبة للمواد الغذائية المؤطرة.

رسم بياني عدد 6 : المساهمة في التضخم حسب القطاعات خلال شهر سبتمبر 2023



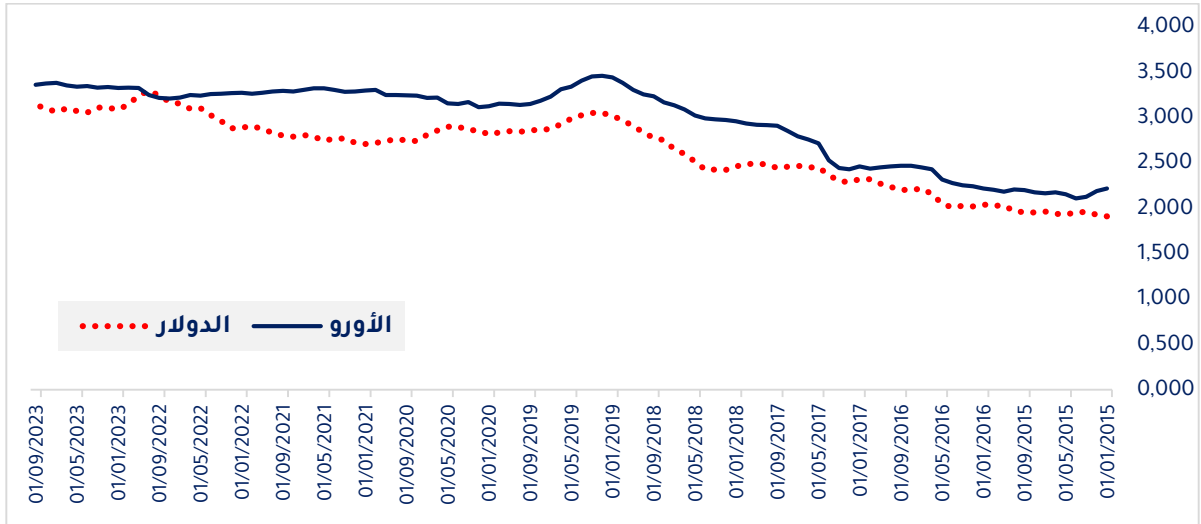
المصدر : قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء

تطور أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات إلى موفى شهر سبتمبر من سنة 2023

عرفت قيمة الدينار التونسي تراجعاً مقابل الأورو بنسبة 3.3% لتصل إلى 3.353 دينار في موفى سبتمبر 2023 مقابل 3.247 في نفس الفترة من سنة 2022 وتراجعاً مقابل الدولار بنسبة 1.1% ليبلغ 1 دولار ما يعادل 3.095 دينار مقابل 3.061 دينار في نفس الفترة من سنة 2022. وقد بلغ معدل سعر صرف الدينار مقابل الدولار مستوى 3.146 دينار في سبتمبر 2023 مسجلاً بذلك تدهوراً بـ 1.8% مقارنة بشهر جانفي 2023.

وعلى مستوى الأسواق العالمية، سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو تراجعاً بـ 1.9% حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 0.923 إلى موفى سبتمبر 2023 مقابل 0.941 في نفس الفترة من السنة الفارطة.

رسم بياني عدد 7 : تطور المعدل الشهري لأسعار صرف الدينار مقابل الدولار والأورو



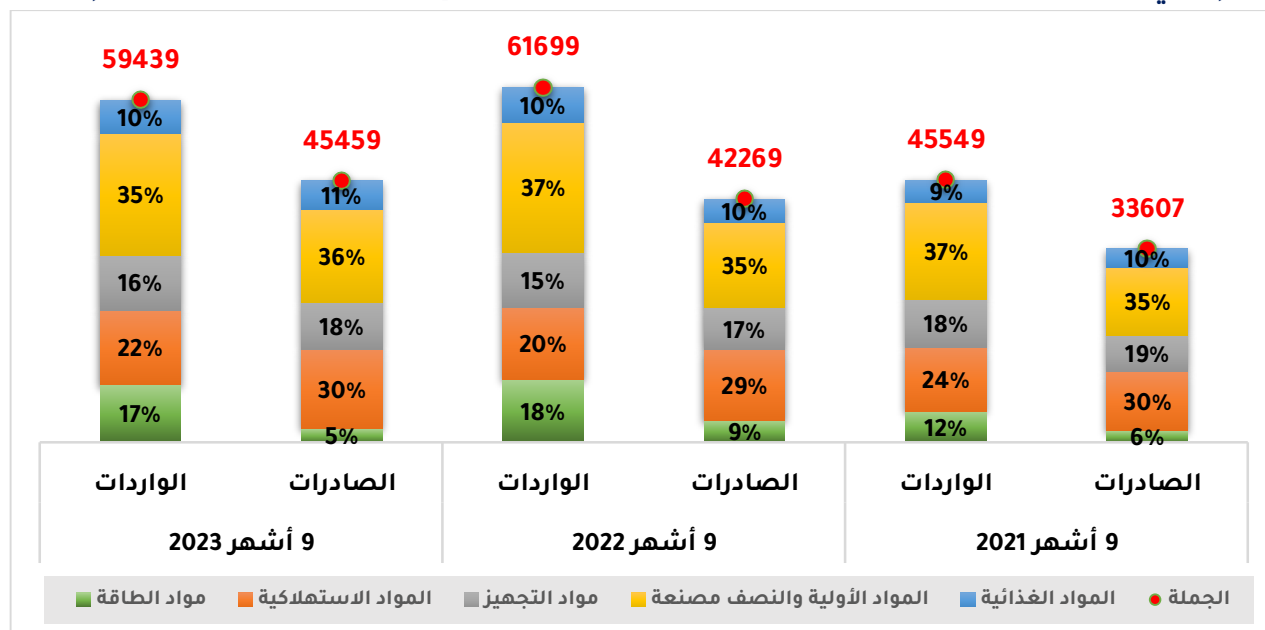
المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي التونسي

المبادلات التجارية: تحسن الصادرات وتقلص العجز التجاري

تميزت المبادلات التجارية إلى موفى الثلاثي الثالث من سنة 2023 وبحساب بالأسعار الجارية بـ:

- تطور الصادرات بنسبة 7.5% ناتج عن ارتفاع مسجل في أغلب القطاعات على غرار قطاع المنتجات الفلاحية والغذائية (+17%) وقطاع النسيج والملابس والجلد (+10.5%) وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (+18.3%) مقابل تراجع في صادرات الطاقة (-38.2%) وقطاع الفسفاط ومشتقاته (-23.9%).
- تراجع الواردات بنسبة -3.7% نتيجة خاصة لانخفاض واردات الطاقة بنسبة -3.8% والمواد الأولية والنصف مصنعة بـ -6.4%، مقابل تحسن واردات المواد الاستهلاكية بـ 3.4% و مواد التجهيز بنسبة 0.1%.

رسم بياني عدد 8 : تطور المبادلات التجارية حسب مجموعات المواد إلى موفى سبتمبر (بحساب م د)



• تسجيل عجز تجاري بحوالي -13979 م د في موفى سبتمبر 2023 مقابل 19429 م د في نفس الفترة من سنة 2022 لتبلغ بذلك نسبة تغطية الواردات بالصادرات تحسنا بـ 8 نقاط مئوية لتبلغ مستوى 76.5% مقابل نسبة 68.5% مسجلة في موفى سبتمبر 2022. وتجدر الإشارة إلى أن العجز التجاري الطاقى بلغ -7607 م د في موفى سبتمبر 2023 وهو ما يمثل 54% من العجز الجملي.

رسم بياني عدد 9 : نتيجة المبادلات التجارية حسب مجموعات المواد إلى موفى سبتمبر 2023 (بحساب م د)



تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023

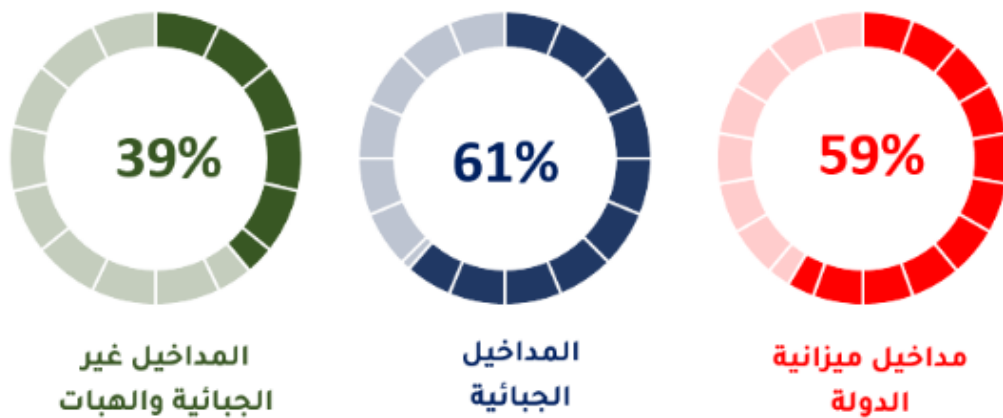
أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 إلى تسجيل النتائج التالية:

1. مداخيل ميزانية الدولة

بلغت المداخيل الجمالية لميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 ما قدره 27185 م.د أي زيادة بـ 2174 م.د أو 8.7% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 ودون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 13.7%. ومقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 بلغت نسبة الإنجاز حوالي 58.6% مقابل نسبة نظرية بـ 66.7%.

ويبين الرسم التالي نسب الإنجاز مقارنة بقانون المالية لسنة 2023 حسب طبيعة المداخيل:

رسم بياني عدد 10 : نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2023



أ. المداخيل الجبائية

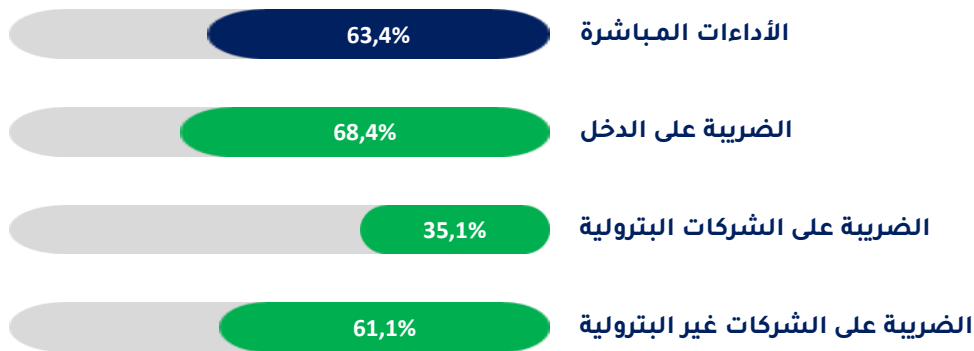
بلغت المداخيل الجبائية إلى موفى أوت 2023 ما قدره 24896 م.د مسجلة بذلك تطورا بـ 9.0% أو 2061 م.د ونسبة إنجاز في حدود 61.4% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 ويفسر هذا التطور خاصة بـ:

- ارتفاع مردود الضريبة على الدخل بـ 11.8% أو 812 م.د بالعلاقة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور في القطاع العمومي ابتداء من أكتوبر 2022 والإجراءات الجبائية التي تم إقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 على غرار إحكام مراقبة الأشخاص

الخاضعين للأنظمة التقديرية بالإضافة إلى مراجعة تعريف الضريبة على الدخل حسب النظام التقديري المنصوص عليها بالفصل 55 من قانون المالية لسنة 2023.

- زيادة مردود الضريبة على الشركات البترولية بنسبة 26.7% أو 126 م.د. بالعلاقة خاصة مع تحسين استخلاص الديون المثقلة.
- تطور مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 30.2% أو 478 م.د. إلى موفى أوت 2023 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة بالعلاقة خاصة مع تطور النشاط الاقتصادي خلال سنة 2022 (نمو بـ 2.4%) بالإضافة إلى مردود العمل المتواصل لتحسين مجهود الاستخلاص.

رسم بياني عدد 11 : نسبة إنجاز الأداءات المباشرة من تقديرات قانون المالية لسنة 2023



وفيما يتعلق بالأداءات غير المباشرة فقد سجلت ارتفاعا بـ 4.6% أو 646 م.د. إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية، وتتوزع هذه الزيادة بين الاستخلاصات بالنظام الداخلي لحد 525 م.د. والاستخلاصات الموظفة على التوريد لحد 121 م.د. وتتميز الأداءات غير المباشرة خلال الثمانية أشهر الأولى من 2023 أساسا بـ:

- تطور مردود **المعالييم الديوانية** لتبلغ 1187 م.د. مقابل 1171 م.د. في نفس الفترة من سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تراجع بـ 1.8% في قيمة الواردات إلى موفى أوت 2023 مقارنة بالثمانية أشهر الأولى من سنة 2022.
- ارتفاع المردود الصافي **للأداء على القيمة المضافة** بنسبة 2.0% أو 136 م.د. ليبلغ 6834 م.د. مقابل 6698 م.د. في نفس الفترة من السنة الفارطة، ودون احتساب مردود العفو الجبائي الذي تم إقراره سنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 4.4%. وتهتم هذه الزيادة الصافية أساسا الضريبة المرتبطة بالنظام الداخلي في حدود 140 م.د. أو 4.4% بالعلاقة خاصة مع مردود إجراء قانون المالية في فصله 44 والمتعلق بالترفيغ في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 13% إلى 19% المطبقة على الخدمات المسداة من قبل

أصحاب المهن غير التجارية. وفي المقابل تراجع مردود الأداء على القيمة المضافة بالنظام الديواني بـ 0.1 % توازيا مع التراجع المسجل في قيمة الواردات بـ (-1.8%) إلى موفى أوت 2023 مقارنة بالثمانية أشهر الأولى من سنة 2022.

- زيادة صافية في مردود **المعلوم على الاستهلاك** بـ 97 م د أو 4.1% ليبلغ 2475 م.د مقابل 2379 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، وتتأتى هذه الزيادة خاصة من معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية في حدود 64 م.د ومعلوم الاستهلاك على السيارات بـ 30 م.د.

- تطور مردود **الأداءات والمعاليم الأخرى** بنسبة 398 م.د أو 10.8 % لتبلغ 4073 م.د مقابل 3676 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية. وتتأتى الزيادة خاصة:

- مردود الإجراءات الجبائية التي تم إقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 على غرار:

- ✓ تحسين مردود معلوم الطابع الجبائي وذلك بتحسين تعريفه المعلوم الموظف على الفواتير من 0.600 دينار إلى 1 دينار.

- ✓ إخضاع لمعلوم الطابع الجبائي شهادات توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وبالمعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات وكذلك أذون طلبات التزود.

- ✓ إخضاع التواكيل وجوبا لإجراء التسجيل

- زيادة مردود المداخل الموظفة بالعلاقة مع إحداث الحساب الخاص "حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 والذي يمول من مردود المساهمة الظرفية التضامنية المرسمة سابقا بعنوان الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وتجدر الإشارة أنه تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 الترفيع في المساهمة الظرفية التضامنية بالنسبة للشركات (الفصل 22).

ويلخص الجدول الموالي تطور المداخل الجبائية:

جدول عدد 1 : المداخل الجبائية (بحساب م.د)

2023			2022		2021	
نسبة الإنجاز / ق.م	موفى أوت	ق.م	كامل السنة	موفى أوت		
63.4%	10326	16290	14390	8911	12681	الأداءات المباشرة
	%15.9	%13.2	%13.5	%13.3	%5.1	
68.4%	7667	11215	10075	6856	9485	الضريبة على الدخل
35.1%	599	1704	1414	473	800	الضريبة على الشركات البترولية
61.1%	2060	3371	2900	1582	2396	الضريبة على الشركات غير البترولية
60.1%	14569	24246	21059	13924	17724	الأداءات غير المباشرة
	%4.6	%15.1	%18.8	22.5%	17.5%	
57.6%	1187	2060	1784	1171	1420	المعالييم الديوانية
60.6%	6834	11279	10174	6698	8765	الأداء على القيمة المضافة
58.5%	2475	4231	3604	2379	3203	معلوم الاستهلاك
61.0%	4073	6676	5497	3676	4336	أداءات و معالييم أخرى
61.4%	24896	40536	35449	22834	30405	جملة المداخل الجبائية
	%9.0	%14.3	%16.6	%18.7	%12.0	

ب. المداخل غير الجبائية والهبات

بلغت المداخل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2023 ما قدره 1981 م.د مقابل 1241 م.د مسجلة بنفس الفترة من سنة 2022 أي زيادة ب 59.7% أو 740 م.د ونسبة إنجاز في حدود 35.8% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023.

وتتأتى المداخل غير الجبائية خاصة من مداخل أتاوة عبور الغاز الجزائري لحد 837 م.د وعائدات المساهمات لحد 525 م.د (منها 407 م.د متأتية من مرابيح البنك المركزي).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعبئة هبات خارجية في حدود 309 م د إلى موفى أوت 2023 مقابل 936 م د في نفس الفترة من 2022.

ويلخص الجدول الموالي جملة المداخل غير الجبائية والهبات:

جدول عدد 2 : المداخل غير الجبائية والهبات (بحساب م.د)

2023			2022		2021	بحساب م.د
نسبة الإنجاز / ق.م	موفى أوت	ق.م	كامل السنة	موفى أوت		
40.8%	524	1285	625	497	807	عائدات المساهمات
44.4%	837	1884	1829	323	582	مدخلات عبور الغاز
0.0%	0	861	922	0	593	مدخلات تسويق المحروقات
0.0%	0	556	45	0	50	مدخلات المصادرة
65.4%	620	948	745	421	1066	مدخلات أخرى
35.8%	1981	5534	4166	1241	3098	جملة المداخل غير الجبائية
87.2%	309	354	1378	936	44	الهبات
38.9%	2290	5888	5544	2177	3142	جملة المداخل غير الجبائية والهبات

2. نفقات ميزانية الدولة

بلغت نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2023 ما قدره 28187 م.د مسجلة بذلك زيادة بنسبة 4.0% أو 1088 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، و تهم هذه الزيادة البنود التالية:

أ. نفقات التأجير في حدود 385 م.د لتبلغ مستوى 14391 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 14006 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية وذلك بالعلاقة خاصة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في أجور القطاع العام منذ أكتوبر 2022.

ب. تطور نفقات التسيير بـ 184 م.د لتبلغ مستوى 1016 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 831 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ت. تراجع صاف في نفقات الدعم بـ 27 م.د لتبلغ مستوى 4139 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 4166 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية، ويهم هذا التراجع أساسا نفقات دعم المواد الأساسية بـ 1174 م.د أما بالنسبة لنفقات دعم المحروقات و النقل فقد ارتفعت على التوالي بـ 1109 م.د و 38 م.د.

ث. تراجع نفقات التدخلات دون الدعم بـ 365 م.د لتبلغ مستوى 2424 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2789 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية. مع الإشارة أن التدخلات ذات الصبغة التنموية بلغت 877 م.د إلى موفى أوت 2023.

ج. ارتفاع نفقات الاستثمار والعمليات المالية بـ 372 م.د لتبلغ مستوى 2635 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2263 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022.

ج. زيادة **نفقات التمويل** بـ 539 م.د لتبلغ مستوى 3583 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 3045 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

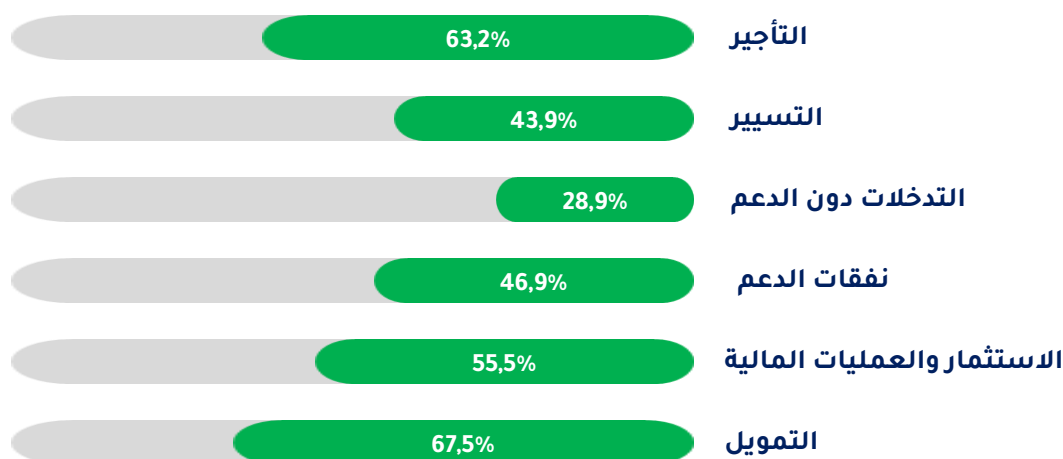
ويبين الرسم البياني الموالي توزيع هذه الزيادة (1088 م.د) حسب طبيعة النفقات:

رسم بياني عدد 12 : تطور النفقات إلى موفى أوت 2023 بحساب المليون دينار

التطور	موفى أوت 2023	موفى أوت 2022	الفارق بين أوت 2023 وأوت 2022	
2.7%	14391	14006	385	نفقات التأجير
22.2%	1016	831	184	نفقات التشغيل
-0.6%	4139	4166	-27	نفقات الدعم
-13.1%	2424	2789	-365	تدخلات أخرى
16.4%	2635	2263	372	الاستثمار والعمليات المالية
17.7%	3583	3045	539	نفقات التمويل (فائدة الدين)

وبلغت نسبة الإنجاز لجملة النفقات إلى موفى أوت 2023 مقارنة بقانون المالية الأصلي مستوى 52.3% مقابل نسبة نظرية بـ 66.7% و تتوزع حسب طبيعة النفقات كما يلي:

رسم بياني عدد 13 : نسبة إنجاز نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2023



3. عجز الميزانية والتمويل

شهد عجز الميزانية (باعتبار الهبات والمصادرة) إلى موفى أوت 2023 تحسنا بـ 1086 م.د مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية حيث بلغ مستوى -1001 م.د في موفى أوت 2023 مقابل -2087 م.د في موفى أوت 2022.

وبلغ تسديد أصل الدين مستوى 8380 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 7206 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك نسبة انجاز في حدود 53% مقارنة بقانون المالية لسنة 2023، ويتوزع بين داخلي لحد 5133 م.د و خارجي لحد 3247 م.د.

وفيما يخص قروض وتسبقات الخزينة الصافية فقد بلغت مستوى 384 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 79 م.د في موفى أوت 2022.

وقد نتج عن ذلك حاجيات تمويل جمالية في حدود 9765 م.د خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مقابل 9373 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022 أي زيادة بـ 392 م.د.

4. حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي المسجل في موفى أوت 2023 ما قدره 119193 م.د يتوزع بين حجم الدين الداخلي لحد 50444 م.د و الخارجي لحد 68749 م.د.

ويمثل الرسم البياني التالي هيكله حجم الدين العمومي:

رسم بياني عدد 14 : هيكله حجم الدين العمومي الى موفى أوت 2023



ويحوصل الجدول الموالي نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023:

جدول عدد 3 : توازن ميزانية الدولة (بحساب م.د)

2023				2022		2021		
الفارق (1)-(2)	نسبة الإنجاز	موفى أوت (2)	ق.م	نتائج وقتية	موفى أوت (1)			
2567	52.9%	36951	69914	60664	34384	55032	جملة موارد الدولة	
		7.5%	15.2%	10.2%	5.4%	12.7%	التطور	
2174	58.6%	27185	46424	40993	25011	33547	مداخل الميزانية	1
393	41.6%	9765	23490	19671	9373	21485	موارد الخزينة	2
2567	52.9%	36951	69914	60664	34384	55032	جملة تكاليف الدولة	
1088	52.3%	28187	53921	50617	27099	43441	نفقات الميزانية	1
1479	54.8%	8764	15993	10047	7285	11591	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	2
2174	58.6%	27185	46424	40993	25011	33547	مداخل الميزانية	-I
		8.7%	13.2%	22.2%	22.1%	10.0%	التطور	
2061	61.4%	24896	40536	35449	22834	30405	المداخل الجبائية	1
		9.0%	14.3%	16.6%	18.7%	12.0%	التطور	
740	35.8%	1981	5534	4166	1241	3098	المداخل غير الجبائية	2
		0	656	45	0	50	منها التخصيص والمصادرة	
-628	87.2%	309	354	1378	936	44	الهبات	3
1088	52.3%	28187	53921	50617	27099	43441	نفقات الميزانية	-II
		4.0%	6.5%	16.5%	14.0%	6.2%	التطور	
385	63.2%	14391	22772	21125	14006	20182	نفقات التأجير	1
184	43.9%	1016	2314	2152	831	2157	نفقات التسيير	2
-392	38.1%	6563	17222	17931	6954	12592	نفقات التدخلات	3
-27	46.9%	4139	8832	11999	4166	6031	نفقات الدعم	1-3
			5.4%	8.3%		4.6%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
-1174	18.7%	473	2523	3771	1646	2200	(المواد الأساسية)	
1109	56.2%	3184	5669	7628	2075	3327	(المحروقات)	
38	75.3%	482	640	600	444	504	(النقل)	
-365	28.9%	2424	8390	5932	2789	6561	تدخلات أخرى	2-3
-529	19.6%	877	4467	3043	1406	3891	التدخلات ذات الصبغة تنموية	
164	39.4%	1547	3923	2889	1383	2670	تدخلات أخرى	
348	55.5%	2607	4693	4611	2259	4506	نفقات الاستثمار	4
24	49.1%	28	57	134	4	303	نفقات العمليات المالية	5
539	67.5%	3583	5307	4663	3045	3701	نفقات التمويل	6
			1556				النفقات الطارئة و غير الموزعة	7
2252		2273	-3200	-6383	21	-6287	النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والمصادرة	1
			-2.0%	-4.4%		-4.8%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
1714		-1310	-8507	-11047	-3024	-9988	العجز دون اعتبار الهبات و المصادرة	2
			-5.2%	-7.7%		-7.7%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
1086		-1001	-7497	-9624	-2087	-9894	العجز باعتبار الهبات و المصادرة	3
			-4.6%	-6.7%		-7.6%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	

التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2023

1. تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023

1. تحيين فرضيات التوازن

استوجب تطور الوضع الاقتصادي ونتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مراجعة الفرضيات المعتمدة لإعداد تقديرات الميزانية خاصة فيما يتعلق بسعر برميل النفط وأسعار الحبوب وسعر صرف الدينار، وبالتالي ضرورة مراجعة توازن ميزانية الدولة لسنة 2023 من حيث الموارد والنفقات.

وتم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 على أساس الفرضيات التالية:

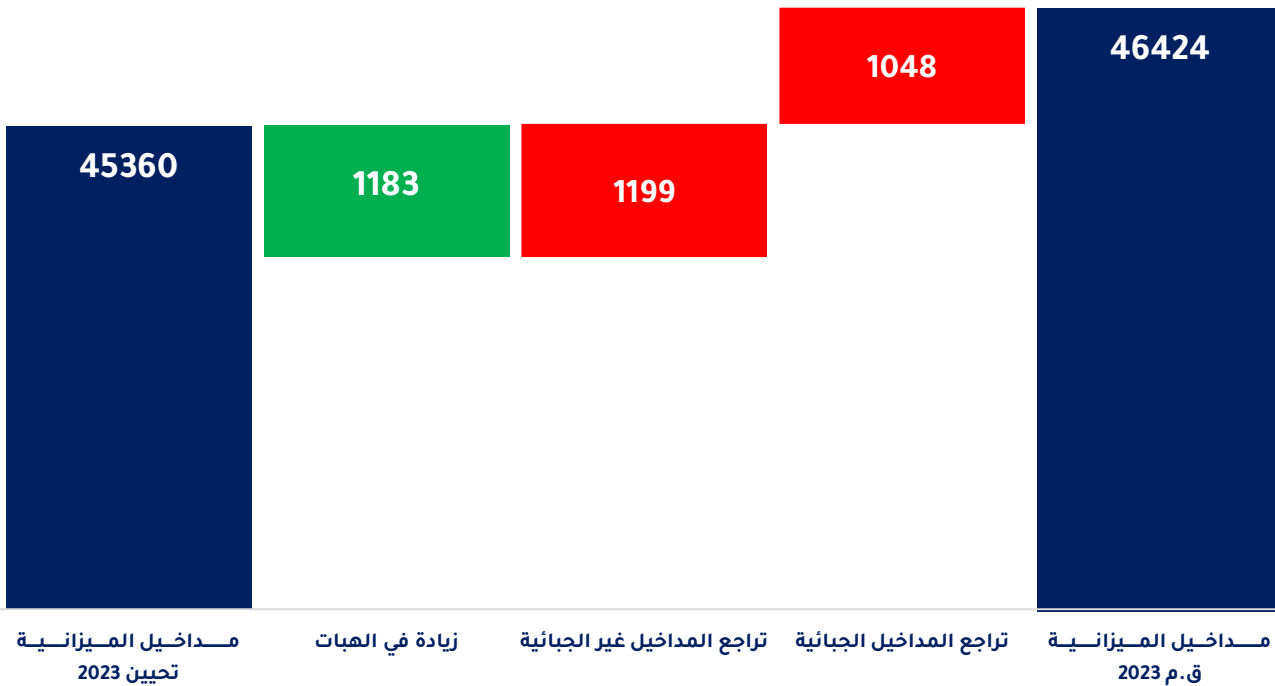
- مراجعة مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة من 1.8% مقدرة أوليا إلى 0.9% وذلك نتيجة التراجع الكبير الذي سجله مردود القطاع الفلاحي جراء للتغيرات المناخية والجفاف التي عرفتھا سنة 2023.
- تحيين فرضية سعر برميل النفط إلى 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة بقانون المالية 2023
- تحيين كميات إنتاج النفط والغاز على أساس 3948 طن معادل نفط مقابل فرضية 4282 ط.م.ن معتمدة في قانون المالية لسنة 2023 أي انخفاض بـ 8% مرده أساسا:
 - التراجع الطبيعي لإنتاج الحقول خاصة بالنسبة لحقول ميسكار، حقل المنزل وصبرية.
 - عدم القيام باكتشافات جديدة
 - تأجيل الشركات البترولية لمشاريعھا التطويرية
- انخفاض نسق تطور واردات السلع حيث تم تسجيل تراجع بـ -3.7% إلى موفى سبتمبر 2023 مقارنة بنفس الفترة من 2022.

2. مداخل ميزانية الدولة

بالرغم من التطور المهم الذي عرفتھ الموارد الذاتية المحينة لسنة 2023 والتي من المتوقع أن تبلغ ما قدره 45360 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 10.7% أو 4367 م.د بالمقارنة مع نتائج 2022 فإن مراجعة الفرضيات وخاصة سعر برميل النفط أدت إلى تحيين الموارد

دون المستوى المقدر بقانون المالية الأصلي أي بنقص بـ1064 م.د أو بـ2.3% وذلك بالرغم من مردود إجراءات قانون المالية والمجهودات الكبيرة لتحسين الاستخلاص. ويبين الرسم البياني الموالي توزيع التراجع الصافي في مداخل ميزانية الدولة لسنة 2023:

رسم بياني عددي 15 : تحيين مداخل ميزانية الدولة لسنة 2023



ويتأتى هذا التراجع الصافي في مداخل ميزانية الدولة المحينة بالمقارنة مع التقديرات الأولية (-1064 م.د) من:

أ. على مستوى المداخل الجبائية

من المنتظر أن تبلغ المداخل الجبائية ما قدره 39488 م.د أي تراجع بـ1048 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 4039 م.د أو 11.4% مقارنة بالنتائج المسجلة لسنة 2022 ودون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 15.3%.

ويهمّ التراجع بالأساس البنود التالية:

• **الأداءات المباشرة:** ستسجل الأداءات المباشرة تراجعا صافيا بـ119 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وزيادة بـ1781 م.د أو 12.4% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تطور الأداءات والضرائب كالاتي:

❖ **الضريبة على الدخل:** زيادة صافية بـ15 م.د لمردود الضريبة على الدخل مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ1155 م.د أو 11.5% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022.

❖ **الضريبة على الشركات البترولية:** سيسجل مردود الضريبة على الشركات البترولية تراجعاً بـ 274 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 16 م.د مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع:

- مراجعة فرضية معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" واعتماد 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة أولياً و 101.2 دولار للبرميل مسجلة سنة 2022.
- تراجع متوقع للإنتاج الوطني من النفط والغاز بنسبة 8% سنة 2023 مقارنة بـ 2022.

❖ **الضريبة على الشركات غير البترولية:** سيسجل مردود الضريبة على الشركات غير البترولية زيادة تقدر بـ 140 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 611 م.د أو 21.1% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022.

• **الأداءات غير المباشرة:** من المنتظر أن تسجل تراجعاً بـ 929 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 2258 م.د أو 10.7% بالمقارنة مع نتائج سنة 2022.

وحسب الأنظمة، من المتوقع أن تسجل الأداءات غير المباشرة بالنظام الداخلي تراجعاً بـ 275 م.د مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ 1638 م.د أو 14.1% بالمقارنة مع نتائج سنة 2022، ومن المتوقع أن تسجل الاستخلاصات بالنظام الديواني تراجعاً بـ 654 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 620 م.د أو 6.6% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022. وتتوزع الأداءات غير المباشرة المحينة كما يلي:

❖ **المعالييم الديوانية:** من المتوقع أن تبلغ 1870 م د مقابل 2060 م د مرسمة أولياً أي تراجعاً بـ 190 م د بالعلاقة مع تراجع نسق تطور واردات السلع المسجل إلى موفى سبتمبر 2023 والذي بلغ -3.7% مقارنة بنفس الفترة من 2022.

❖ **الأداء على القيمة المضافة:** يقدر مردود الأداء على القيمة المضافة المحين لسنة 2023 بـ 10865 م.د أي تراجع بـ 414 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 691 م.د أو 6.8% مقارنة بنتائج سنة 2022.

❖ **المعلوم على الاستهلاك:** من المتوقع أن يبلغ معلوم الاستهلاك لسنة 2023 ما قدره 4011 م.د أي نقص بـ 220 م.د مقارنة بالمبلغ المرسوم بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 407 م.د أو 11.3% مقارنة بنتائج سنة 2022 ويعزى ذلك أساساً إلى النقص الحاصل في مردود إجراء مراجعة أسعار التبغ حيث تم تفعيل هذا التعديل في موفى أوت 2023 عوضاً عن بداية السنة.

❖ **الأداءات والمعاليم الأخرى:** تم تحيين المبلغ المتوقع بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى لسنة 2023 في حدود 6571 م.د أي تراجع بـ 105 م.د مقارنة بالمبلغ المرسوم أوليا وزيادة بـ 1074 م.د أو 19.5% مقارنة بنتائج 2022.

وتفضي هذه التقديرات إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 24.9%، وتراجع هذه النسبة إلى مستوى 24% دون اعتبار الجباية البترولية.

ويحوصل الرسم البياني التالي هيكله المداخل الجبائية المحينة لسنة 2023.

رسم بياني عدد 16 : هيكله المداخل الجبائية المحينة لسنة 2023



ب. على مستوى المداخل غير الجبائية

تقدر المداخل غير الجبائية المحينة لسنة 2023 بحوالي 4335 م.د مقابل 5534 م.د مقدرة أوليا أي تراجع صافيا بـ 1199 م.د أو 21.7% وزيادة بـ 170 م.د أو 4.1% مقارنة بنتائج سنة 2022. وتم تحيين الموارد غير الجبائية على أساس:

- المحافظة على نفس المبلغ المقدر أوليا بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري أي 1884 م د حيث من المتوقع أن تبلغ كمية الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي حوالي 23 مليار متر مكعب تعاقد.
- تراجع مداخل النفط بـ 190 م.د لتبلغ 671 م.د مقابل 861 م.د مقدرة أوليا نتيجة أساسا لمراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" إلى 83 دولار للبرميل مقابل

89 دولار مقدرة أوليا وتحيين كميات إنتاج النفط والغاز والتي من المتوقع أن تنخفض بـ 8% مقارنة بالتقديرات الأولية.

- مراجعة المبلغ المقدر بعنوان مداخل المصادرة والتخفيض فيه بـ 516 م.د ليبلغ 40 م. د مقابل 556 م.د مقدر أوليا وذلك بالعلاقة خاصة مع تأجيل التفويت في شركة اسمنت قرطاج.
- تراجع عائدات المساهمات الراجعة للدولة بـ 432 م.د لتبلغ 853 م.د مقابل 1285 م.د مقدرة أوليا.

ت. على مستوى الهبات

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2023 تعبئة هبات خارجية محينة في حدود 1537 م.د مقابل 354 م.د مقدرة أوليا و 1378 م.د مسجلة خلال سنة 2022. وتتأتى هذه الهبات من برامج تعاون مع الاتحاد الأوروبي في حدود 918 م.د و 309 م.د من المملكة العربية السعودية والبقية أي حوالي 310 م.د من الجزائر.

3. نفقات ميزانية الدولة

على ضوء النتائج المسجلة إلى نهاية سنة 2022 ونتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 وبالنظر لتطور الظرف العالمي والوطني وما أفرزه من ضغوطات على ميزانية الدولة، تم تحيين حجم النفقات لكامل سنة 2023 بما قدره 56071 م.د، أي زيادة صافية بـ 2150 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وشملت الزيادة المذكورة البنود التالية:

أ. نفقات الدعم

من المتوقع أن تصل النفقات بعنوان الدعم المحينة سنة 2023 حدود 11475 م.د أي زيادة بـ 2643 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي. وتتوزع هذه الزيادة بين:

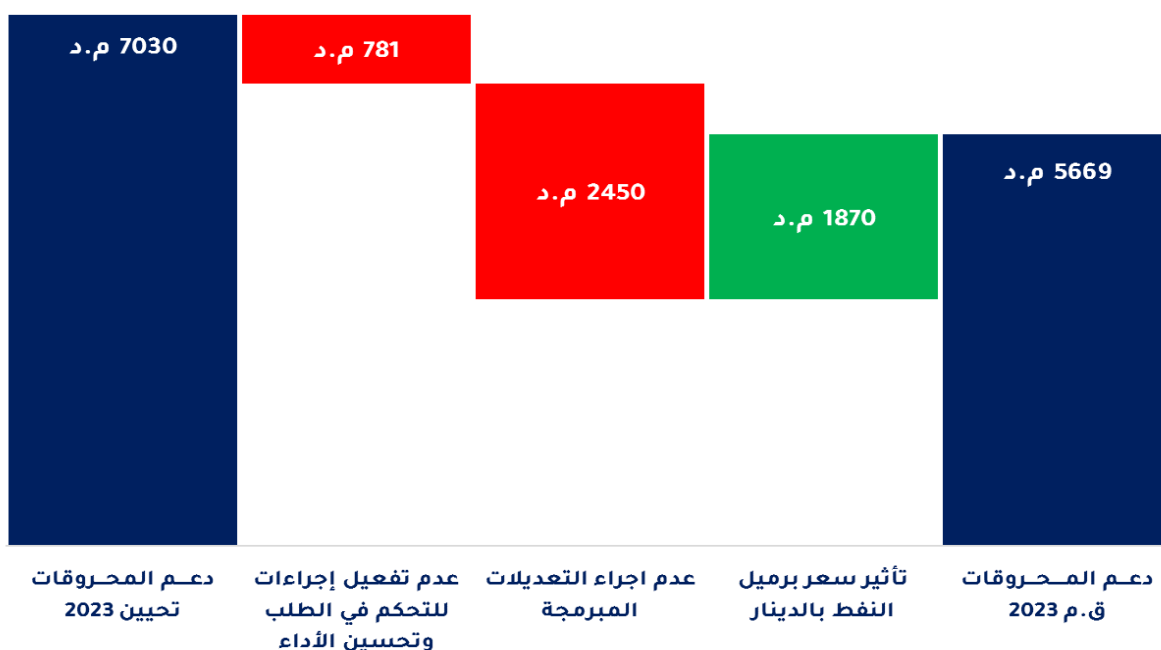
❖ **دعم المحروقات** في حدود 1361 م.د ليصل المبلغ المحين بعنوان نفقات دعم المحروقات 7030 م.د مقابل 5669 م.د مقدر أوليا. وتتوزع منحة الدعم المحينة بين الشركات كما يلي:

- ✓ 3665 م.د لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير
- ✓ 3365 م.د لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز

وعلى ضوء تطورات أسعار النفط بالسوق العالمية وأسعار سعر صرف الدولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 تم تحيين نفقات دعم المحروقات وفقا للعوامل التالية:

- مراجعة فرضية سعر برميل النفط باعتماد 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة أوليا. وتجدر الإشارة أن المعدل التراكمي لسعر برميل النفط بلغ 82 دولار إلى موفى سبتمبر 2023 و 94 دولار خلال شهر سبتمبر.
- عدم تفعيل الإجراءات التي تم اعتمادها في قانون المالية الأصلي والمتعلقة خاصة بتعديل المواد البترولية وتعريفتي الكهرباء والغاز المقدر بـ 2450 م.د بالإضافة إلى عدم تفعيل عديد الإجراءات للتحكم في الاستهلاك وتحسين الأداء.
- الزيادة المسجلة في أسعار شراء المواد البترولية مقارنة مع الأسعار المقدرة أوليا حيث تم تسجيل ارتفاع في سعر شراء البنزين بـ 10% خلال الثمان أشهر الأولى من سنة 2023.

رسم بياني عدد 17 : تحيين نفقات دعم المحروقات لسنة 2023



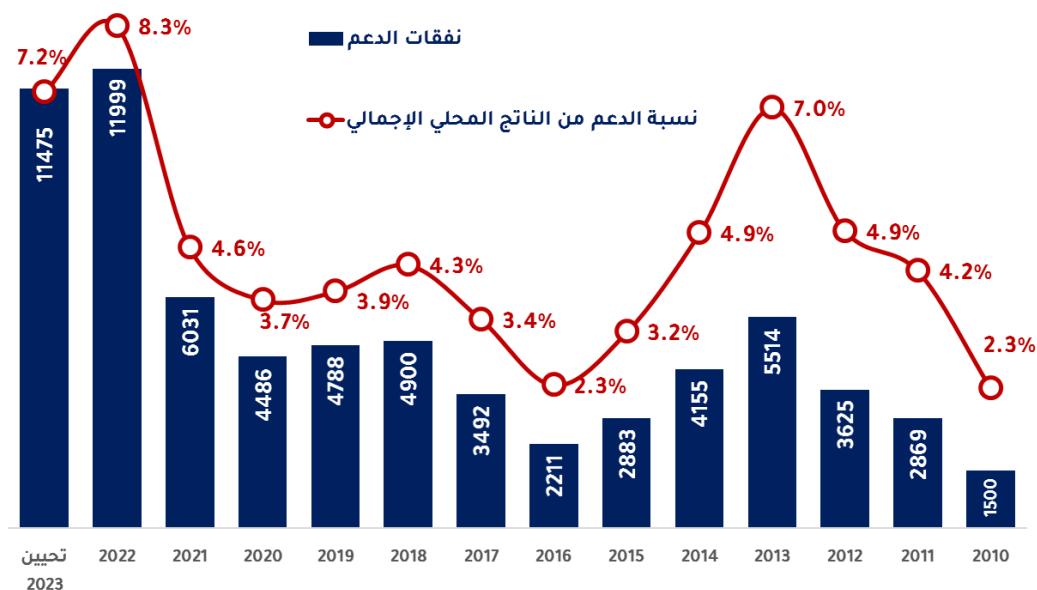
❖ **دعم المواد الأساسية** زيادة في حدود **1282 م.د** ليصل المبلغ المحين **3805 م.د** مقابل 2523 م. مقدره أوليا وستمكن هذه الاعتمادات من توفير التمويلات الضرورية لتوريد الحاجيات الإضافية من الحبوب وتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الوطني خاصة من مادة القمح جراء تأثير الجفاف والتغيرات المناخية التي شهدتها سنة 2023.

وبالتوازي يتم مواصلة بذل الجهود اللازمة لتكثيف المراقبة حتى يتسنى تأمين التزويد المنتظم للسوق وتأمين مسالك التوزيع للحد من ظاهرة التهريب والاحتكار والمضاربة غير المشروعة وذلك تطبيقاً للمرسوم عدد 14 لسنة 2022 والمتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة.

❖ المحافظة على نفس المبلغ المرسم أولياً لدعم النقل أي 640 م.د.

وتبعاً لذلك ينتظر أن تتراجع نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 7.2% سنة 2023 مقابل 8.3% مسجلة سنة 2022 كما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني عدد 18 : تطور نفقات الدعم منذ 2010 ونسبتها من الناتج



ب. التدخلات دون الدعم

من المنتظر أن تتراجع نفقات التدخلات دون الدعم لكامل سنة 2023 لتبلغ 7693 م.د. مقابل 8390 م.د. مقدرة أولياً أي نقصاً بـ 697 م.د.

ت. نفقات الاستثمار والعمليات المالية

المحافظة على نفس التقديرات الأولية لنفقات الاستثمار والعمليات المالية لكامل سنة 2023 أي 4749.5 م.د.

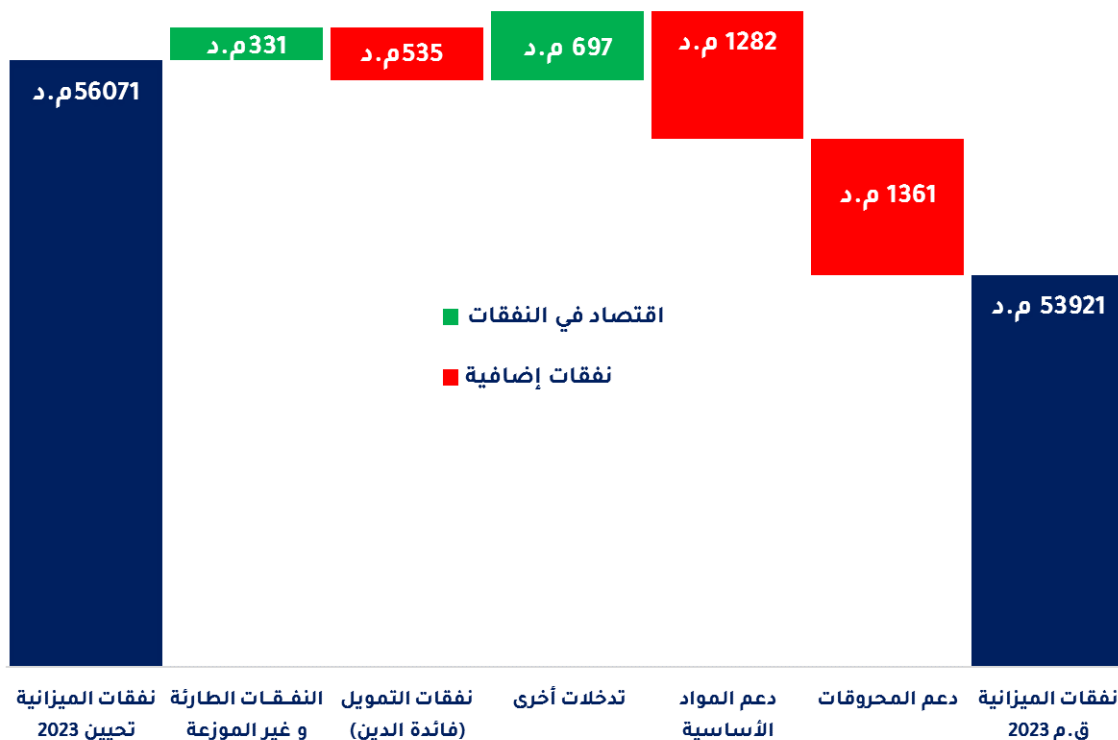
ث. نفقات التمويل (فائدة الدين العمومي)

الترفيغ في نفقات التمويل المنتظرة لسنة 2023 بـ 535 م د لتبلغ 5842 م.د مقابل 5307 م.د مقدرة في قانون المالية الأصلي. وتتوزع هذه النفقات بين فائدة الدين الداخلي في حدود 3636 م.د مقابل 3034 م.د مقدرة أوليا، وفائدة الدين الخارجي في حدود 2206 م.د مقابل 2273 م.د مقدرة أوليا.

ج. النفقات الطارئة وغير الموزعة

تم تحيين النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2023 لتبلغ 1225 م.د مقابل 1556 م.د مقدرة أوليا أي نقص بـ 331 م.د.

رسم بياني عدد 19 : تحيين نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023

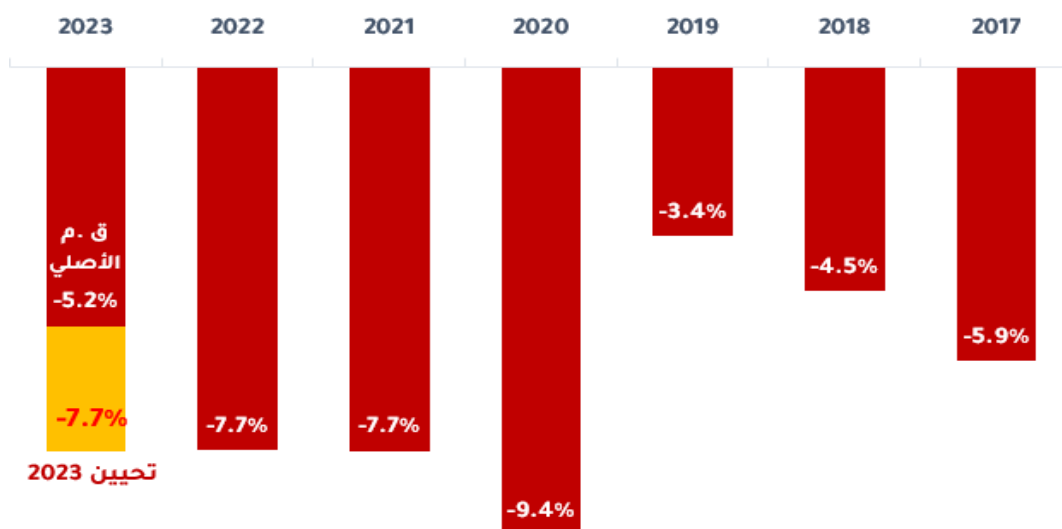


4. عجز الميزانية

باعتبار كل المستجدات و الضغوطات المسلطة على توازن ميزانية الدولة والمذكورة سابقا، من المنتظر أن يبلغ حجم ميزانية الدولة المحين لسنة 2023 ما قدره 71239 م.د أي زيادة بـ 1325 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي، وبذلك يسجل عجز الميزانية المتوقع دون اعتبار الهبات والمصادر تدهورا بـ 3781 م.د ليبلغ -12288 م.د أو -7.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -8507 م.د أو -5.2% مقدرة بقانون المالية الأصلي. و باعتبار الهبات والمصادر، يتراجع مستوى العجز إلى -10711 م.د أو -6.8% من الناتج المحلي

الإجمالي مقابل -7497 م.د أو -4.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بقانون المالية الأصلي.

رسم بياني عدد 20 : تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي



II. تحيين خدمة دين الدولة لسنة 2023:

ينتظر أن تبلغ خدمة دين¹ الدولة حوالي 20810 م.د سنة 2023 مقابل 21100 م.د مقدرة في قانون المالية الأصلي لنفس السنة و تتوزع كما يلي:

جدول عدد 4 : خدمة الدين العمومي للفترة 2022-2023 (بحساب م.د)

الفارق	تحيين 2023	ق م 2023	أوت 2023	نتائج 2022	
535	5842	5307	3583.4	4663.4	الفائدة
	%3.68	%3.27	%2.33	%3.24	%إجمالي الناتج المحلي
602	3636	3034	2096.3	2919.1	الدين الداخلي
-67	2206	2273	1487.1	1744.3	الدين الخارجي
-825	14968	15793	8379.8	9778.1	الأصل
	%9.44	%9.73	%5.46	%6.80	%إجمالي الناتج المحلي
-706	8415	9121	5133.1	5530.3	الدين الداخلي
-119	6553	6672	3246.7	4247.8	الدين الخارجي
-290	20810	21100	11963.2	14441.5	خدمة الدين
	%13.12	%12.99	%7.79	%10.04	%إجمالي الناتج المحلي
-104	12051	12155	7229.4	8449.4	الدين الداخلي
-186	8759	8945	4733.8	5992.1	الدين الخارجي

¹ وتجدر الإشارة أنه لا تحسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية (الإصدارات-التسديدات) لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة

تم تحيين خدمة الدين على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2023 وباعتبار عدة عوامل أهمها:

- الترفيع في حجم اصدارات رقاع الخزينة 13 و 26 و 52 أسبوع لسنة 2023 (زيادة الفوائد مسبقا الدفع)
- ارتفاع حجم الايداعات بالخزينة العامة (زيادة فوائد الدين الداخلي)

5. تحيين موارد الاقتراض لسنة 2023:

تقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل الميزانية لسنة 2023 بـ 21931 م.د مقارنة بـ 24392 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي لنفس السنة أي بتخفيض 2461 م.د.

جدول عدد 5 : موارد الاقتراض للفترة 2022-2023 (بحساب م.د)

الفارق	تحيين 2023	ق م 2023	أوت 2023	نتائج 2022	
-2461	21931	24392	8862	18280	مجموع موارد الاقتراض
1835	11368	9533	5191	10503	الاقتراض الداخلي
1350	5105	3755	2695	4776	رقاع الخزينة 52 أسبوع
-629	1821	2450	529	2412	رقاع الخزينة القابلة للتنظير
484	3284	2800	1559	2975	القرض الرقاعي الوطني
630	1158	528	408	340	القرض البنكي بالعملة
-4296	10563	14859	3671	7777	الاقتراض الخارجي
125	1725	1600	1120	1685	قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة
134	134		77	353	قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)
0	200	200	187	126	قروض خارجية موظفة معاد إقراضها
-4555	8504	13059	2287	5613	قروض دعم الميزانية
0	0	0	0	0	السوق المالية العالمية

تقدر موارد القروض الخارجية لدعم الميزانية **لكامل سنة 2023** حوالي 8504 م.د وقد بلغت موارد القروض الخارجية لدعم الميزانية إلى **حدود سبتمبر 2023** حوالي 3075 م.د أبرزها:

- ✓ قروض البنك الدولي حوالي 60 مليون أورو (199 م.د)،
- ✓ البنك الافريقي للتصدير والاستيراد 438 مليون دولار (1355 م.د)
- ✓ قرض العربية السعودية 400 مليون دولار (1253 م.د)
- ✓ اليابان 74 مليون دولار (234 م.د)

✓ بالإضافة إلى قرض الوكالة الفرنسية للتنمية 10 مليون أورو (33 م.د) الذي تم سحبه موفى 2022 واستعماله لتمويل ميزانية 2023.

• **قروض دعم الميزانية المتبقية في حدود 5429 م.د:**

- صندوق النقد العربي 37 مليون دولار
- البنك الدولي حوالي 55 مليون أورو
- الجزائر 450 مليون دولار
- إيطاليا 50 مليون أورو
- اليابان حوالي 11 مليون دولار
- البنك الافريقي للتصدير والاستيراد 462 مليون دولار
- بالإضافة إلى قروض أخرى بحوالي 650 مليون دولار.

6. تطور حجم دين الدولة

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي في موفى سنة 2023 إلى 127164 م.د مقابل 114865 م.د في موفى 2022 أي ما يعادل **80.2%** من إجمالي الناتج المحلي مقابل 79.9% مسجلة في موفى سنة 2022.

ويحوصل الجدولان المواليان التوازن المحين لميزانية الدولة لسنة 2023 وكيفية تمويله:

جدول عدد 6 : توازن ميزانية الدولة للفترة 2021-2023 (بحساب م.د)

2023			2022	2021		
(1)-(2)	تحيين (2)	ق.م (1)	نتائج وقتية			
1325	71239	69914	60664	55032	جملة موارد الدولة	
	17.4%	15.2%	10.2%	12.7%	التطور	
-1064	45360	46424	40993	33547	1	مداخل الميزانية
2389	25879	23490	19671	21485	2	موارد الخزينة
1325	71239	69914	60664	55032	جملة تكاليف الدولة	
2150	56071	53921	50617	43441	1	نفقات الميزانية
-825	15168	15993	10047	11591	2	نفقات الخزينة دون تمويل العجز
-1064	45360	46424	40993	33547	مداخل الميزانية	
	10.7%	13.2%	22.2%	10.0%	التطور	
	63.7%	66.4%	67.6%	61.0%	النسبة من الميزانية	
-1048	39488	40536	35449	30405	1	المداخل الجبائية
	11.4%	14.3%	16.6%	12.0%	التطور	
-1199	4335	5534	4166	3098	2	المداخل غير الجبائية
-616	40	656	45	50	منها التخصيص والمصادرة	
1183	1537	354	1378	44	3	الهبات
2150	56071	53921	50617	43441	نفقات الميزانية	
	10.8%	6.5%	16.5%	6.2%	التطور	
0	22772	22772	21125	20182	1	نفقات التأجير
0	2314	2314	2152	2157	2	نفقات التسيير
1946	19168	17222	17931	12592	3	نفقات التدخلات
2643	11475	8832	11999	6031	1-3	نفقات الدعم
	7.2%	5.4%	8.3%	4.6%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
1282	3805	2523	3771	2200	(المواد الأساسية)	
1361	7030	5669	7628	3327	(المحروقات)	
0	640	640	600	504	(النقل)	
-697	7693	8390	5932	6561	2-3	تدخلات أخرى
0	4693	4693	4611	4506	4	نفقات الاستثمار
0	57	57	134	303	5	نفقات العمليات المالية
535	5842	5307	4663	3701	6	نفقات التمويل
-331	1225	1556			7	النفقات الطارئة و غير الموزعة
-3246	-6446	-3200	-6383	-6287	1	النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والمصادرة
	-4.1%	-2.0%	-4.4%	-4.8%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
-3781	-12288	-8507	-11047	-9988	2	العجز دون اعتبار الهبات و المصادرة
	-7.7%	-5.2%	-7.7%	-7.7%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
-3214	-10711	-7497	-9624	-9894	3	العجز باعتبار الهبات و المصادرة
	-6.8%	-4.6%	-6.7%	-7.6%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	

جدول عدد 7 : عمليات الخزينة للفترة 2021-2023 (بحساب م.د)

2023		2022	نتائج وقتية	2021		
(1)-(2)	تحيين (2)	ق.م (1)				
2389	25879	23490	19671	21485	موارد الخزينة	-I
-2461	21931	24392	18280	14225	موارد الاقتراض	1
-4296	10563	14859	7777	7456	موارد الاقتراض الخارجي	1-1
1835	11368	9533	10503	6768	موارد الاقتراض الداخلي	2-1
4850	3948	-902	1391	7260	موارد الخزينة الأخرى	2
0	200	200	251	218	استخلاص أصل القروض	1-2
4850	3748	-1102	1140	7042	موارد خزينة مختلفة	2-2
2389	25879	23490	19671	21485	نفقات الخزينة	-II
-825	14968	15793	9778	11097	تسديد أصل الدين	1
-119	6553	6672	4248	6144	أصل الدين الخارجي	1-1
-706	8415	9121	5530	4952	أصل الدين الداخلي	2-1
3214	10711	7497	9624	9894	تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة	2
0	200	200	269	494	قروض و تسبقات الخزينة الصافية	3

تم إعداد قانون المالية لسنة 2024 في سياق يتسم بتواصل تأثر الوضع الاقتصادي في تونس بإكراهات الظرف الدولي الذي يمر بأزمات متتالية أولها الأزمة الصحية العالمية ثم الحرب الروسية - الأوكرانية وتداعياتها على التوازنات المالية عامة والمالية العمومية خاصة. وعليه يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2024 بالأساس إلى تحقيق المرحلة الأولى من أهداف المخطط 14 ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى الاستعادة التدريجية لتوازنات المالية العمومية ودفع نسق الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي شامل، تضامني ومستدام.

ويعتبر الإصلاح الجبائي من أهم ركائز تنفيذ هذه الإصلاحات لما له من دور أساسي في تمويل ميزانية الدولة وباعتباره آلية من آليات تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تجسيم الأولويات الوطنية من دفع نسق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ودفع التشغيل وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن ودعم الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.

لذلك سيتم العمل في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 على مواصلة إرساء الإصلاحات الجبائية الضرورية لإضفاء مزيد من النجاعة الاقتصادية والمالية وتكريس مبادئ العدالة الجبائية بما يضمن تقليص الفوارق بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. كما يتضمن مشروع القانون إجراءات تهدف إلى تنشيط الدورة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تحسين مناخ الاستثمار والتشجيع على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ودعم الاندماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وإعادة هيكلتها المالية وتشجيع الادخار ودفع الاستثمار.

ويهدف مشروع القانون إلى مواصلة تكريس الدور الاجتماعي للدولة ومزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل والمحافظة على السلم والعدالة الاجتماعية وذلك من خلال إيجاد آليات بديلة لتمويل منظومة الدعم وضمان توفير المواد والخدمات الأساسية للمواطن والتقليص من الفوارق بين مختلف الطبقات الاجتماعية علاوة على دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري والموارد المائية.

وعلى هذا الأساس يتضمن مشروع القانون علاوة على الأحكام المتعلقة بالميزانية أحكاما جبائية ومالية تتعلق بـ:

- ✓ تكريس الدور الاجتماعي للدولة وتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية
- ✓ دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية
- ✓ دعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الادخار ودفع الاستثمار
- ✓ إرساء آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم
- ✓ دعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة
- ✓ مقاومة التهرب الجبائي وإدماج القطاع الموازي
- ✓ دعم الامتثال الضريبي وتكريس مزيد من الضمانات للمطالب بالأداء
- ✓ دعم توازنات المالية العمومية

ا. تكريس الدور الاجتماعي للدولة وتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية

1) تكريس الدور الاجتماعي للدولة بإيجاد صيغ لتمويل تطوير منظومة النقل الحضري ودعم تطوير المنظومة العدلية وإضفاء مزيد من النجاعة عليها وتعصير خدماتها وذلك من خلال:

- **إحداث حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية** للمساهمة في تمويل المشاريع الرامية لتحسين المرفق القضائي العدلي، يمول بموارد متأتية أساسا من:

- معلوم يوظف على الأذن على العرائض وعلى الأوامر بالدفع بمقدار 10 دنانير عن كل إذن أو أمر بالدفع
- مبالغ "الديسمات" الإضافية للخطايا والعقوبات المالية المستخلصة
- 30% من المعاليم مقابل بعض الخدمات المسداة من قبل المركز الوطني لسجل المؤسسات
- الهبات وكل الموارد التي يمكن أن تخصص له طبقا للتشريع أو التراتيب الجاري بها العمل

- **إحداث حساب خاص في الخزينة لتمويل التنقلات الحضرية** يهدف إلى معاضدة مجهود الدولة في تمويل بعض عمليات تعهد وصيانة البنية التحتية والمعدات للنقل العمومي الحضري، يتولى خاصة تمويل بعض الاستثمارات الخصوصية الصغيرة والمبتكرة في مجال التنقلات الحضرية، وكذلك الدراسات ذات العلاقة بالتوجهات الوطنية للتنقلات الحضرية.

ويمول الحساب المذكور بنسبة من معاليم الموجبات الإدارية المتعلقة بتسجيل العربات ورخص النقل.

(2) دعم تمويل المشاريع في إطار التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل ودعم إدماجهم المالي وذلك بإحداث خط تمويل بمبلغ 20 مليون دينار لفائدة الباعثين من الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل يخصص لإسناد قروض دون فائدة لا تتجاوز 10 آلاف دينار للقرض الواحد خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2024 لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية.

(3) تمكين شركة اللحوم من تأمين دورها التعديلي في مجال اللحوم ودورها الخدماتي في تأمين خدمات للمتدخلين في نفس القطاع وذلك بالتخلي عن مستحقات الدولة المتخلدة بذمة الشركة المذكورة والمتمثلة في ديون ديوانية في حدود 4,5 م د وقرض مسند من صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات العمومية في حدود 2 م د.

(4) التحكم في أسعار مادتي القهوة والشاي الموردة من قبل الديوان التونسي للتجارة والتخفيف من كلفتها والمساهمة في تحسين الوضع المالي للديوان وذلك بمنحه نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة عند توريد المنتجات المذكورة على غرار مادتي السكر والأرز.

ا. دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية

(1) مساندة صغار الفلاحين في قطاع زراعات الحبوب ودعم إدماجهم المالي بتيسير حصولهم على التمويلات والتخفيف من الأعباء المالية من خلال مواصلة العمل بتكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على القروض الموسمية ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط وذلك للموسمين الفلاحين 2023 / 2024 و 2024 / 2025.

(2) تخفيف الجباية الموظفة على بعض المواد العلفية الموجهة للتغذية الحيوانية من خلال منح الإعفاء من المعاليم الديوانية وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على مادة السيلاج وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على مادة القرط وذلك بهدف مجابهة النقص في هذه الأعلاف والنهوض بالإنتاج الوطني من الألبان وتشجيع الفلاحين على تربية الأبقار.

(3) دعم قطاع الصيد البحري وتوفير تمويلات إضافية لتعويض البحارة المنخرطين في منظومة الراحة البيولوجية من خلال تعزيز موارد صندوق الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري وذلك برصد لفائده مردود بيع الحصص السنوية الوطنية لصيد التن الأحمر لوحدة الصيد البحري التي يتم تسجيلها سنويا لدى اللجنة الدولية لصون الثنيات مع ضبط قيمة وكيفية احتساب الحصص المذكورة بمقتضى قرار مشترك من وزير المالية والوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري.

(4) دعم قطاع الفلاحة وتوفير موارد إضافية لتمويل مزيد من التعويضات لفائدة المتضررين من الجوائح الطبيعية وذلك برصد الهبات والمساعدات الداخلية والخارجية وجميع الموارد التي يمكن توظيفها لفائدة صندوق تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية.

(5) توفير موارد إضافية لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب وصندوق النهوض بالصادرات:

- بالترفيغ في المعلوم على زيت الزيتون المصدر غير المعلب الموظف حالياً لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب من 1% إلى 2%.
- إحداث معلوم على تصدير زيت الزيتون الوقاد الخام غير المعلب وزيت فيتورة الزيتون الخام غير المعلب بنسبة 4 %.

(6) دعم مجهودات الدولة للمحافظة على الموارد المائية وذلك بمواصلة العمل بالإجراء المتعلق بتمويل إنجاز مواجل لتخزين مياه الأمطار إلى غاية 31 ديسمبر 2024، من خلال إسناد قروض دون فائدة على موارد الصندوق الوطني لتحسين السكن لا تتجاوز 20 ألف دينار للقرض الواحد ويتم تسديدها على مدة أقصاها 7 سنوات.

III. دعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الادخار ودفع الاستثمار

(1) دعم تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإعادة هيكلتها بهدف ضمان ديمومتها وخلق مواطن الشغل بها، مع إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة العالية (مجالات الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر...) وذلك من خلال:

- إحداث خطي تمويل يخصصان لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى بمبلغ جملي قدره 20 مليون دينار يتوزع كما يلي :

- 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل

- 10 مليون دينار على موارد صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- تخصيص اعتمادات بمبلغ 15 مليون دينار لفائدة آلية الضمان المحدثة في إطار تدخلات خط دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف دعم وتشجيع عمليات تمويل إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي تمكّن من ضمان قروض بقيمة 75 مليون دينار.

- تدعيم الأسس المالية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة باعتبار تخصصه في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تحويل

متدخلات البنك لفائدة الدولة بعنوان قرض خارجي بمبلغ 59 مليون دينار إلى مساهمة في رأس مال البنك.

(2) مواصلة دعم تمويل الشركات الأهلية من خلال:

- الترفيع في الاعتمادات المخصصة لخط التمويل بـ 20 مليون دينار إضافية.
- التمديد في فترة الانتفاع بالخط إلى موقى ديسمبر 2025.
- توسيع مجال التصرف فيه ليشمل علاوة على البنك التونسي للتضامن بقية البنوك.

وهو ما يُمكن أكبر عدد ممكن من الشركات من الانتفاع بتدخلات الخط المذكور.

(3) التشجيع على إحداث المؤسسات وخلق مواطن الشغل وذلك بإعفاء المؤسسات المحدثّة والمتحصّلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار خلال سنتي 2024 و 2025 من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات لمدة 4 سنوات ابتداء من تاريخ الدّخول طور النشاط الفعلي شريطة أن يكون ذلك في أجل أقصاه سنتان ابتداء من تاريخ التصريح باستثمار الإحداث.

(4) تنمية الإدخار متوسط وطويل المدى بتشجيع صغار المدخرين من الأشخاص الطبيعيين على الاكتتاب في الرقاع التي تصدرها الدولة من خلال تمكينهم من طرح الفوائد التي يتحصلون عليها تبعا للاكتتاب في رقاع الخزينة القابلة للتنظير بما في ذلك القروض الوطنية في حدود 10.000 دينار سنويا.

(5) التشجيع على عمليات الإدراج بالبورصة وتحفيز السوق المالية وذلك بالتمديد بسنة إضافية في الأجل الأقصى المحدد للشركات الأم والشركات القابضة لإدراج أسهمها ببورصة الأوراق المالية بتونس والمستوجب للانتفاع بإعفاء القيمة الزائدة المتأتية من الإسهام في رأس مال الشركات المذكورة.

(6) التشجيع على تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق شركات وصناديق الاستثمار وذلك بإعفاء من الضريبة المكتتبين في الرقاع القابلة للتحويل إلى أسهم دون فائدة أو في الآليات الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية دون فائدة التي تصدرها المؤسسات الناشئة في إطار عمليات إعادة الاستثمار في هذه المؤسسات.

(7) التشجيع على تمويل المؤسسات وتطويرها من خلال تمكين المستثمرين من طرح المداخل والأرباح المعاد استثمارها في منحة الإصدار عند الترفيع في رأس مال المؤسسات التي تخوّل الانتفاع بالامتيازات الجبائية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

(8) تحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للملاحة ودعم قدرتها التنافسية من خلال منحها نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان عمليات التوريد والاقتناء المحلي للتجهيزات وقطع الغيار والمعدات والخدمات الضرورية

لنشاطها خلال السنوات من 2024 إلى 2026 وذلك على غرار ما هو معمول به بالنسبة لقطاع النقل الجوي.

١٧. إرساء آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم

(1) الترفيع في نسب أتاوة الدعم وتوسيع ميدان تطبيقها على النحو التالي:

- الترفيع في نسبة الأتاوة من 1 % إلى 3 % بالنسبة إلى المطاعم السياحية المصنفة والمقاهي من الصنف الثاني والثالث وقاعات الشاي.
- الترفيع في نسبة الأتاوة من 3 % إلى 5 % بالنسبة إلى الملاهي والنوادي الليلية غير التابعة لمؤسسة سياحية والكاباريات ومحلات صنع المربطبات مع إستثناء المحلات التي تتولى قصرا صنع بعض أصناف الحلويات التقليدية الشعبية التي تضبط قائمتها بقرار من وزير المالية.
- توسيع ميدان تطبيق الأتاوة المذكورة ليشمل المؤسسات السياحية التي تتولى إيواء الحرفاء والحانات وصناعات المشروبات الغازية والجعة والخمور والمشروبات الكحولية وذلك بنسبة 3 % من رقم المعاملات خال من كل الأداءات والمعاليم.

(2) إسترجاع جزء من نفقات الدعم بتوسيع ميدان تطبيق معلوم الإقامة بالنزل المصنفة ليشمل علاوة على النزل السياحية، كل المؤسسات السياحية المختصة في الإقامة وكل المحلات الأخرى المعدة للإيجار في شكل غرف، شقق أو فيلات لقضاء فترات زمنية محددة مع الترفيع فيه بالنسبة إلى السياح الأجانب على النحو التالي:

- 4 دنانير عوضا عن 1 دينار عن كل ليلة مقضاة بنزل سياحية من صنف 2 نجوم.
- 8 دنانير عوضا عن 2 دينار عن كل ليلة مقضاة بنزل سياحية من صنف 3 نجوم.
- 12 دينار عوضا عن 3 دنانير عن كل ليلة مقضاة بنزل سياحية من صنف 4 أو 5 نجوم.

مع تطبيق المعلوم بعنوان فترة إقامة لا تتجاوز 15 ليلة عوضا عن 7 ليال مقضاة حاليا والمحافظة على إعفاء الأطفال.

(3) دعم تمويل منظومة الألبان من خلال إحداث معلوم على مشتقات الحليب بإستثناء الياغورت التي يتم تصنيعها يأخذ بعين الإعتبار قيمة الدعم الذي تتحمله الدولة بعنوان كميات الحليب الموجهة لصناعة كل صنف من المنتجات يحتسب كما يلي:

- مبلغ يتراوح بين 1,500 د و 3 د / الكيلوغرام بالنسبة إلى الأجبان بجميع أنواعها.

- مبلغ 2,000 د / الكيلوغرام بالنسبة إلى القشدة.

٧. دعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

(1) التشجيع على إستعمال الطاقات البديلة والمتجددة من خلال تمكين المؤسسات من طرح إضافي بنسبة 30% بعنوان استهلاك التجهيزات والمعدات المنتجة للطاقات البديلة أو المتجددة المقتناة أو التي تم صنعها من أساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات المستوجبة بعنوان السنة الأولى من تاريخ الاقتناء أو الصنع أو بدء الاستعمال حسب الحالة .

(2) التشجيع على إنجاز وتمويل المشاريع في مجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والتنمية المستدامة من خلال منح امتيازات جبائية لعمليات إعادة الاستثمار وذلك بطرح الأرباح والمدخيل المعاد استثمارها في رأس مال المؤسسات التي تنجز استثمارات في المجالات المذكورة.

(3) التشجيع على استعمال الطاقات البديلة أو المتجددة من خلال التخفيف في جباية العربات والدراجات الكهربائية وذلك بـ:

- التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 19 % إلى 7% بعنوان الدراجات المجهزة فقط بمحركات كهربائية للدفع.
- التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 19 % إلى 7% المستوجب بعنوان السيارات المجهزة فقط بمحركات كهربائية للدفع.
- التخفيض بنسبة 50% في معلوم الجولان والمعلوم عند التسجيل الأول للعربات المجهزة فقط بمحركات كهربائية للدفع وللدراجات الكهربائية.

(4) مواكبة التمشي الدولي الرامي إلى احداث وتعميم المعلوم على الكربون من خلال:

- مراجعة المعلوم الموظف على تذاكر الرحلات الجوية والبحرية المؤمنة بواسطة طائرات أو سفن تفرز غاز الكربون وضبطه كما يلي:
- من 20 د إلى 40 د بالنسبة لتذاكر الرحلات الجوية في صنف التذكرة الإقتصادية وتذاكر الرحلات البحرية.
- من 20 د إلى 60 د بالنسبة إلى تذاكر الرحلات الجوية والبحرية من صنف الدرجة الأولى أو صنف الأعمال.
- تدعيم موارد صندوق الإنتقال الطاقى للتشجيع على إستعمال الطاقات البديلة أو المتجددة ومواكبة التمشي الرامي إلى إحداث المعلوم على الكربون وتعميمه تدريجيا من خلال مراجعة مبالغ المعلوم الموظف على المنتجات الطاقية المستهلكة كما يلي:

بيان المنتجات	قيمة المعلوم الحالية	قيمة المعلوم المقترحة
البنزين الرفيع الخالي من الرصاص	1 ملليم للتر	5 ملليم للتر
الغازوال العادي	1 ملليم للتر	5 ملليم للتر
الغازوال 50	2 ملليم للتر	10 ملليم للتر
الفيول وال	1 دينار للطن المتري	5 دينار للطن المتري
غاز البترول المسيل	1 دينار للطن المتري	5 دينار للطن المتري
فحم البترول	2 دينار للطن المتري	10 دينار للطن المتري
غاز طبيعي	0,25 ملليم للوحدة الحرارية (THERMIE)	1,25 ملليم للوحدة الحرارية
كهرباء	1 ملليم للكيلواط - ساعة	5 ملليم للكيلواط - ساعة

٧١. مقاومة التهرب الجبائي وإدماج القطاع الموازي

(1) الحد من المضاربة في العقارات بترشيد الإمتياز الجبائي الممنوح لإقتناءات الأراضي قصد بناء عقارات فردية معدة للسكن وذلك بحصر الإنتفاع بالتسجيل بالمعلوم التصاعدي في عملية واحدة.

(2) دعم حق مصالح الجباية في الحصول على المعلومات لدى المؤسسات المالية ومؤسسات التأمين من خلال التشديد في العقوبة المالية المطبقة في صورة الإخلال بواجب تقديم المعلومات التي بحوزتها الى مصالح الجباية وذلك بـ:

- الترفيع في الحد الأدنى للعقوبة من 1.000 دينار إلى 5.000 دينار والحد الأقصى من 20.000 دينار إلى 50.000 دينار،

- الترفيع في الخطية المطبقة عن كل معلومة غير مقدمة أو مقدمة مغلوطة أو منقوصة من 100 دينار إلى 200 دينار.

(3) تقليص فارق الضغط الجبائي عند التوريد بين الفواكه الجافة وفارينة الفواكه الجافة لتفادي الانزلاق التعريفي والتهريب بمراجعة جباية الفواكه الجافة وذلك بالتخفيض في المعاليم الديوانية الموظفة على الفواكه الجافة من 50% إلى 36% والترفيع في المعاليم الديوانية الموظفة على فارينة الفواكه الجافة من 15% إلى 30%.

(4) تدعيم وسائل عمل مصالح الديوانة من خلال إعفائها من معاليم استغلال الشبكات والترددات الراديوية وأجهزة الاتصال والبث، على غرار هياكل وزارتي الدفاع الوطني والداخلية.

(5) إضفاء مزيد من النجاعة على أعمال لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري وتسريع البت في الملفات المعروضة عليها وذلك من خلال :

- استثناء ملفات المطالبين بالأداء الذين صدر في شأنهم حكم بات بالرفض شكلا والذين لم يقدموا مطلب التماس إعادة النظر في أجل سنة من تاريخ صدور الحكم البات.

- استثناء ملفات المطالبين بالأداء الذين ثبت تسلمهم لقرار التوظيف الاجباري ولم يعترضوا عليه قضائيا أو صدر في شأنهم حكم برفض الاعتراض شكلا لوروده خارج الأجل القانوني.

- استثناء ملفات المطالبين بالأداء الذين لم يقدموا المحاسبة رغم توصلهم بالإعلام بالمراجعة المعمقة أو المحدودة.

VII. دعم الامتثال الضريبي وتكريس مزيد من الضمانات للمطالب بالأداء

(1) سن عفو جبائي بالنسبة إلى المعاليم العقارية الموظفة لفائدة الجماعات المحلية وذلك بالتخلي عن المبالغ المثقلة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية المستوجبة بعنوان سنة 2021 وما قبلها وكامل خطايا التأخير ومصاريف التتبع المتعلقة بها شريطة :

- دفع كامل المعاليم المستوجبة بعنوان سنة 2024
- دفع أو إبرام رزنامة خلاص المعاليم العقارية المذكورة المستوجبة بعنوان سنتي 2022 و 2023 وذلك على أقساط ثلاثية لفترة أقصاها سنتين

(2) تخفيف العبء الجبائي على المطالبين بالأداء من خلال:

- إقرار تسقيف خطايا التأخير في دفع الأداء في حدود مبلغ الأداء المستوجب.
- عدم تطبيق الخطايا القارّة في حالة التصريح التلقائي بالأداء في أجل لا يتجاوز 30 يوما من إنقضاء الأجل الأقصى لإيداع التصريح.
- التخفيض في خطايا التأخير المستوجبة إثر تدّخل المصالح الجبائية في صورة إبرام الصلح بخصوص عناصر التوظيف ودفع المبالغ المستوجبة بالحاضر.
- إقرار تسقيف فوائد التأخير المستوجبة على الديون الديوانية في حدود أصل الدين.

(3) مزيد دعم ضمانات المطالبين بالأداء ومنحهم فرصة لتقديم مؤيداتهم لتسوية وضعياتهم الجبائية إثر تدخل مصالح الجبائية من جهة وتعزيز علاقة الثقة بين مصالح الجبائية والمتعاملين معها من جهة أخرى من خلال:

- إخضاع توظيف بعض الخطايا الجبائية الإدارية إلى إجراء التنبيه على المطالب بالأداء.
 - إخضاع توظيف بعض الخطايا الجبائية الإدارية الى إجراءات المراجعة الجبائية بما في ذلك إجراءات الحوار والمصالحة.
- (4) تيسير أعمال مصالح الجباية وتفادي التعطيل في إصدار قرارات التوظيف الإجباري من خلال تأهيل رؤساء مكاتب مراقبة الأداءات لإصدار قرارات التوظيف الإجباري المتعلقة بتسوية الإغفال عن إيداع التصاريح الجبائية.**

٧.٨٨. دعم توازنات المالية العمومية

- (1) معاضدة مجهودات الدولة في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل نفقات الميزانية وتعزيز أسس التضامن الوطني وذلك بإحداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة خلال سنتي 2024 و2025 يستوجب على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين بنسبة 4% من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات مع حد أدنى بـ10.000 دينار.**
- (2) تحسين سيولة الخزينة من خلال التحويل لفائدة الدولة بصفة مؤقتة للأموال المجمدة المودعة لدى البنوك المقيمة بموجب قرارات أممية أو أحكام قضائية أو موضوع أبحاث إلى حين البت في القضايا المتعلقة بها، وتمكين الدولة من التصرف في المبالغ المذكورة مع ضمان حقوق كل الأطراف.**
- (3) تحيين المبلغ الأدنى المستوجب على التصاريح الديوانية عند التوريد بعنوان الأتاوة على الخدمات الديوانية وذلك بالترفيف فيه من 10 د إلى 20 د عن كل فصل من التصريح.**
- (4) توضيح كيفية تطبيق الخطية المالية بعنوان كل عقار غير مبني أو غير مغطى أو مقطع غير مصرح به بمناسبة توزيع المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية وذلك بتطبيق نفس القواعد المعمول بها في مادة المعلوم على الأراضي غير المبنية.**
- (5) تعزيز موارد ميزانية الدولة من خلال تحيين معالم الموجبات الإدارية الخاصة بتسجيل العربات وبطاقة الاستغلال ورخص النقل المستخلصة من قبل الوكالة الفنية للنقل البري بإعتبار عدم مراجعتها منذ إحداثها سنة 1983 مع ملاءمة هذه الموجبات مع التشريع المتعلق بالطرقات وبالنقل البري.**
- (6) مراجعة الأجل الأقصى لإيداع التصريح الشهري بالأداءات بالنسبة إلى الأشخاص المنخرطين في منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد باعتماد**

العشرين من الشهر الموالي للشهر الذي أصبح فيه الأداء مستوجبا لفائدة
الخزينة.

الجزء الأول

توازن ميزانية الدولة لسنة 2024

الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة لسنة 2024

يقدّر حجم ميزانية الدولة لسنة 2024 بـ 77868 م.د أي زيادة بـ % 9.3 أو + 6629 م.د مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023.

وتعتمد تقديرات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على النتائج المتوقعة لسنة 2023 على ضوء تنفيذ الميزانية إلى موفى أوت 2023 وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقاً لمنوال التنمية لسنة 2024.

1. بخصوص فرضيات التوازن:

تم تقدير ميزانية الدولة لسنة 2024 على أساس الفرضيات التالية:

- نسبة النمو الاقتصادي في حدود 2.1%،
- اعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2023 لسعر صرف الدولار لكامل سنة 2024،
- اعتماد معدل سعر برميل النفط الخام من نوع «البرنت» في حدود 81 دولار للبرميل،
- تطور واردات السلع.

2. بخصوص مداخل الميزانية:

تقدر الموارد الذاتية لسنة 2024 بـ 49160 م.د أي تطورا بـ 8.4% أو 3800 م.د بالمقارنة مع المبلغ المحين لسنة 2023. وتمثل الموارد الذاتية لسنة 2024 نسبة 63.1 % من موارد الدولة لسنة 2024 .

وتتوزع الموارد الذاتية بين مداخل جبائية لحد 44050 م.د وتمثل 89.6 % من مداخل الميزانية ومداخل غير جبائية لحد 4760 م.د وتمثل 9.7 % من مداخل الميزانية وهبات لحد 350 م.د تمثل 0.7 % من مداخل الميزانية.

وتعتمد تقديرات الموارد الذاتية على:

- تحسين قدرة الدولة على استخلاص مواردها للحدّ من الضغوطات على المالية العمومية مع مواصلة دعم الامتثال الضريبي والتصدي للتهرب الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي في اتجاه دعم موارد الميزانية وتوسيع قاعدة الأداء.
- إضفاء مزيد من النجاعة على الخدمات الإدارية وتسهيل متابعة الموارد الجبائية عبر مواصلة رقمنة وتعصير إدارة الجباية والاستخلاص، وتقريب الخدمات المسداة إلى المطالبين بالأداء ومواصلة إرساء النظم المعلوماتية سواء على مستوى

الاستخلاص أو على مستوى الرقابة بما يضمن نجاعة تدخلات مصالح المراقبة الجبائية.

- مواصلة ترشيد الامتيازات الجبائية وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات الأولوية والمشاريع التنموية والتي تساهم بصفة مباشرة في خلق الثروة ومواطن الشغل، مع الحرص على وضع الآليات التي تخول المتابعة الآلية والحينية للمطالبين بالضريبة المنتفعين بالامتيازات الجبائية حتى يتسنى الحدّ من النفقات الجبائية.
- تفعيل جهاز تسجيل العمليات المتعلقة بخدمات الاستهلاك على عين المكان « caisse enregistreuse » .
- معاضدة مجهود الدولة في رفع التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية بمواصلة سن إجراءات لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد المستدام والطاقات البديلة والنظيفة والمتجددة.
- تعبئة 520 م.د بعنوان مداخل المصادرة.

3. بخصوص تقديرات النفقات

- من المنتظر أن تبلغ نفقات الميزانية لكامل سنة 2024 ما قدره 59805 م.د أي زيادة بـ 6.7 % أو 3734 م.د مقارنة بالنفقات المحينة لسنة 2023 موزعة على النحو التالي :
- رصد اعتمادات بعنوان نفقات التأجير في حدود 23711 م.د مقابل 22773 م.د محينة لسنة 2023 أي زيادة قدرها 939 م.د أو 4.1%. وتمثل نفقات التأجير 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 14.4% متوقعة سنة 2023 و 14.7% مسجلة سنة 2022.
- وترتكز تقديرات **نفقات التأجير** على عدة إجراءات وتوجهات ترمي إلى مزيد العمل وبذل الجهد للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الإجمالي بالأساس من خلال:
- حصر الانتدابات في الحاجيات المتأكدة وذات الأولوية القصوى مع التخفيض التدريجي في عدد خريجي مدارس التكوين وعدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة.
 - اعتماد البرامج المستحدثة للتخفيض من عدد الأعوان في الوظيفة العمومية خاصة عبر:
- مواصلة تطبيق البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية المنصوص عليه بالفصل 14 من قانون المالية لسنة 2022.

- الحرص على تفعيل أحكام الأمر عدد 387 بتاريخ 18 أبريل 2022 المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

- مواصلة التشجيع على الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة طبقا لمقتضيات الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2022.

- تطوير التصرف في الموارد البشرية وفي نظام التأجير بالوظيفة العمومية
- تفعيل القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور في القطاع العام ابتداء من جانفي 2024.

■ رصد 2539 م.د بعنوان **نفقات التسيير** مقابل 2314 م.د محينة سنة 2023 أي بزيادة قدرها 225 م.د مع الحرص على إعطاء الأولوية لخلاص المتخلدات والنفقات المنجرة عن عمليات توسعة أو إحداثيات جديدة ومزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية ونفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج ومزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة والمياه من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك باستعمال الفوانيس المقتصدة واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع.

■ تخصيص مبلغ 11337 م.د **لنفقات الدعم** مقابل 11475 م.د متوقعة لسنة 2023 أي تراجع بـ 138 م.د أو -1.2% ويهم الدعم بالأساس:

■ **المحروقات والكهرباء:** شهدت نفقات دعم المحروقات والكهرباء ارتفاعا هاما في السنتين الأخيرتين لتبلغ لأول مرة 5.3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 و 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي متوقع في 2023 جراء تواصل تذبذب سعر الصرف وأسعار النفط بالأسواق العالمية. وسيتم في ميزانية 2024 مواصلة توفير الدعم للمحروقات والكهرباء مع العمل على مزيد التحكم في هذه النفقات أساسا عبر:

- ✓ تطبيق أنظمة مراقبة استهلاك الوقود في القطاع العمومي .
- ✓ تفعيل البرامج التحسيسية لترشيد استهلاك المواد البترولية .
- ✓ إجراءات لتحسين الأداء والتحكم في تكلفة الإنتاج
- ✓ اتخاذ العديد من الإجراءات الجبائية للتشجيع على استخدام الطاقات البديلة والنظيفة لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

- ✓ تشجيع استثمار القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء وخاصة في مصادر الطاقة المتجددة.
- ✓ إنشاء هيئة تعديلية لحكومة قطاع الكهرباء ومراقبته.

ومن المنتظر أن تبلغ نفقات دعم المحروقات والكهرباء لسنة 2024 حوالي **7086 م.د** مقابل 7030 م.د. محينة لسنة 2023 أي زيادة بـ 56 م.د. وتتوزع هذه النفقات بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز لحد 4019 م.د. والشركة التونسية لصناعات التكرير لحد 3067 م.د. وذلك باعتبار مردود جملة من الإجراءات خاصة المتعلقة بتحسين أداء الشركات والتحكم في الاستهلاك من جهة، وبمراقبة مسالك توزيع قوارير الغاز المنزلي من جهة أخرى.

وتعتمد تقديرات النفقات المخصصة لدعم المحروقات والكهرباء على الفرضيات التالية:

- اعتماد معدل سعر برميل النفط من نوع "البرنت" بـ 81 دولار للبرميل علما وأن تقديرات جل المنظمات الدولية لمعدل سعر برميل النفط لسنة 2024 تتراوح بين 80 و87 دولار للبرميل.
- استقرار سعر صرف الدولار.
- ارتفاع معدل الاستهلاك الوطني من المواد النفطية بـ 7% والكهرباء بـ 3%.
- تسوية جزء من متخلدات الشركة التونسية لصناعات التكرير في حدود 220 م.د.

▪ **المواد الأساسية:** سيتم في ميزانية 2024 مواصلة توفير الدعم للمواد الأساسية في حدود **3591 م.د** مقابل 3805 م.د. متوقعة سنة 2023 أي تراجع بـ 214 م.د. أو -5.6% وذلك باعتماد الفرضيات التالية:

- تراجع معدل سعر القمح في الأسواق العالمية لحدود 327 دولار للطن مقابل 343 دولار محينة لسنة 2023.
- تراجع معدل سعر الزيت النباتي في الأسواق العالمية لحدود 1100 دولار للطن مقابل 1250 دولار محينة لسنة 2023.
- استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار.
- مواصلة تفعيل المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة.

- تشديد المراقبة على مسالك توزيع المنتجات الاستهلاكية الحساسة وخاصة مشتقات الحبوب المدعمة.
- التشجيع على التوسع في زراعة الحبوب وخاصة مادة القمح الصلب مع توفير البذور والأسمدة الكيميائية والعمل على مزيد الترفيع من طاقة تجميع وخزن الحبوب مع العلم أنه تم الترفيع في أسعار الحبوب على مستوى الإنتاج في مناسبتين سنة 2022 وسنة 2023.

وتمثل النفقات بعنوان دعم المواد الأساسية حوالي 31.7% من جملة نفقات الدعم و2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي 33.2% و2.4% محينة لسنة 2023.

- **التقل:** تخصيص **660 م.د** لدعم النقل مقارنة بـ 640 م.د مقدرة بقانون المالية لسنة 2023 تهمّ دعم النقل المدرسي والجامعي والتقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.
- رصد **8359 م.د** لنفقات **التدخلات الأخرى** مقابل 7693 م.د متوقعة لسنة 2023. أي زيادة بـ 666 م.د أو 8.7 % ويتضمن هذا المبلغ **3353 م د بعنوان تدخلات في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي** وذلك تكريسا للدور الاجتماعي للدولة وإعادة توزيع الدخل ومقاومة الفقر وتتضمن اعتمادات لبرامج النهوض بالعائلات محدودة الدخل وبرامج التضامن الوطني والسكن الاجتماعي ومنح الطلبة والإعانات المدرسية والجامعية.
- تخصيص **5274 م.د لنفقات الاستثمار** مقابل 4693 م.د متوقعة لسنة 2023 أي زيادة بـ 581 م.د أو 12.4%. وتمثل نفقات الاستثمار محركا للنسق التنموية خاصة بالجهات حيث تتولى الدولة تنفيذ هذه المشاريع بصفة مباشرة في مختلف الميادين مما يساهم في استقطاب الاستثمار الخاص ودفع النمو الاقتصادي،
وتم ضبط تقديرات نفقات الاستثمار لسنة 2024 باعتماد التوجهات التالية:
 - إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج السنوية والمتواصلة لاستكمالها
 - إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج التي تم ضبطها في مخطط التنمية 2023-2025 وفي إطار جلسات العمل الوزارية والمجالس الوزارية المضيق.

- تشجيع المشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات على المستويين النوعي والكمي.
- التسريع في مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن وخاصة بالمناطق ذات الأولوية.
- تحفيز المشاريع ذات العلاقة مع الطاقات البديلة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية أو بالتخفيض من الغازات الدفيئة كمشاريع الاقتصاد في الطاقة أو ذات النجاعة الطاقية من حيث المعدات والتجهيزات والبناءات.
- التسريع في مشاريع المنشآت المائية الكبرى من محطات تحلية مياه ومشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب وتطوير المشاريع المتعلقة بمعالجة وتثمين المياه المستعملة قصد تأمين الحاجيات المائية للأغراض الفلاحية دون مخاطر خاصة في ظل التغيرات المناخية والشح المائي.
- تعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- العمل على تنويع آليات ومصادر التمويل على غرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن جملة النفقات الموجهة للتنمية تبلغ **10347 م د** أي تطور بـ **12.3%** مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 وتهم تدخلات ذات صبغة تنموية بحوالي 5006 م د ونفقات بعنوان الاستثمار والعمليات المالية لحد 5341 م د منها 1775 م د مشاريع ممولة عن طريق القروض الخارجية المباشرة

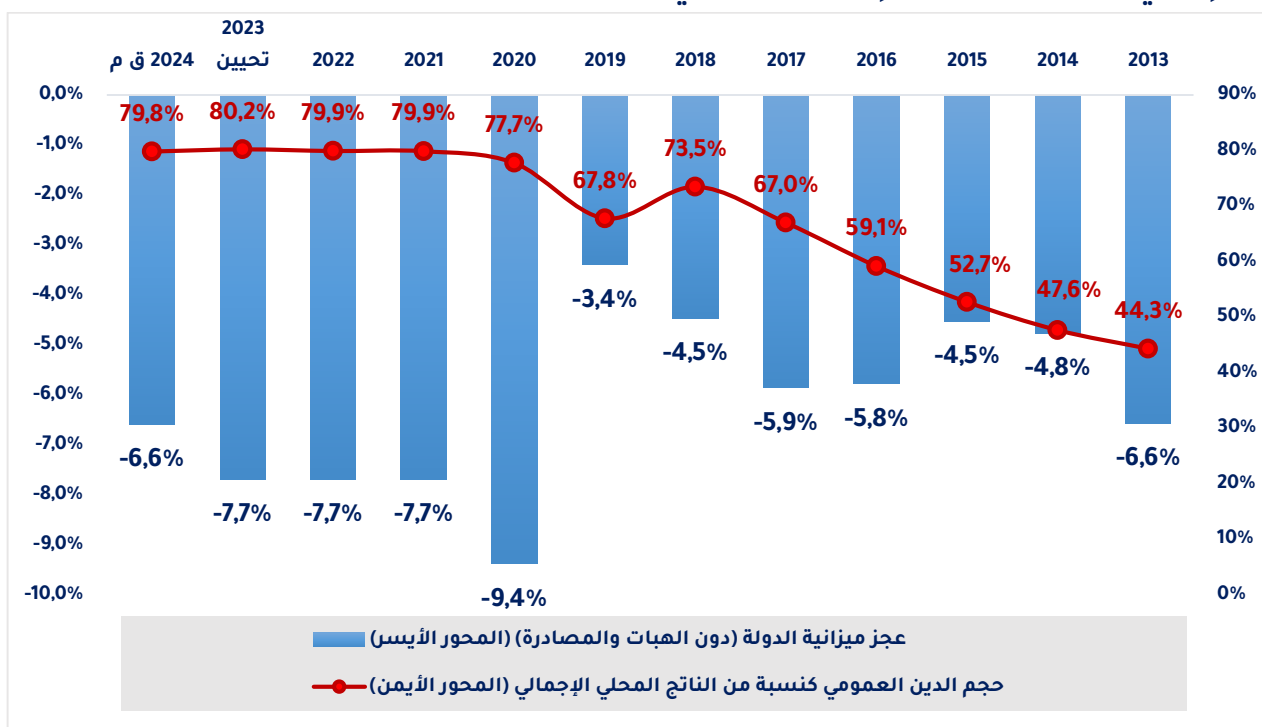
- رصد 67 م د لنفقات العمليات المالية مقابل 57 م د متوقعة لسنة 2023.
- بلوغ نفقات التمويل 6838 م د مقابل 5842 م د محينة سنة 2023 أي بزيادة قدرها 996 م د.
- تخصيص 1680 م د للنفقات الطارئة وغير الموزعة.

وتبعا لما سبق ذكره، تتسم ميزانية الدولة لسنة 2024 أساسا بالخصائص التالية:

- تسجيل نسبة ضغط جبائي في حدود 25.1% مقابل 24.9% متوقعة لسنة 2023.
- بلوغ مناب الموارد الذاتية نسبة 63.1% من جملة موارد الدولة مقابل 63.7% متوقعة لسنة 2023.

- بلوغ حجم الدّعم 19.0% من جملة نفقات الميزانية و23.1% من جملة مداخل الميزانية و 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي 20.5% و25.3% و 7.2% محينة لسنة 2023.
- حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7.7% محتملة لسنة 2023 ومسجلة سنة 2022.
- تخصيص 17.3% لنفقات الاستثمار من جملة نفقات الميزانية مقابل 16.4% مرتقبة سنة 2023، وتمثل هذه النفقات 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5.8% متوقع سنة 2023.
- حاجيات التمويل في حدود 28708 م.د (باعتبار تسديد أصل الدين وقروض وتسبقات الخزينة الصافية) سيتم تغطيتها عن طريق موارد اقتراض لحد 28188 م.د وموارد أخرى للخزينة لحد 520 م.د.
- بلوغ حجم الدين العمومي المقدر لسنة 2024 مستوى 139976 م.د وهو ما يمثل نسبة 79.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 80.2% متوقعة لسنة 2023.

رسم بياني عددي 21 : تطور حجم الدين العمومي خلال الفترة 2013-2024



ويحوصل الجدولان المواليان توازن ميزانية الدولة لسنة 2024:

جدول عدد 8: التوازنات العامة لميزانية الدولة (بحساب م.د)

1- موارد الدولة و تكاليفها

2024	2023		2022	2021	
ق.م	تحيين	ق.م	نتائج		
77868	71239	69914	60664	55032	جملة موارد الدولة
49160	45360	46424	40993	33547	1 مداخل الميزانية
28708	25879	23490	19671	21485	2 موارد الخزينة
77868	71239	69914	60664	55032	جملة تكاليف الدولة
59805	56071	53921	50617	43441	1 نفقات الميزانية
18063	15168	15993	10047	11591	2 نفقات الخزينة دون تمويل العجز

2- عمليات الميزانية

2024	2023		2022	2021	
ق.م	تحيين	ق.م	نتائج		
49160	45360	46424	40993	33547	جملة مداخل الميزانية التطور (%)
8,4%	10,7%	13,2%	22,2%	10,0%	
44050	39488	40536	35449	30405	1 المداخل الجبائية التطور (%)
11,6%	11,4%	14,3%	16,6%	12,0%	
4760	4335	5534	4166	3098	2 المداخل غير الجبائية
520	40	656	45	50	منها المصادرة والتخصيص
350	1537	354	1378	44	3 الهبات
59805	56071	53921	50617	43441	جملة نفقات الميزانية التطور (%)
6,7%	10,8%	6,5%	16,5%	6,2%	
23711	22772	22772	21125	20182	1 نفقات التأجير
2538	2314	2314	2152	2157	2 نفقات التسيير
19696	19168	17222	17931	12592	3 نفقات التدخلات
5274	4692	4692	4611	4506	4 نفقات الاستثمار
67	57	57	134	303	5 نفقات العمليات المالية
6838	5842	5307	4663	3701	6 نفقات التمويل
1680	1225	1556			7 النفقات الطارئة و غير الموزعة

3807-	4869-	2190-	4960-	6193-	1 النتيجة الأولية باعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة
%2,2-	%3,1-	%1,3-	%3,5-	%4,7-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
4677-	6446-	3200-	6383-	6287-	2 النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة
%2,7-	%4,1-	%2,0-	%4,4-	%4,8-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
11515-	12288-	8507-	11047-	9988-	3 النتيجة الجمالية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة
%6,6-	%7,7-	%5,2-	%7,7-	%7,7-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

3- عمليات تمويل الميزانية (عمليات الخزينة)

2024	2023		2022	2021		
ق.م	تحيين	ق.م	نتائج			
28708	25879	23490	19671	21485	جملة موارد الخزينة	
28188	21931	24392	18280	14225	جملة موارد الاقتراض	1
16445	10563	14859	7777	7456	موارد الاقتراض الخارجي	
11743	11368	9533	10503	6768	موارد الاقتراض الداخلي	
520	3948	902-	1391	7260	جملة موارد الخزينة الأخرى	2
200	200	200	251	218	استخلاص أصل القروض	
320	3748	-1102	1140	7043	موارد خزينة أخرى	
28708	25879	23490	19671	21485	جملة نفقات الخزينة	
17863	14968	15793	9778	11097	جملة تسديد أصل الدين	1
9744	6553	6672	4248	6144	تسديد أصل الدين الخارجي	
8119	8415	9121	5530	4952	تسديد أصل الدين الداخلي	
10645	10711	7497	9624	9894	تمويل العجز باعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	2
200	200	200	269	494	قروض وتسبقات الخزينة الصافية	3

الجزء الثاني

موارد ميزانية الدولة لسنة 2024

الجزء الثاني: موارد ميزانية الدولة لسنة 2024

تقدر جملة موارد الدولة لسنة 2024 بحوالي **77868 م.د** مسجلة بذلك تطورا بـ 6629 م.د أو 9.3 % مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023 و تتوزع لحد 49160 م.د بعنوان مداخل الميزانية أي ما يمثل 63.1 % من جملة موارد الدولة و لحد 28708 م.د بعنوان موارد الخزينة أي ما يمثل 36.9 % من جملة موارد الدولة.

وتعتمد تقديرات مداخل ميزانية الدولة لسنة 2024 على النتائج المتوقعة لسنة 2023 وتطور أهم المؤشرات الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك والتضخم وتطور واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية بالاعتماد على النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 من جهة بالإضافة إلى تطور أسعار المحروقات والمواد الأولية في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

جدول عدد 9 : موارد الدولة 2021-2024 (بحساب م.د)

ق.م 2024	تحيين 2023	2022	2021	
49 160	45 360	40 993	33 547	مداخل الميزانية
44 050	39 488	35 449	30 405	المداخل الجبائية
4 760	4 335	4 166	3 098	المداخل غير الجبائية
350	1 537	1 378	44	الهبات
28 708	25 879	19 671	21 485	موارد الخزينة
77 868	71 239	60 664	55 032	جملة موارد الدولة
% 9.3	%17.4	%10.2	12.7%	التطور (%)

أ. مداخل ميزانية الدولة

من المنتظر أن تبلغ مداخل ميزانية الدولة لسنة 2024 حوالي **49160 م.د** مسجلة بذلك زيادة بـ 3800 م.د أو 8.4 % مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023. وتتوزع بين مداخل جبائية لحد 44050 م.د ومداخل غير جبائية لحد 4760 م.د وهبات لحد 350 م.د.

1. المداخل الجبائية:

قدرت المداخل الجبائية لسنة 2024 بـ **44050 م.د** مقابل 39488 م.د محينة لسنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 4562 م.د أو 11.6 % وتعتمد هذه التقديرات على:

✓ المستوى المتوقع لتطور الناتج المحلي الإجمالي

- ✓ تطور واردات السلع
- ✓ مردود الإجراءات الجبائية المدرجة ضمن قانون المالية لسنة 2024
- ✓ تحسين مجهود الاستخلاص
- ✓ الانطلاق الفعلي في اعتماد جهاز تسجيل العمليات المتعلقة بخدمات الاستهلاك على عين المكان.

وباعتبار نظام الاستخلاص، تتوزع المداخل الجبائية لحد 76% متأية من النظام الداخلي و24% متأية من النظام الديواني حيث يتوقع أن تشهد المداخل الجبائية بالنظام الداخلي زيادة بـ 4026 م.د أو 13.7% خلال سنة 2024، مقابل زيادة بـ 13.1% محتملة لسنة 2023 بالعلاقة مع مردود الإجراءات الجبائية لسنة 2024 وتحسين مجهود الاستخلاص كما يتوقع أن تشهد المداخل الجبائية المتأية من التوريد زيادة بـ 536 م.د أو 5.3%، مقابل زيادة بـ 6.6% محتملة سنة 2023 وذلك بالعلاقة مع النسق المتوقع لتطور الواردات.

وبيين الجدول الموالي تطور مؤشرات المداخل الجبائية:

جدول عدد 10 : تطور مؤشرات المداخل الجبائية 2024-2020

معدل 5 سنوات	2024 (ق م)	2023 (تحيين)	2022	2021	2020	
	44050	39488	35449	30405	27147	المداخل الجبائية (م.د)
9,1	11,6	11,4	16,6	12,0	-6,1	نسبة التطور (%)
24,1	25,1	24,9	24,7	23,3	22,7	الضغط الجبائي (%)
88,6	89,6	87,1	86,5	90,6	89,0	النسبة من مداخل الميزانية (%)
56,3	56,6	55,4	58,4	55,2	55,6	النسبة من موارد الدولة (%)

ويحوصل الجدول الموالي تطور المداخل الجبائية بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2023 ونتائج 2022:

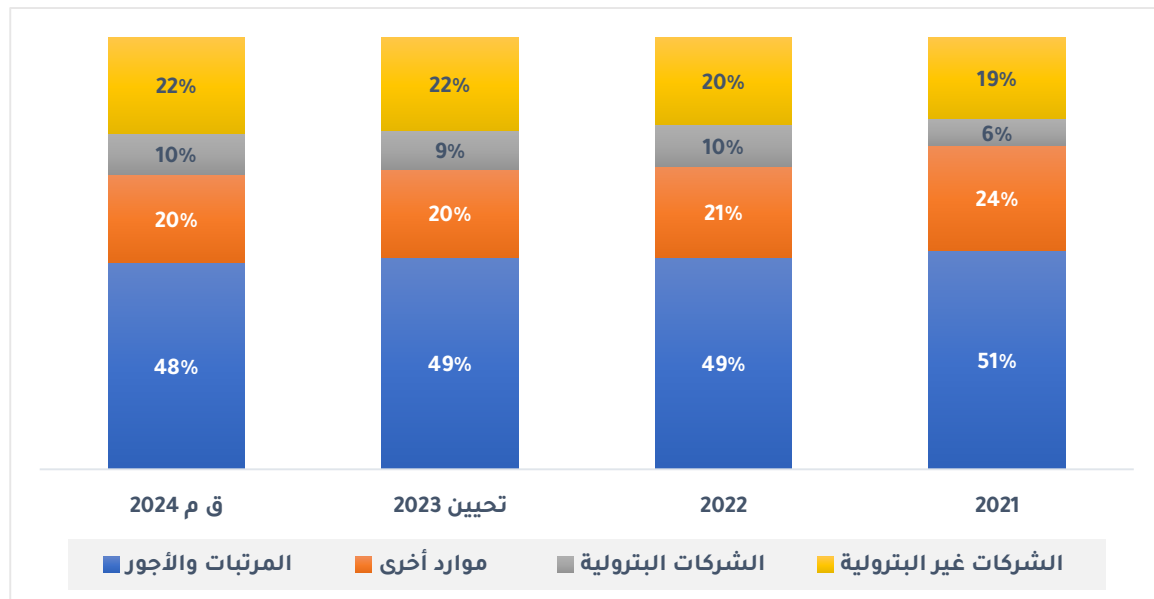
جدول عدد 11: تطور المداخل الجبائية (بحساب م د)

ق.م 2024	تحيين 2023	2202	2021	بحساب م.د
18 157 %12.3	16 171 %12.4	14 390 %13,5	12 681 %5.1	الأداءات المباشرة التطور (%)
12 383 8 695 3 688 5 774	11 230 7 930 3 300 4 941	10 075 7 057 3 018 4 315	9 485 6 419 3 066 3 196	الضريبة على الدخل المرتبات والأجور موارد أخرى الضريبة على الشركات
1 725 4 049	1 430 3 511	1 414 2 900	800 2 396	الشركات البترولية الشركات غير البترولية
25 893 %11.0	23 317 %10,7	21 059 %18,8	17 724 %17.5	الأداءات غير المباشرة التطور (%)
1 900 11 791 4 369 7 833	1 870 10 865 4 011 6571	1 784 10 174 3 604 5 497	1 420 8 765 3 203 4 336	المعالييم الديوانية الأداء على القيمة المضافة المعلوم على الاستهلاك أداءات ومعالييم مختلفة
44 050 %11.6	39 488 %11.4	35 449 %16.6	30 405 %12.0	جملة المداخل الجبائية التطور (%)

❖ **الأداءات المباشرة:** تقدر الأداءات المباشرة لسنة 2023 بـ **18157 م.د** مسجلة بذلك زيادة بـ 1986 م.د أو 12.3% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023.

ويفسر الرسم البياني التالي هيكله الأداءات المباشرة:

رسم بياني عدد 22 : : هيكله الأداءات المباشرة لسنة 2024



وتتميز الأداءات المباشرة لسنة 2024 بـ:

✓ ارتفاع مردود الضريبة على الدخل بـ 1153 م د أو 10.3% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 وذلك بالعلاقة مع صرف القسط الثاني من برنامج الزيادة في أجور القطاع العام.

✓ ارتفاع مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 538 م د أو 15.3% بالمقارنة مع النتائج المتوقعة لسنة 2023 بالعلاقة مع تطور النمو الاقتصادي ومردود الإجراءات الجبائية المتعلقة خاصة بإحداث معلوم ظرفي يوظف على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين،

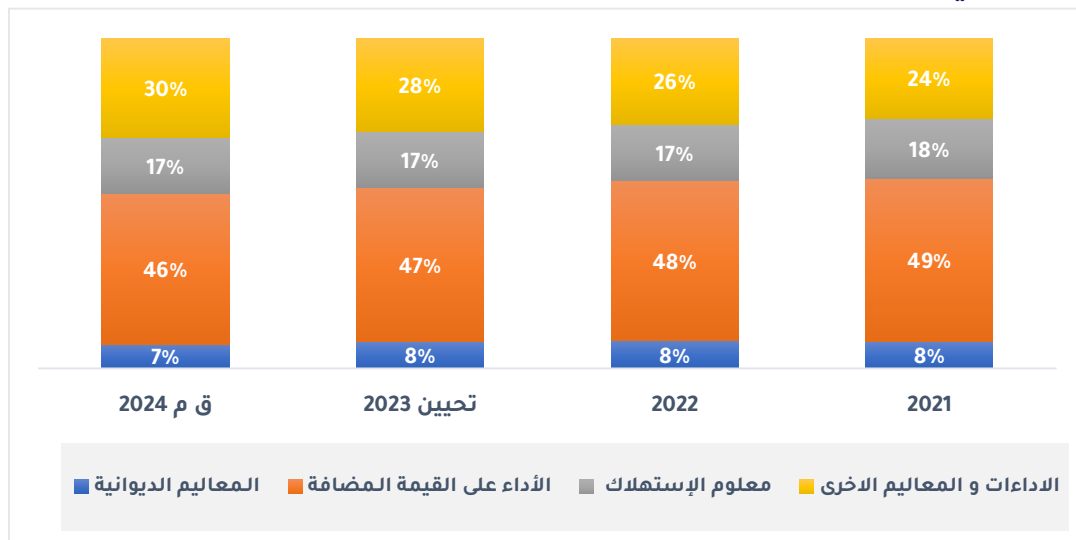
✓ ارتفاع مردود الضريبة على الشركات البترولية بـ 20.6% أو 295 م.د بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 وذلك رغم التخفيض في فرضية معدل سعر برميل النفط من 83 دولار للبرميل محين لسنة 2023 إلى 81 دولار للبرميل لسنة 2024 ويفسر ذلك أساسا بـ:

- الارتفاع المتوقع للإنتاج الوطني من النفط الخام والغاز بنسبة 3%.
- استخلاص ديون مثقلة لدى الشركات البترولية بعنوان السنوات الفارطة في حدود 500 م.د.

❖ **الأداءات غير المباشرة:** تقدر بـ 25893 م.د أي زيادة بـ 2576 أو 11.0% مقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2023.

ويبين الرسم البياني التالي هيكله الأداءات غير المباشرة:

رسم بياني عدد 23: هيكله الأداءات غير المباشرة



وتتميز تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2024 أساسا بـ:

✓ تطور طفيف في مردود المعاليم الديوانية بـ 30 م.د أو 1.6% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 وذلك بالعلاقة مع مواصلة التحكم في نسق واردات السلع المتوقع لسنة 2024 والإجراء الوارد بقانون المالية لسنة 2024 والمتعلق بتحسين المبلغ الأدنى بعنوان أتاوة الخدمات الديوانية.

✓ زيادة في مردود الأداء على القيمة المضافة بـ 926 م.د أو 8.5% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 وذلك بالعلاقة مع التطور المتوقع للاستهلاك وتحسين مجهود الاستخلاص.

✓ ارتفاع مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 358 م.د أو 8.9% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 باعتبار مفعول الترفيع في الزيادة الخصوصية الموظفة على منتوجات التبغ والوقيد ومفعول الترفيع في أسعار هذه المنتجات خلال شهر أوت لسنة 2023.

✓ ارتفاع مردود الأداءات والمعاليم الأخرى بـ 1262 م.د أو 19.2% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2023 وذلك بالعلاقة مع اتخاذ جملة من الإجراءات الجبائية لدعم موارد ميزانية الدولة الواردة بقانون المالية لسنة 2024 خاصة منها:

- الترفيع في نسب أتاوة الدعم وتوسيع ميدان تطبيقها.
- الترفيع في المعلوم على المنتجات الطاقية.
- إحداث معلوم على مشتقات الحليب.
- مراجعة معاليم الموجبات الإدارية بعنوان تسجيل العربات.

2. المداخل غير الجبائية:

تقدر المداخل غير الجبائية لسنة 2024 بـ 4760 م.د مقابل 4335 م.د محينة لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 425 م.د أو 9.8%.

ويبين الجدول التالي تطور المداخل غير الجبائية:

جدول عدد 12: تطور المداخل غير الجبائية (بحساب م.د)

ق.م 2024	تحيين 2023	2022	2021	
1260	853	625	807	عائدات المساهمات
673	671	922	593	مداخل النفط
1369	1884	1829	582	مداخل عبور أنبوب الغاز الجزائري
520	40	45	50	مداخل المصادرة
938	887	745	1066	مداخل أخرى
4760	4335	4166	3098	جملة المداخل غير الجبائية

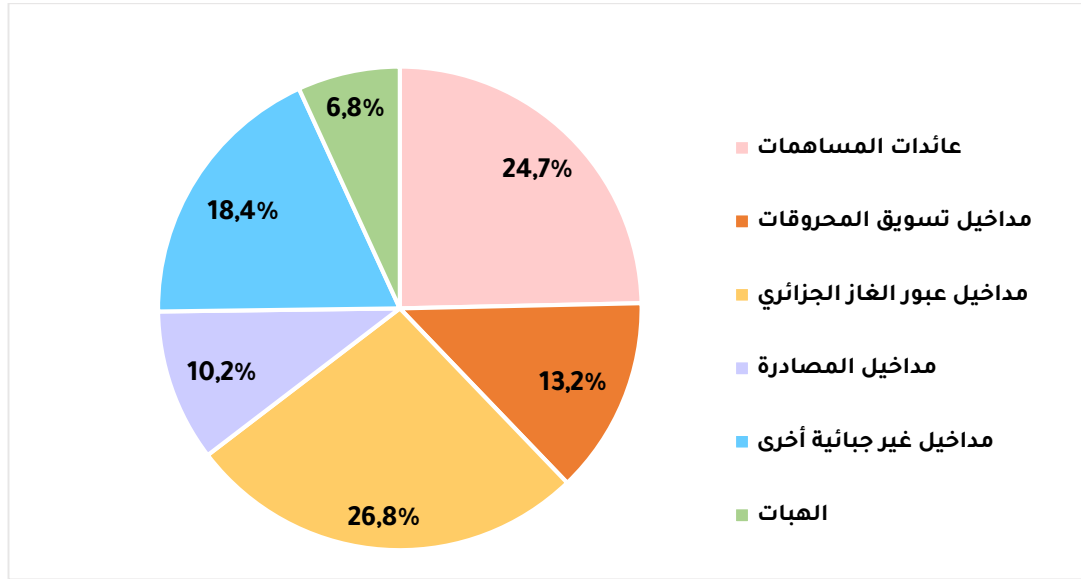
وضبطت هذه التقديرات على أساس:

- ✓ تعبئة 673 م.د بعنوان مداخل تسويق مناب الدولة من النفط الخام وذلك على أساس ارتفاع الإنتاج الوطني من النفط والغاز بنسبة 3%.
- ✓ استخلاص 1369 م.د بعنوان الأتاوة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية، وتم ضبط هذه التقديرات على أساس:
 - اعتماد فرضية معدل سعر "برنت" في حدود 81 دولار للبرميل،
 - كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية حيث ستبلغ حوالي 23 مليار متر مكعب.
- ✓ تعبئة 1260 م.د بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة والمتأتية خاصة من مزايا البنك المركزي.

3. الهبات:

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2024 تعبئة 350 م.د بعنوان الهبات مقابل 1537 م.د محينة لسنة 2023 متأتية بالأساس من برامج دعم الميزانية الممول من الاتحاد الأوروبي.

رسم بياني عدد 24 : هيكله المداخل غير الجبائية والهبات لسنة 2024



II. موارد الخزينة

تم ضبط تقديرات موارد الخزينة لسنة 2024 بـ 28708 م.د وتتأتى من موارد اقتراض لحد 28188 م.د ومن موارد خزينة أخرى لحد 520 م.د

جدول عدد 13: موارد الخزينة 2021-2024 (بحساب م.د)

ق.م 2024	تحيين 2023	2022	2021	
28 188	21 931	18 280	14 225	جملة موارد الاقتراض
16 445	10 563	7 777	7 456	الاقتراض الخارجي
1 775	1 725	1 685	1 560	قروض خارجية موظفة
200	200	126	227	قروض معاد إقراضها
	134	353	0	قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)
14 470	8 504	5 613	5 670	قروض دعم الميزانية
				السوق المالية العالمية
11743	11368	10503	6768	الاقتراض الداخلي
520	3 948	1 390	7 260	جملة موارد الخزينة الأخرى
200	200	250,9	218	استخلاص أصل القروض
320	3748	1139,3	7042	موارد خزينة مختلفة
28 708	25 879	19 670	21 485	جملة موارد الخزينة

توقعات موارد الاقتراض لسنة 2024:

تقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل ميزانية سنة 2024 بحوالي 28188 م د موزعة كما يلي:

جدول عدد 14 : توقعات موارد الاقتراض لسنة 2024 (بحساب م.د.)

ق م 2024	تحيين 2023	نتائج 2022	
28188	21931	18280	مجموع موارد الاقتراض
11743	11368	10503	الاقتراض الداخلي
5805	5105	4776	رقاع الخزينة 52 أسبوع
2375	1821	2412	رقاع الخزينة القابلة للتنظير
2870	3284	2975	القرض الرقاعي الوطني
693	1158	340	القرض البنكي بالعملة
16445	10563	7777	الاقتراض الخارجي
1775	1725	1685	قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة
0	134	353	قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)
200	200	126	قروض خارجية موظفة معاد إقراضها
14470	8504	5613	قروض دعم الميزانية
0	0	0	السوق المالية العالمية

• قروض دعم الميزانية المنتظرة لسنة 2024 في حدود 14470 مليون دينار:

- صندوق النقد العربي ما يعادل 38 مليون دولار
- البنك الدولي 63 مليون أورو
- البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد: 400 مليون دولار.
- الجزائر 300 مليون دولار
- العربية السعودية 500 مليون دولار
- قروض أخرى في حدود 3200 مليون دولار

و يحوّل الجدول الموالي موارد قروض دعم الميزانية حسب المصدر:

جدول عدد 15 : قروض دعم الميزانية (بحساب م.د)

ق م 2024	تحيين 2023	نتائج 2022	
14470	8504	5613	قروض دعم الميزانية
122	120	118	صندوق النقد العربي
218	385	605	البنك العالمي
0	0	0	البنك الافريقي للتنمية
0	0	966	الاتحاد الأوروبي
1264	2810	2089	البنك الافريقي للتصدير و الاستيراد
1594	1253	0	العربية السعودية
965	1417	1478	الجزائر
0	268	0	اليابان ICAJ
0	170	0	إيطاليا
0	33	32	الوكالة الفرنسية للتنمية
0	0	326	ألمانيا KFW
10307	2048	0	قروض أخرى

الجزء الثالث

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024

الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024

1- تمّ ضبط تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على ضوء التوجهات الواردة بالمنشور عدد 11 المؤرخ في 13 أفريل 2023 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

2- وللتذكير، ينص المنشور المذكور أعلاه إلى أنه نظرا للإطار الحالي المتسم بالضبابية وعدم الاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي واعتبارا للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها خاصة فيما يتعلق بتوفير مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية والاحاطة بالفئات الهشة من جهة ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على الصمود من جهة أخرى، فقد انطلقت الحكومة خلال سنة 2022 في إرساء خطة على المدى القصير والمتوسط تنبني على رؤية استراتيجية تمكن من ضبط سياسات لمعالجة الانكماش الاقتصادي واستعادة الديناميكية المرجوة للحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد والمالية العمومية.

وتتمثل أولويات وأهداف هذه الرؤية الاستراتيجية فيما يلي:

- تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، يضمن العدالة الاجتماعية ويحقق المساواة للجميع نساء ورجالا باعتبار كافة اختلافاتهم ومراعي للتغيرات المناخية.
- تحسين مناخ الأعمال وإعادة الثقة مع شركاء تونس بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب.
- تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الملائمة بهدف ضمان نسق نمو إيجابي ودائم والمحافظة على ديمومة المالية العمومية من خلال التحكم في عجز الميزانية ونسبة المديونية.
- إرساء الإصلاحات الجبائية اللازمة لإضفاء مزيد من النجاعة الاقتصادية والمالية على المنظومة الجبائية الوطنية وتكريس مبادئ العدالة الجبائية.
- مساندة الفئات الاجتماعية الهشة.
- تحسين حوكمة إدارة القطاع العام.
- مواصلة استحثاث المجهودات نحو تبني منوال تنمية يعتمد الاتجاه التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر بتشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة والنظيفة لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر.

- العمل على تطوير وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مجابهة مختلف الازمات للتقليص من تداعياتها وأثارها السلبية ضمانا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- بلورة إجراءات عملية تساهم في الاتجاه نحو الاقتصاد الأزرق باعتباره يساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية بها، ومكافحة التلوث البحري بشتى أنواعه، بهدف الحفاظ على التوازن البيئي في البحار والمناطق الساحلية الذي من شأنه أن يساهم في تكوين الثروة وإحداث فرص الشغل وضمان ديمومة الموارد الطبيعية.

3- وعلى هذا الأساس، تم ضبط نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 في مستوى 59805 م.د مقابل 56071 م.د محينة لسنة 2023 أي بزيادة 3734 م.د تمثل نسبة 6.7% (وزيادة ب 5884 م د أو 10.9 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2023).

4- وتوزع نفقات ميزانية سنة 2024 على النحو التالي:

جدول عدد 16 : نفقات ميزانية الدولة حسب الأقسام (بحساب م.د)

الأقسام	ق م 2023	تحيين 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	22 773	22 773	23 711
نفقات التسيير	2 314	2 314	2539
نفقات التدخلات	17 222	19 168	19 696
نفقات الاستثمار	4 692	4 692	5 274
نفقات العمليات المالية	57	57	67
نفقات التمويل	5 307	5842	6 838
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 556	1 225	1 680
المجموع العام	53 921	56 071	59 805

وذلك دون اعتبار تسديد أصل الدين في حدود 17 863 م د الذي يصنف طبقا لمقتضيات الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية ضمن تكاليف الخزينة في حين تصنف فوائد الدين العمومي ضمن نفقات القسم السادس (نفقات التمويل) من نفقات ميزانية الدولة حسب مقتضيات الفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية لتبلغ بذلك جملة تكاليف ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 ما قدره **77 868 م د** (منها 200 م د بعنوان قروض وتسبقات الخزينة).

5- وتجدر الإشارة إلى أن النفقات ذات الصبغة التنموية ستبلغ في سنة 2024 ما قدره **10 347 م د** توزع حسب التبويب الجديد كالتالي:

جدول عدد 17 : النفقات ذات الصبغة التنموية (بحساب م.د)

الأقسام	ق م 2023	تحيين 2023	تقديرات 2024
نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	4 467	4 467	5 006
نفقات الاستثمار	4 693	4 693	5 274
نفقات العمليات المالية	57	57	67
الجملة	9 217	9 217	10 347

6- ويتضمن المبلغ الاجمالي للنفقات (**59 805 م د**) منحا لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية بقيمة **2912 م د** تضاف إليها موارد ذاتية لهذه المؤسسات في حدود **2188 م د** لتبلغ بذلك جملة ميزانيات هذه المؤسسات **5100 م د**.

ويبين الجدول التالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها وتوزيعها حسب نوعية النفقات:

جدول عدد 18 : ميزانية المؤسسات العمومية حسب مصادر تمويلها و حسب نوعية النفقات (بحساب م.د)

النفقات	منحة الدولة		الموارد الذاتية		الجملة	
	2023	2024	2023	2024	2023	2024
نفقات التأجير	1 372	1429	755	828	2 127	2257
نفقات التشغيل	959	1073	1 026	1099	1 985	2172
نفقات التدخل	159	410	208	261	367	671
المجموع	2 490	2912	1 989	2188	4 479	5100

7- وقد تم ضبط هذه التقديرات على أساس:

- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 81 دولار للبرميل من نوع "البرنت"،
- تخصيص مبلغ **11 337 م د** للدعم المباشر يهم:
 - المواد الأساسية 3 591 م د
 - المحروقات والكهرباء 7 086 م د
 - النقل 660 م د

8- وتتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2024

جدول عدد 19: توزيع الاعتمادات حسب المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2024 (بحساب 1000 د)

المهمات والمهمات الخاصة	قانون المالية 2023	ق م ت 2023	تقديرات 2024
1- مجلس نواب الشعب	36 000	36 000	38 553
2- المجلس الوطني للجهات والأقاليم			
3- رئاسة الجمهورية	191 000	191 000	200 400
4- رئاسة الحكومة	252 613	252 613	272 302
5- مهمة الداخلية	5 697 400	5 697 400	5 822 000
6- مهمة العدل	908 000	908 000	946 594
7- مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	331 000	331 000	344 000
8- مهمة الدفاع الوطني	3 750 000	3 750 000	4 086 848
9- مهمة الشؤون الدينية	180 140	180 140	187 000
10- مهمة المالية	1 184 000	1 184 000	1 358 000
11- مهمة الإقتصاد والتخطيط	930 000	930 000	950 150
12- مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	83 500	83 500	88 618
13- مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1 965 000	1 965 000	2 202 075
14- مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	5 971 200	5 971 200	7 406 000
15- مهمة التجارة و تنمية الصادرات	2 689 280	2 689 280	3 759 300
16- مهمة تكنولوجيات الإتصال	150 150	150 150	175 150
17- مهمة السياحة	174 000	174 000	180 000
18- مهمة التجهيز والإسكان	1 883 500	1 883 500	1 970 000
19- مهمة البيئة	414 562	414 562	459 400
20- مهمة النقل	1 011 475	1 011 475	1 051 031
21- مهمة الشؤون الثقافية	395 000	395 000	414 300
22- مهمة الشباب والرياضة	856 000	856 000	922 164
23- مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	239 000	239 000	248 900
24- مهمة الصحة	3 660 000	3 660 000	3 930 000
25- مهمة الشؤون الإجتماعية	3 302 000	2 605 300	2 852 000
26- مهمة التربية	7 550 000	7 550 000	7 917 500
27- مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	2 153 000	2 153 000	2 277 238
28- مهمة التشغيل والتكوين المهني	990 612	990 612	999 589
29- المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	4 051	4 051	2 207
30- المحكمة الدستورية			
31- محكمة المحاسبات	31 500	31 500	32 986
32- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	74 000	74 000	192 469
33- نفقات التمويل	5 307 000	5 842 000	6 838 000
34- النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 556 017	1 224 717	1 680 226
الجملة العامة	53 921 000	56 071 000	59 805 000

ا- نفقات التأجير :

9- ضبّطت نفقات التأجير لسنة 2024 في مستوى **23 711 م د** مقابل **22 773 م د** مرسمة لسنة 2023 أي زيادة بنسبة **4.1%**.

ولضبط هذه النفقات تم التأكيد ضمن منشور إعداد ميزانية 2024 المشار إليه أعلاه إلى ضرورة الشروع في تنفيذ الإصلاحات الضرورية التي تم إقرارها على المدى المتوسط ومزيد العمل وبذل الجهد للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الخام لاستعادة التوازنات المالية وتأمين ديمومة الميزانية.

وتبعا لذلك، وبهدف مواصلة تطبيق برنامج إصلاح الوظيفة العمومية ولمزيد التحكم في كتلة الأجور سيتم التركيز على التوجهات التالية:

- إجراءات عاجلة للتحكم في كتلة الأجور من خلال:

- ✓ ترشيد برامج الزيادات في الأجور.
- ✓ التحكم في الانتدابات وحصرها في القطاعات ذات الأولوية والانتدابات ذات القيمة المضافة لبعض القطاعات خاصة ذات الصبغة الفنية والتقنية.
- ✓ مواصلة التخفيض التدريجي في عدد خريجي مدارس التكوين خاصة بالنسبة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة العدل.
- ✓ الحرص على تطبيق اتفاق 15 سبتمبر 2022 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل.
- ✓ الحرص على تطبيق أحكام الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2023 المتعلق بترشيد الترفيع في سن التقاعد.
- ✓ التحكم في نسب الترقّيات السنوية بأن لا تتجاوز نسبة 20 % باستثناء الأسلاك التي تضبط نصوصها الخاصة بنسب الترقية.
- ✓ عدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة.
- ✓ مزيد ترشيد منح الساعات الإضافية في اتجاه إسناد استراحة تعويضية في حالة القيام فعليا بساعات إضافية.

- اعتماد برامج مستحدثة للتخفيض من عدد الأعوان في الوظيفة العمومية:

✓ مواصلة العمل بالبرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية كما نص عليه الفصل 14 من المرسوم عدد 21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2022.

✓ الانطلاق في تطبيق أحكام الأمر عدد 387 بتاريخ 18 أبريل 2022 المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

✓ التشجيع على الإنتفاع بعطلة لبعث مؤسسة طبعا لمقتضيات الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2022 والدعوة إلى مزيد التعريف بالآلية.

10- وتبعا لذلك، تمثل نفقات التأجير المشار إليها أعلاه:

- **13.5%** من الناتج المحلي الخام مقابل **14.4%** محينة لسنة 2023.

- **39.6%** من نفقات ميزانية الدولة مقابل **40.6%** محينة لسنة 2023.

وتوزع الزيادة المقدرة بـ **939 م د** ، مقارنة بقانون المالية لسنة 2023 ، أساسا كالتالي:

- انتدابات 2024 وتعديل انتدابات 2023 270 م د

- الانعكاس المالي السنوي للبرنامج العام للزيادات في الأجور 780 م د

- ترقيات 2024 وتعديل ترقيات 2023 100 م د

- تقاعد 2024 وتعديل تقاعد 2023 -300 م د

وتوزع الانتدابات **الجديدة** والبالغة **13 586** خطة على القطاعات كما يلي:

✓ وزارة التربية **2372 خطة**

• حاملي الإجازة التطبيقية (دفعة 2022) 2272 خطة

• خريجي دار المعلمين العليا 100 خطة

✓ وزارة الدفاع الوطني **3094 خطة**

• خريجي مدارس التكوين 2595 خطة

• انتدابات أخرى 499 خطة

✓ وزارة الداخلية (خريجي مدارس التكوين) **1998 خطة**

820 خطة	✓ خريجي مدارس التكوين الأخرى
(50 خطة)	(المدرسة الوطنية للإدارة)
(30 خطة)	(IFID . IEDF. DOUANES)
(20 خطة)	(خريجي دار المعلمين العليا)
(150 خطة)	(قضاة)
(570 خطة)	(خطط مختلفة سجون وإصلاح)

3000 خطة	✓ وزارة الصحة
500 خطة	✓ وزارة الشباب والرياضة
200 خطة	✓ وزارة التجارة
255 خطة	✓ وزارة الفلاحة والموارد المائية
100 خطة	✓ وزارة الشؤون الثقافية
100 خطة	✓ وزارة الأسرة والمرأة والطفولة
685 خطة	✓ وزارة المالية
	✓ خطط مختلفة (رئاسة الجمهورية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة الصناعة، وزارة التجهيز، وزارة البيئة، وزارة النقل، وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة التعليم العالي...)
462 خطة	

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه يضاف إلى هذه الانتدابات 6000 خطة في إطار تسوية قسط جديد من أعوان الحضائر بعنوان سنة 2024.

11- وعملا بمقتضيات الفصل 45 من القانون الاساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة المطعة الخامسة منه والمطعة الثانية من الفصل 70، تم ضبط العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم في حدود 656 961 عوناً.

ويشمل هذا العدد الأعوان المرخص فيهم بعنوان سنة 2024 لفائدة كل من مجلس نواب الشعب (الإداريون) ورئاسة الجمهورية ومحكمة المحاسبات ومختلف الوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحق ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة بما في ذلك الانتدابات التي سيتم تجسيمها في إطار تسوية قسط من عملة الحضائر.

II- نفقات التسيير

12- تقدر نفقات التسيير لسنة 2024 بـ **2 539 م د** مقابل **2314 م د** مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 أي بزيادة 225 م د تمثل نسبة 9.7 %.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن هذا المبلغ يحتوي على اعتمادات في حدود 200 م.د. تم ترسيمها استثنائيا لخلاص جزء من ديون المؤسسات الصحية تجاه الصيدلية المركزية للبلاد التونسية قصد تمكين هذه الأخيرة من الإيفاء بتعهداتها خاصة مع مزوديها الأجانب.

13- وللضغط على هذه النفقات تم الحرص على تطبيق الإجراءات التالية:

- مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية مع التأكيد على الالتزام بما جاء بالمناشير والتراتب الجاري بها العمل الصادرة في الغرض بخصوص استعمال سيارات المصلحة للأغراض الإدارية دون سواها أو الخاصة بالسيارات الوظيفية.
- التسريع في إجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال وذلك بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية، والعمل على تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPRS.
- مزيد التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج مع المحافظة على نفس الاعتمادات المرسمة سنة 2023 على أقصى تقدير.
- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة، من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك باستعمال الفوانيس المقتصدة واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع.

14- وتوزع نفقات التسيير لسنة 2024 بين **1466 م د** بعنوان نفقات تسيير للوزارات و**1073 م د** كمنح تسيير تسند لفائدة المؤسسات العمومية.

وتقدر جملة الموارد الذاتية لهذه المؤسسات لسنة 2024 الموظفة لنفقات التسيير، بـ **1099 م د** لتبلغ بذلك جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية **2172 م د**.

وتتوزع هذه المبالغ بين القطاعات كما يلي :

المؤسسات التابعة لوزارات	المنحة	الموارد الذاتية	جملة نفقات تسيير المؤسسات
الصحة	448	662	1110
تكنولوجيات الاتصال	2	187	189
التربية	157	20	177
التعليم العالي والبحث العلمي	104	41	145
الدفاع الوطني	74	42	116
العدل	58	6	64
التشغيل والتكوين المهني	46	3	49
الداخلية	29	6	35
الشباب والرياضة	33	14	47
الثقافة	19	5	24
وزارات أخرى	103	113	216
الجملة	1073	1099	2172

III- نفقات التدخل دون الدعم :

15- تقدر نفقات التدخل دون الدعم لسنة 2024 بـ **8 359 م د** مقابل 8 390 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 و 7 693 م د محينة لسنة 2023 .

16- وتوزع هذه النفقات بين نفقات تدخلات عادية في حدود 3353 م د ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية في حدود 5006 م د.

17- وستمكن اعتمادات نفقات التدخلات أساسا من تمويل:

تقديرات 2024 (م.د.)

1348	النهوض بالفئات محدودة الدخل
869	صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية
224	المنح والقروض الجامعية
800	حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي

18- النهوض بالفئات محدودة الدخل:

تمّ تخصيص اعتماد يقدر بـ **1348 م د** بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2024، وستوظف هذه الاعتمادات بالأساس كما يلي:

✓ دعم للفئات محدودة الدخل تهمّ أساسا:

- منح قارّة بـ 240 شهرياً لفائدة 330 ألف عائلة محدودة الدخل علاوة على إسناد 10د شهرياً لكلّ طفل سوي في سنّ الدراسة و20د شهرياً للطفل المعاق بمبلغ جملي 980 م د.
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ 34 م د.
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ 63 م د.
- تقديم مساعدات ظرفية بـ 8 م د.
- مجانية النقل البرّي لأبناء العائلات المعوزة: 3 م د.
- تمويل مشاريع صغرى لفائدة الفئات الهشّة: 10 م د.
- منحة شهرية قدرها 30د لفائدة الأطفال دون 6 سنوات بحساب 220 ألف منتفع بمبلغ قدره 75 م د.

✓ رعاية المعوقين تهمّ أساسا:

- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 3 م د.
 - صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 40 م د.
 - تسيير مراكز رعاية المسّنين والمعوقين ومركّبات الطفولة ومراكز أطفال في سنّ ما قبل الدراسة بتكاليف قدرت بـ 62 م د.
- وتجدر الإشارة إلى أنّ الفئات محدودة الدخل تتمتع من جهة أخرى بالتغطية الصحيّة وتتورّع بين :
- بطاقات العلاج المجاني في حدود 345.000.
 - بطاقات العلاج بالتعريف المنخفضة في حدود 650.000.

19- صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية:

تقدر الاعتمادات المخصصة لدعم الجماعات المحلية بـ **869 م د** مقابل **863 م د** مرسمة سنة 2023 وذلك باعتبار الاعتمادات المرسمة بصندوق التعاون بين الجماعات المحلية، وتأتي هذه الاعتمادات لمزيد تدعيم القدرات المالية للجماعات المحلية وتمكينها من تسيير شؤونها طبقا للتراتب والقوانين الجاري بها العمل.

وقد تم ضمن هذا الصندوق الخاص، دمج دعم الدولة السنوي المسند لفائدة الجماعات واعتمادات صندوق التعاون بين الجماعات المحلية.

ويوزع هذا المبلغ كالآتي:

- **836.0 م د** بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية،
- **6.0 م د** بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحلية،
- **27.0 م د** بعنوان تسوية قسط من مديونية البلديات،

وسيتم توزيع اعتمادات الصندوق الخاص طبقا للمقاييس المعتمدة في الغرض وأخذا بعين الاعتبار للنصوص الترتيبية الصادرة في الغرض.

20- المنح والقروض الجامعية:

سيتم رصد اعتماد بمبلغ **223.7 م د** بعنوان المنح والقروض الجامعية. وتقدر كلفة المنح الجامعية المسندة داخل الجمهورية بـ **156.7 م د** لتشمل **104646 طالبا** وهو ما يمثل **41%** من الطلبة المقدر عددهم الجملي بـ **256009 طالبا**.

هذا بالإضافة إلى حوالي **2813 طالبا** سيتمتعون بمنح جامعية بالخارج بكلفة جمالية تقدر بـ **43.9 م د**، وذلك باعتبار مصاريف التأمين والتسجيل واللوازم المدرسية وتذاكر السفر. وعلاوة على ذلك، سيتم تخصيص مبلغ **3.9 م د** بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومبلغ **1.1 م د** بعنوان منح أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس وإعانات لفائدة الطلبة المعوزين.

كما سيتم تخصيص مبلغ **18.0 م د** لفائدة **36 ألف طالب** بعنوان منحة الاندماج في الحياة الجامعية ليتمتع كل ناجح في البكالوريا منتمي لعائلة ضعيفة أو متوسطة الدخل بمبلغ **500 دينار**.

21- أما بالنسبة لنفقات **التدخلات ذات الصبغة التنموية** والتي تبلغ **5006 م د**، فإنها تهم بالأساس الاعتمادات بعنوان دعم الاستثمار ودعم التدخلات وتسديد القروض ومنح التوازن المالي لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والمؤسسات الدستورية.

١٧- نفقات الدعم :

22- تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2024 ما قدره **11337 م د** وهو ما يمثل:

▪ **19 %** من جملة نفقات ميزانية الدولة

▪ **6.5 %** من الناتج المحلي الاجمالي.

23- دعم المحروقات:

تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز في سنة 2024 بحوالي 8033 م د تم ضبطها على أساس المعطيات والفرضيات التالية:

- ✓ معدل سعر النفط: 81 دولار للبرميل من نوع البرنت
- ✓ حجم استهلاك الغاز الطبيعي بـ 5.618 مليون طن معادل نفط أي زيادة بحوالي 2% بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2023 (5.522 م ط.م.ن).
- ✓ حجم استهلاك المنتجات النفطية الجاهزة بـ 4299 مليون طن مقابل 4036 مليون طن في التقديرات المحينة لسنة 2023 أي زيادة بحوالي 6.5%.
- ✓ زيادة في الكميات الموردة من الغاز الطبيعي الجزائري بـ 6.4% لتبلغ 3038 مليون طن معادل نفط مقابل 2856 مليون طن معادل نفط في التقديرات المحينة لسنة 2023.
- ✓ تسديد قسط بـ 120 م د من قرض الصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشتريات مواد نفطية من شركة أرامكو (بعنوان خلاص جزء من باقي متخلدات منحة الدعم التكميلية لسنة 2019)
- ✓ إدراج 100 م د كخلاص جزء من باقي المتخلدات بعنوان منحة الدعم التكميلية لسنة 2018.
- علما وأن الزيادة بـ 1 دولار في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بـ 144 م د والزيادة بـ 10 مليارات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ 57 م د في النفقات المذكورة.
- ويقترح تمويل هذه الحاجيات (8033 م د) على النحو التالي:
- ✓ 577 م د: توظيف موارد صندوق تمويل المخزون الاحتياطي،
- ✓ 370 م د: إجراءات لتحسين الأداء والتحكم في تكلفة الإنتاج والتحكم في الاستهلاك ومراقبة مسالك التوزيع.

✓ 7086 م د: منحة بميزانية وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2024 بعنوان دعم المحروقات تخصص لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات.

ويبرز الجدول التالي هيكله تمويل حاجيات منظومة المحروقات:

جدول عدد 21: تمويل حاجيات منظومة المحروقات (بحساب م.د)

8033	حاجيات التمويل الصافية (م د)
577	- توظيف موارد صندوق تمويل المخزون الاحتياطي
370	- إجراءات لتحسين الأداء والتحكم في تكلفة الإنتاج والتحكم في الاستهلاك ومراقبة مسالك التوزيع
7086	منحة الدولة (م د)
3067	- الشركة التونسية لصناعات التكرير
4019	- الشركة التونسية للكهرباء و الغاز

24- دعم المواد الأساسية: سيتم في سنة 2024 رصد اعتمادات في حدود **3591 م د** مقابل **3805 م د** محينة سنة 2023.

وتتوزع حاجيات الدعم المرسمة لسنة 2024 كما يلي :

المواد	مبلغ الدعم
الحبوب	2446 م د
الزيت النباتي	380 م د
الحليب	524 م د
العجين الغذائي والكسكسي	190 م د
السكر	10 م د
الورق المدرسي	41 م د
الجملة	3591 م د

25- دعم النقل العمومي:

يقترح بالنسبة لسنة 2024 رصد اعتماد في حدود **660 م.د** مقابل **640 م.د** سنة 2023 بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون اعتبار الأسلاك النشيطة). وذلك أخذا في الاعتبار انعكاس ارتفاع تكاليف استغلال شركات النقل المعنية.

ويوزع هذا المبلغ بين شركات النقل كما يلي:

جدول عدد 22 : توزيع دعم النقل العمومي حسب الشركات (بحساب م.د)

الشركات	ق م 2023	تقديرات 2024	التطور %
الشركة الوطنية للسكك الحديدية	76.0	76.0	0.0
الشركات الجهوية للنقل	393.0	400.0	1.8
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	3.0	3.0	0.0
شركة نقل تونس	141.0	153.0	8.5
شركة الخطوط التونسية السريعة	10.0	10.0	0.0
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	17.0	18.0	5.9
الجملة	640	660	3.1

٧- نفقات الاستثمار و العمليات المالية :

26- تبلغ نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية لسنة 2024 ما قدره **5341 م.د** مقابل 4750 م د مرسمة سنة 2023.

27- وتشمل نفقات الاستثمار المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو المجالس الجهوية. أما بالنسبة لنفقات العمليات المالية فتشمل الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان المساهمات أو القروض.

28- وفيما يلي أهم مكونات النفقات ذات الصبغة التنموية (نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية) المدرجة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 موزعة حسب المهمات:

تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2024 بـ 17 م د دفعا موزعة أساسا كالآتي:

• المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية : 5 م د

بعنوان الاستثمارات المباشرة ستخصّص لمشاريع وبرامج التنمية للمصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية التابعة لرئاسة الحكومة، وتتمثل أهم المشاريع في مواصلة تركيز منظومة المراقبة الأمنية بقصر الحكومة بالقصبة بكلفة جمالية محينة تقدر بـ 4 م د وباعتمادات دفع قدرها 1 م د وتهيئة وصيانة المقر الكائن بشارع الحرية باعتمادات دفع قدرها 0.3 م د، واستكمال تهيئة مقر رئاسة الحكومة ببرج زوارة بوشوشة باعتمادات دفع تقدر بـ 0.3 م د بالإضافة إلى مشروع تهيئات مختلفة بمقر الوزارة باعتمادات دفع قدرها 0.3 م د.

كما سيتم ترسيم اعتمادات قدرها 0.8 م د لفائدة مؤسسة الأرشيف الوطني منها 0.6 م د لمواصلة إنجاز مشروع تجديد منظومة الوقاية من الحرائق، وترسيم اعتمادات قدرها 0.8 م د لفائدة المحكمة الإدارية بعنوان تهيئات مختلفة لمقراتها واقتناء برمجيات إعلامية كما تم تخصيص اعتمادات دفع قدرها 0.2 م د لفائدة المدرسة الوطنية للإدارة لمواصلة إنجاز مشاريعها التنموية ومن أهمها اقتناء معدات وتطبيقات إعلامية.

• المؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات الدستورية المستقلة والهيئات العمومية المستقلة:

12.1 م د بعنوان التدخل لتمويل مشاريع استثمار لفائدة المؤسسات العمومية غير الادارية برئاسة الحكومة والهيئات العمومية المستقلة، حيث سيتم أساسا رصد اعتمادات دفع قدرها 5.5 م د لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية تخصص لتجديد التجهيزات التلفزية والنظم والبرمجيات الإعلامية وتعصير وتجديد تجهيزات الطاقة. بالإضافة إلى تخصيص اعتمادات دفع قدرها 2.6 م د بعنوان اقتناء تجهيزات إذاعية خفيفة لمؤسسة الإذاعة التونسية ودعم التجهيزات وصيانة مقرات الإذاعات الجهوية. وقد تم ترسيم اعتمادات دفع لوكالة تونس إفريقيا للأنباء تقدر بـ 1.1 م د لتجديد تجهيزاتها الفنية والإعلامية. كما سيتم خلال سنة

2024 ترسيم اعتمادات دفع قدرها **0.6 م د** لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة" ستخصص بالأساس لتهيئة بناية وفضاءات المقر. كما سيتم تمكين الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص سنة **2024** من نفقات تدخل ذات صبغة تنموية تقدر بـ **0.8 م د** مخصصة أساسا لتهيئة وتجهيز مقر الهيئة واقتناء منظومات إعلامية.

الداخلية

في إطار تعزيز وتطوير قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها الأمنية ومقاومة الجريمة والإرهاب، سيتم خلال سنة 2024 تخصيص اعتمادات ذات صبغة تنموية قدرها **267.3 م د** وذلك لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية:

- تدعيم التجهيزات الإدارية بالوزارة باعتمادات تعهد قدرها **1.2 م د** واعتمادات دفع حددت بحوالي **15.2 م د**.
- دعم المصالح الجوية عن طريق تهيئة وبناء مقرات الولايات والمعتمديات وتجهيزها وذلك باعتمادات تعهد قدرها **4.0 م د** ودفع في حدود **4.0 م د**.
- خلاص اقتناء أراضي وعقارات مصادرة لفائدة الحرس الوطني باعتماد دفع **23.7 م د** ولفائدة **القطب الأمني بما قدره 4.4 م د تعهدا و 2.4 م د دفعا**.
- تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي باعتمادات تعهد قدرها **42.0 م د** واعتمادات دفع قدرها **36.650 م د** لبناء وترميم وتوسيع ثكنات ومراكز الأمن والحرس الوطني.
- تدعيم تجهيزات الأمن الوطني باعتمادات تعهد قدرها **79.9 م د** وباعتمادات دفع في حدود **80.7 م د** لاقتناء تجهيزات خاصة وأجهزة اتصالات وقطع غيار لفائدة قوات الأمن الداخلي واقتناء تجهيزات فنية ومعدات لمراقبة حركة المرور وقطع غيار للخافرات واقتناء خافرات وزوارق مع العمل على مواصلة تجهيز طلائع الحرس الوطني. كما سيتواصل تجهيز جهاز الشرطة الفنية والعلمية مع العمل على اقتناء معدات الكشف عن المعادن. كما سيتم تمويل برنامج إكساء الامن الوطني والحرس الوطني وازضافة إلى اقتناء تجهيزات خاصة لفائدة جواز السفر البيوميتري.
- اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية وتوسعتها وتهيئتها باعتمادات تعهد إضافية قدرها **10.9 م د** وباعتمادات دفع في حدود **8.8 م د**.

- استكمال بناء المعهد العالي للعلوم الأمنية بالنفیضة وذلك بتخصیص إعتماد تعهد لفائده في حدود **15.0 م د** وإعتماد دفع قدره **8.0 م د**.
- دعم الديوان الوطني للحماية المدنية من خلال إقتناء تجهيزات ومعدات ودعم الهيكل الأساسي بالإضافة إلى برنامج ترميم وصيانة المقرات الجهوية بكلفة تقدر بـ **20.0 م د**.
- دعم مركز الإعلامية بوزارة الداخلية بالمعدات والتجهيزات والمنظومات الإعلامية اللازمة للقيام بالمهام المناطة بعهدته، وللغرض تم تخصيص اعتمادات قدرها **10.3 م د** بعنوان سنة 2024، منها **0.3 م د** بعنوان إنجاز منظومة معلوماتية لمتابعة خدمات النظافة لفائدة الشؤون المحلية.
- تخصيص إعتمادات تعهد قدرها **0.115 م د** ودفع في حدود **1.115 م د** وذلك لتمويل اقتناءات برنامج الشؤون المحلية من تجهيزات إدارية ونفقات الأكساء للعملة.
- تخصيص إعتمادات تعهد ودفع في حدود **3.1 م د** وذلك لتمويل الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات باعتماد قدره **2.5 م د** مع تخصيص **0.6 م د** لآحداث مركزين لفرز النفايات بكل من بلدية نابل وقلبية.
- تخصيص كامل الإعتماد المقدر بـ **22.0 م د** والمرسم ضمن صندوق أموال المشاركة عدد 2 والمسمى "حساب إقتناء تجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي" لإقتناء تجهيزات خصوصية لفائدة مصالح وزارة الداخلية.

الشؤون المحلية:

تقدر الاعتمادات المقترح ترسيمها على الموارد العامة لميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بـ **139.0 م د**.

وسيتم من ضمنها أيضا تخصيص إعتمادات قدرها 125 م د لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الإستثمار المحلي وخلق مواطن الشغل على المستوى الجهوي.

وتوزع الاعتمادات المذكورة بين مختلف الجماعات المحلية حسب الشروط المنصوص عليها ضمن الأمر عدد **3505** لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في شكل مساعدات.

وسيتم توظيف المبلغ المذكور **بعنوان مساعدات إجمالية غير موظفة** تمنح سنويا لفائدة الجماعات المحلية على أساس مقاييس أهمها عدد السكان والطاقة الجبائية لكل جماعة محلية بما يضمن التمييز الإيجابي وتقليص فوارق التنمية بين الجماعات المحلية. وتتخلص أهم تدخلات الصندوق خلال سنة **2024** في:

- المساعدات غير الموظفة لتمويل المشاريع المدرجة بالمخطط **125.0 م د.**
- تحمل الدولة لمختلف الأداءات المستوجبة على الهبات والقروض المسندة من بعض الممولين الأجانب: **14.0 م د (Ficol 1 ET 2).**

الدفاع الوطني

- في إطار تعزيز وتطوير قدرات الوزارة على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز أمننا القومي، سيتم في سنة **2024** تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **747.9 م ل** إنجاز برامج ومشاريع منها :
- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكامل لتهيئة الثكنات والفضاءات الصحية العسكرية وبناء المساكن العسكرية وصيانتها من خلال تخصيص اعتمادات دفع في حدود **209.6 م د.**
- تدعيم التجهيزات الإدارية والإعلامية للهياكل والمؤسسات العسكرية بـ **11,950 م د.**
- دعم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتماد دفع قدره **463 م د** للرفع من جاهزية القوات المسلحة وتطوير أدائها العملياتي.
- دعم مسار البحث العلمي العسكري وإنتاج الخرائط الرقمية ومعاودة مجهود الدولة في تنمية منطقتي رجم معتوق والمحدث من ولاية قبلي باعتمادات دفع قدرها **20.4 م د.**
- تعزيز الإحاطة الصحية والاجتماعية للعسكريين ومنظورهم من خلال مواصلة دعم التعاونيات التابعة لوزارة الدفاع الوطني وتركيز المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس وديوان الضيعات العسكرية باعتمادات دفع تقدر بـ **42.9 م د.**

العدل

تمثل المنظومة القضائية والسجنية ركيزة هامة من ركائز دولة القانون. ولأته لا يمكن تحقيق التنمية دون قضاء عادل وناجز ضامن للحقوق والحريات في دولة قوامها حكم القانون، فإن إصلاح قطاع العدالة يعتبر من أولويات الدولة.

وفي هذا الإطار فإن الرؤية الاستراتيجية لمهمة العدل تركزت أساسا على مواصلة العمل في نفس التوجه القائم على تحسين جودة العدالة والنفاذ إليها عبر تقديم خدمات قضائية ذات جودة على مستوى النجاعة والفاعلية في فصل القضايا المتعلقة بمختلف المواد والتقليص في آجال التقاضي بمختلف أطواره ودرجاته وكذلك على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها. بالإضافة الى تيسير النفاذ إلى الخدمات القضائية لكل فئات المتقاضين من خلال تقريب، قدر الإمكان، مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف وسائل.

فخلال سنة **2024** تدعّمت مجهودات الاستثمار لمهمة العدل في البنية التحتية عبر توفير اعتمادات جمالية قدرها **51.7 م د** موزعة كما يلي:

بالنسبة إلى المصالح العدلية، خصّصت في ميزانيتها إعتمادات دفع قدرها **16.0 م د** لتمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية عبر إعطاء الأولوية لاستكمال المشاريع بصد الانجاز على غرار تهيئة وتوسعة وتجهيز المحاكم بمختلف درجاتها (**10.0 م د**)

وبناء مجمعات للأرشيف وإدارات جهوية بكل من صفاقس وبنزرت والمنستير (**1.7 م د**) بالإضافة إلى تدعيم النظام المعلوماتي للمحاكم ورقمنة الأرشيف (**5.2 م د**)

أما بالنسبة الى المصالح السجنية، فقد خصصت لفائده اعتمادات دفع قدرها **29.7 م د** استكمال تمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية المتعهد بها في السنوات السابقة والتي تهدف بالأساس لتحسين ظروف إقامة السجين عبر تهيئة وتوسيع الوحدات السجنية وفق المعايير الدولية. كما تضمن تأهيله لإعادة إدماجه في المجتمع وذلك عبر تشريكه في برامج التكوين متعدد الاختصاصات.

ومن أهم النفقات الاستثمارية نذكر ما يلي:

- تهيئة وتوسيع السجون ومراكز التأهيل **14.9 م د**
- تجهيز ورشات التأهيل والسجون **3.5 م د**
- تجهيزات ذات صبغة امنية **6.3 م د**

الشؤون الخارجية

في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعم العمل الدبلوماسي والقنصلي سيتم تعزيز إمكانيات وزارة الشؤون الخارجية برصد اعتمادات ذات صبغة تنموية في حدود **12.3 م د** ستخصص أساسا لتمويل البرامج والمشاريع التالية:

- تهيئات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية بمبلغ قدره **0.2 م د**.
- مواصلة مشروع تهيئة وتجديد مقر البعثة ببروكسسال **2.0 م د**.
- صيانة وتهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، حيث تم رصد مبلغ قدره **3.0 م د** بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة.
- مواصلة مشروع حماية مباني الوزارة من الحرائق **0.5 م د**
- بناء مقري السفارة والاقامة بأديس أبابا **2.0 م د**
- مواصلة بناء مكتب مصادقة دراسات **0.3 م د**
- مواصلة تهيئة وتأهيل محطة توصيل الكهرباء **0.6 م د**
- بناء ملحق لمقر الوزارة (دراسات) **0.3 م د**
- تهيئة وتجهيز قاعة الاجتماعات الكبرى **0.5 م د**
- توفير تجهيزات لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بمبلغ قدره **0.3 م د**.
- مواصلة برنامج تحسين المعدات بالإدارة المركزية **0.5 م د**
- اقتناء وسائل نقل للمراكز بالخارج **1.0 م د**
- مواصلة مشروع تجديد وتجهيز التكييف المركزي **0.4 م د**

الشؤون الدينية

يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشؤون الدينية حيث تم رصد **3.0 م د** للنفقات ذات الصبغة التنموية ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

- التهيئات الكبرى للمعالم الدينية حيث تم رصد مبلغ قدره **1.1 م د** بعنوان بناء وتهيئة الجوامع والمساجد،
- اقتناء تجهيزات ومعدات وبرامج اعلامية حيث تم رصد مبلغ **0.2 م د** لتجهيز الإدارة المركزية والإدارات الجهوية.
- تهيئات مختلفة بمقر الوزارة والادارة الجهوية بتونس: **0.8 م د**.
- تكملة بناء إدارات جهوية للشؤون الدينية بكل من ولايات باجة والمهدية وسليانة باعتماد قدره **0.8 م د**.

كما تمّ رصد اعتمادات بمبلغ **16.6 م د** بعنوان صيانة وتهيئة وتأثيث وتنظيف وتسيير الجوامع والمساجد موزعة على مختلف مناطق الجمهورية.

المالية

سيتم خلال سنة 2024 رصد اعتمادات جمالية قدرها **101.8 م د تعهدا و 155.8 م د دفعا** بعنوان نفقات الاستثمار ونفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية موزعة كما يلي:

❖ **70.2 م د تعهدا و 124.3 م د دفعا** بعنوان نفقات الاستثمار

❖ **31.5 م د تعهدا و دفعا** بعنوان تدخلات ذات صبغة تنموية

أ. تتوزع الاعتمادات المرصودة تعهدا و دفعا بعنوان نفقات الاستثمار حسب البرامج كما يلي:

- | | |
|----------------------------|---|
| - برنامج الديوانة | : 45.3 م د تعهدا و 67.1 م د دفعا |
| - برنامج الجباية | : 6.2 م د تعهدا و 16.0 م د دفعا |
| - برنامج المحاسبة العمومية | : 9.4 م د تعهدا و 32.0 م د دفعا |
| - برنامج مصالح الميزانية | : 2.3 م د تعهدا و 2.8 م د دفعا |
| - برنامج الدين العمومي | : 0.04 م د تعهدا و 0.04 م د دفعا |
| - برنامج القيادة والمساندة | : 6.4 م د تعهدا و 6.8 م د دفعا |

وستخصص هذه الاعتمادات لتنفيذ المحاور الاستراتيجية ولتحقيق الأهداف المرسومة لمهمة المالية نذكر من أهمها:

• **تدعيم مجهود المصالح الديوانية** في مهامها الاقتصادية والجبائية والأمنية من خلال

رصد إتمادات لفائدة جملة من البرامج والمشاريع نذكر منها:

- دراسات متعلقة بالبناءات: **1.2 م د** تعهدا و**2.2 م د** دفعا.
- تهيئة وتجهيز مراكز التكوين الديواني: **0.3 م د** دفعا
- بناء وتهيئة مراكز ومحلات الديوانة: **8.3 م د** تعهدا و**18.3 م د** دفعا.

وتتوزع هذه الاعتمادات كما يلي:

- برنامج تهيئة وصيانة مقرات الديوانة: **2.9 م د** تعهدا و**5.1 م د** دفعا.
- مشاريع بناء مقرات للديوانة: **5.4 م د** دفعا و**13.2 م د**
- تجهيز محلات الديوانة: **35.7 م د** تعهدا و**45.0 م د** دفعا. توزع هذه الاعتمادات كما يلي:

- ✓ استكمال مشروع "اقتناء وتركيز القسط الثاني من الشبكة الراديوية وتطوير الشبكة الراديوية بالجنوب الغربي بكلفة قدرها **22 م د**: رصد اعتمادات دفع قدرها **3.6 م د**.
- ✓ تنفيذ البرنامج السنوي لإكساء الأعوان الخاضعين للزي النظامي: **12.0 م د** تعهدا و**6.0 م د** دفعا.
- ✓ برنامج اقتناء معدات خصوصية لمصالح الديوانة: **2.0 م د** تعهدا و**5.0 م د** دفعا.
- ✓ اقتناء المعدات الإعلامية: **2.0 م د** تعهدا و**2.1 م د** دفعا.
- ✓ اقتناء أجهزة سكانار: **11.0 م د** تعهدا و**11.0 م د** دفعا.
- ✓ برنامج تأهيل المنظومة المعلوماتية "سندا": **6.0 م د** تعهدا و**5.0 م د** دفعا.
- ✓ اقتناء أجهزة كرشم إلكتروني: **2.5 م د** تعهدا ودفعا.

• **تدعيم مجهود مصالح الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للمحاسبة**

العمومية والاستخلاص في تحسين استخلاص موارد الدولة وتدعيم العدالة الجبائية وتعصير إدارة الجباية ودعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي بالإضافة إلى مسك وتقديم الحسابات العمومية وفق معايير الشفافية والدقة والمصادقية. وقد تم لهذا الغرض رصد اعتمادات قدرها **15.6 م د** تعهدا و**48.0 م د** دفعا لإنجاز جملة من المشاريع نذكر منه خاصة:

- بناءات إدارية **0.3 م د** تعهدا و**2.9 م د** دفعا

- تجهيزات إدارية: 0.7 م د تعهدا 1.6 م د دفعا
- بناء وتهيئة القباضات المالية ومكاتب المراقبة: 13.5 م د تعهدا و36.5 م د دفعا.
- اقتناء معدات اعلامية: 1.0 م د تعهدا و6.8 م د دفعا.

• **تدعيم مجهودات المصالح المركزية في مهامها والتي تشرف على التصرف في ميزانية الدولة والتصرف في الدين العمومي والتمويل والمساهمات وقيادة ومساندة برامج المهمة:** تم رصد اعتمادات قدرها 9.2 م د تعهدا و9.2 م د

- دفعا لإنجاز جملة من المشاريع نذكر منه خاصة:
 - بناءات إدارية: 3.9 م د تعهدا و4.7 م د دفعا
 - اقتناء معدات اعلامية: 0.7 م د تعهدا و دفعا.
 - تجهيزات إدارية: 2.3 م د تعهدا و1.7 م د دفعا.
 - البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية: 2.1 م د تعهدا و1.7 م د دفعا
- لفائدة الإدارة العامة لتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى بالوزارة باعتبارها الوحدة المكلفة بالتنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة وبالتصرف المالي وبمتابعة البرنامج.

يمول البرنامج المذكور عن طريق قرض (دعم ميزانية) من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالة الفرنسية للتنمية (مناصفة 40 م. أورو لكل منهما) وذلك بمقتضى اتفاقي قرصين بتاريخ 14 ديسمبر 2021. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج لمدة ستة سنوات (2022-2027) وذلك بترسيم وتنفيذ المشاريع والبرامج المتفق عليها ضمن ميزانيات مختلف الهياكل الوزارية وكذلك المؤسسات العمومية التي هي تحت إشرافها.

ويشتمل البرنامج على أربعة محاور تنفذها الوزارات والمؤسسات العمومية المعنية والممثلة بالوحدات العملية:

المحور الأول: "تحسين الحد من مخاطر الفيضانات في المناطق الحضرية" الذي تشرف على تنفيذه وزارة التجهيز والإسكان (إدارة المياه العمرانية).

المحور الثاني: "تعزيز التأهب للكوارث" وتشرف على تنفيذه كل من وزارة النقل (المعهد الوطني للرصد الجوي) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الإدارة العامة للموارد المائية، الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى) ووزارة الداخلية (الديوان الوطني للحماية المدنية).

المحور الثالث: "تعزيز الحماية المالية" وتشرف على تنفيذه كل من وزارة المالية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، الإدارة العامة للموارد والتوازنات، الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي) والهيئة العامة للتأمين والجامعة التونسية لشركات التأمين.

المحور الرابع: "تعزيز التنسيق المؤسسي لإدارة مخاطر المناخ والكوارث" ويشرف على تنفيذه كل من وزارة المالية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى) ووزارة البيئة (الإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة).

وقد تم الاتفاق على آلية **"برنامج حسب النتائج"** لتنفيذ البرنامج والقيام بالسحوبات وفقا لمؤشرات تم تحديدها مسبقا. وستقوم محكمة المحاسبات بمهمة التدقيق فيما يتعلق بتحقيق المؤشرات فضلا عن التدقيق الخارجي لحسابات البرنامج سنويا.

كما يتضمن تمويل البرنامج مساهمة الدولة التونسية باعتماد قدره **20 م. أورو** تتضمن الاعتمادات السنوية المرسمة والتي تهم القطاعات والهياكل المتدخلة في البرنامج أي اعتمادات التأجير والتسيير والاستثمار. وهي مساهمة ذات طابع تقديري ولن تخضع مبدئيا للتدقيق.

II. فيما يتعلق بالاعتمادات المرصودة بعنوان التدخلات ذات الصبغة التنموية المقدرة بـ 31.5 م د تعهدا ودفعاً فهي تضم تدخلات الدولة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والتي تتوزع بالنسبة لسنة 2023 على النحو التالي:

- إسناد منحة قدرها **2.5 م د** بعنوان التدخلات لفائدة ديوان مساكن أعوان وزارة المالية قصد المساهمة في برنامج المتعلق بتجديد رصيده العقاري.
- مواصلة انجاز برنامج تمويل مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى الذي تقدر كلفته الجمالية بـ **250 م د** والذي انطلق منذ سنة 2017، وذلك بترسيم اعتمادات قدرها **29.0 م د** تعهدا ودفعاً بعنوان القسط الأخير من هذا البرنامج باعتبار الاعتمادات المنجزة خلال الفترة 2017-2023 والبالغة **221 م د**.

الاقتصاد والتخطيط

سيتمّ سنة 2024 رصد إعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية تقدر بـ **857 م.د** بعنوان تدخلات القطاع مقابل **839 م د** مرسّمة سنة 2023 أي بزيادة تقدر بـ 2,1

%ناتجة أساسا عن الترفيه في الاعتمادات المخصصة لخلاص أقساط مساهمات تونس في رأس مال المؤسسات المالية تبعا لتقلبات سعر الصرف وإدراج مساهمة جديدة في رأس مال صندوق أفريقيا 50 وبرمجة اعتمادات هامة لإستحداث نسق إنجاز برنامج التنمية المندمجة.

وتتعلق تدخلات القطاع أساسا بما يلي:

البرنامج الجهوي للتنمية:

سيتمّ خلال سنة 2024 ترسيم إعتمادات دفع بـ **550 م د** ستخصّص أساسا لـ:

- **تحسين ظروف العيش:** سيتمّ رصد إعتمادات لتحسين ظروف العيش في حدود **302,5 م د** قصد دفع التنمية بالمناطق ذات الأولوية والمساهمة في توفير المرافق الأساسية (التنوير العمومي والماء الصالح للشرب والطرق والمسالك الريفية وتحسين السكن والتطهير والتكوين المهني).
- **الحضائر الجهوية:** سيتمّ رصد مبلغ بـ **222.5 م د** لسنة 2024 لخلاص منح عملة الحضائر والمساهمات الاجتماعية في نظام الضمان الاجتماعي وعمولات البريد. وتجدر الإشارة، أنّه سيتمّ خلال سنة 2024 الشروع في إدماج الدفعة الثانية من عملة الحضائر بالوظيفة العمومية.
- **دعم التمويل الذاتي "إعتماد الإنطلاق":** يقترح بالنسبة لسنة 2024، ترسيم إعتمادات بـ **25.0 م د** لدعم الأموال الذاتية للمستثمرين قصد مزيد دفع نسق إحداث المشاريع الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

برنامج التنمية المندمجة:

- سيتمّ خلال سنة 2024 رصد إعتمادات دفع بـ **20 م د** على موارد القروض الخارجية الموظفة للإنتهاء من إنجاز مشاريع القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة. كما سيتمّ رصد إعتمادات دفع بـ **80 م د** لاستكمال إنجاز مشاريع القسط الثالث من البرنامج (**50 م د** على الموارد لعامة للميزانية و**30 م د** على موارد القروض الخارجية الموظفة)
- **برنامج التنمية المندمجة (القسطين الأول والثاني):** بلغت الكلفة الجمالية المحينة للقسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة ما قدره **552.9 م د** إلى موفى جوان 2023 (**423.0 م د** على ميزانية الدولة و**129.9 م د** على مصادر تمويل أخرى (بنوك وجمعيات)). وقد بلغت التعهدات بالنسبة للمشاريع الممولة على

ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2023 ما قدره **402.5 م د** أي ما يمثل 95.2 % من الكلفة المحينة، فيما بلغت الدفوعات **364 م د** أي 86.1 % من الكلفة المحينة.

- وستشهد سنة 2024 الانتهاء من الإنجاز المادي لمختلف عناصر البرنامج واسترجاع مبالغ تسبقات ميزانية الدولة من المقرض الأجنبي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي).

- وتجدر الإشارة إلى أنّ جملة السحوبات على موارد قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة قد بلغت **184.8 م د** تونسسي إلى موفى جوان 2023 وهو ما يعادل **25.4 م د** كويتي من جملة مبلغ قرض يساوي **42 م د** كويتي.

- **برنامج التنمية المندمجة (القسط الثالث):** سيتمّ سنة 2024 مواصلة إنجاز مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة وتسريع نسق إنجازها. وقد بلغت الكلفة الجمالية المحينة لهذا القسط 1015 م د إلى موفى جوان 2023 (**715 م د** على ميزانية الدولة و**300 م د** على مصادر تمويل أخرى (بنوك وجمعيات)). وقد بلغت التعهدات بالنسبة للمشاريع الممولة على ميزانية الدولة إلى موفى جون 2023 ما قدره **236.4 م د** أي ما يمثل 33.1 % من الكلفة المحينة، فيما بلغت الدفوعات **124.2 م د** أي 17.4 % من الكلفة المحينة.

- ولتسريع نسق إنجاز مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة، فقد تمّ ترسيم إعتمادات تعهد ودفع بما قدره **80 م د** لسنة 2024 ستخصّص لإنجاز العناصر الجماعية (حفر وتجهيز وتهئية الآبار، تهئية المناطق السقوية، إقتناء العقارات، تهئية وتعبيد المسالك الريفية والطرق، تبليط الأرصفة، التنوير العمومي، التزويد بالماء الصالح للشرب....).

- وتجدر الإشارة إلى أنّ جملة السحوبات على موارد قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة قد بلغت 29.9 م د تونسسي إلى موفى جوان 2023 وهو ما يعادل 3 م د كويتي من جملة مبلغ قرض يساوي **50 م د** كويتي.

التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024:

- سيتمّ خلال سنة 2024 رصد إعتمادات دفع بـ **56 م د** لمواصلة أشغال التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024. وتبعا للتأخير الحاصل سنة 2023 لاقتناء التطبيقات

الإعلامية وبعض التجهيزات والمعدات الضرورية للتعداد، سيقوم المعهد الوطني للإحصاء خلال سنة 2024 بالشروع في مرحلة العدّ القبلي والتي يتمّ خلالها تقسيم الوحدات الإدارية إلى مناطق عدّ ثمّ إجراء عملية العدّ التجريبي للتأكد من نجاعة المنهجية والأساليب والتطبيقات التي ستعتمد لجمع ومراقبة البيانات خلال مرحلة العدّ الفعلي. ثمّ المرور إلى مرحلة العدّ الفعلي ومن ثمّ مرحلة المسح البعدي بالإضافة إلى الحملة الدعائية. ويحتاج إنجاز هذه المراحل إعتمادات مالية هامة قدرّت بـ **56 م د** ستخصّص لخلاص أجور ومنح التنقل والتكوين للأعوان المكلفين بالتعداد ولتغطية مصاريف كراء السيارات واستهلاك الوقود ولطباعة الأدلة والنشرية وغيرها من النفقات.

الاستثمار الخاص:

سيتمّ خلال سنة 2024 العمل على دفع الاستثمار الخاص وإقرار الإصلاحات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاستثمار وذلك من خلال:

- تحسين مسار وإجراءات وآجال صرف المنح والمساهمات المنصوص عليها بقانون الإستثمار و رقمنة ودمج جميع مراحل صرف الامتيازات وتشبيكها مع المنظومات المعلوماتية لبقية الهياكل المعنية بالاستثمار الخاص مع ربطها بمنظومة البنك المركزي التونسي. وقد تمّ للغرض تخصيص اعتماد **70.7 م د** لسنة 2024 لفائدة الصندوق التونسي للاستثمار منها **70.0 م د** بعنوان منح للمشاريع ذات الأهمية الوطنية والمشاريع المتحصّلة على مقررات إسناد امتيازات من اللجان الوطنية لإسناد الحوافز.
- مزيد تطوير وتحسين الخدمات الموجودة على المنصة الوطنية للاستثمار وربط الهيئة التونسية للاستثمار بشركائها في الاستثمار، وقد تمّ رصد اعتماد لفائدة الهيئة بـ **0.7 م د** لسنة 2024 منها **0.4 م د** لتجديد رخص المنظومة المعلوماتية للمستثمر وإقتناء برمجيات وتجهيزات إعلامية.
- دعم تدخلات وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي على مستوى تطوير النشاط الترويجي للاستثمار بتونس لدى أوساط الأعمال العالمية وتنمية عمليات الشراكة بين المستثمرين المحليين ونظراءهم في الخارج. وقد تمّ تخصيص اعتماد لفائدتها بـ **2.5 م د** لسنة 2024.
- تطوير علاقات التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص للاستفادة من التجارب والخبرات لا سيّما على مستوى اليقظة والتفاعل مع المستجدات الاقتصادية.

التعاون المالي:

- سيتمّ خلال سنة 2024 الترفيع في الاعتمادات المخصّصة لخلاص مساهمات الدولة التونسية في رأس مال المؤسسات المالية الدولية لتقدّر بـ **64.3 م د** وذلك مراعاة لتقلبات سعر الصرف. وستخصّص هذه الاعتمادات لـ:
- استكمال خلاص أقساط المساهمات المستوجبة في رأس مال المؤسسات المالية الدولية،
- برمجة النفقات المتعلقة بمساهمة جديدة في رأس مال صندوق إفريقيا 50.

التعاون الفني:

- سيتمّ خلال سنة 2024 تخصيص اعتماد قدره **0.8 م د** قصد تطوير نشاط الوكالة التونسية للتعاون الفني والارتقاء بالخدمات التي تقدّمها. حيث ستعمل الوكالة على:
- إعتماد التحوّل الرقمي وأساليب العمل الحديثة لتعزيز الجدوى والكفاءة وسرعة الوصول إلى السوق ومرافقة المشغلين الأجانب والمترشحين والمتعاونين التونسيين،
- تطوير خدمة التوظيف بالخارج من خلال تدعيم التواجد بالأسواق التقليدية والبحث واستكشاف أسواق جديدة والمتوقع فيها،
- تنمية التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي من خلال تكثيف المشاركة في التظاهرات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي وربط قاعدة بيانات الوكالة بشبكات الهيئات والمنظمات الناشطة في هذا المجال.

أملاك الدولة والشؤون العقارية

سيتم في سنة 2024 ترسيم نفقات ذات صيغة تنموية قدرها **13.4 م د** دفعا لتمويل جملة من البرامج السنوية والبرامج المتواصلة وذلك في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب مشمولاتها.

وتتوزع هذه المشاريع على النحو التالي:

• **بالنسبة للمشاريع المتواصلة:**

- تتمثل بالأساس في مواصلة بناء مقرات للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بكل من ولايتي سيدي بوزيد وتوزر.
- مواصلة التهيئات بالإدارات المركزية وخاصة، البناية الكائنة بشارع 9 أفريل (مقر الإدارات العامة للاقتناء والتجديد وللبناءات والتصرف في البيوعات وأملاك الجانب ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف).
- بالنسبة للمشاريع الخاصة بالإعلامية فستتم مواصلة تصميم وتأهيل نظام مندمج للتصرف في عقارات الدولة الفلاحية وغير الفلاحية ومنظومة التصرف في الاختبارات بتقنيات حديثة ومتطورة.

• **بالنسبة للمشاريع الجديدة:**

- تتمثل أساسا في اقتناءات بعنوان الخارطة الرقمية لأملاك الدولة وكذلك تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPRS.

البرامج السنوية:

- تهيئات مختلفة تخص بالأساس مقرات الإدارات الجهوية بكل من زغوان والقيروان وصفاقس إلى جانب تهيئات بمقرات الإدارات المركزية والمقر المركزي للوزارة.
- البرنامج السنوي الخاص بالتسجيل والتحديد العقاري وذلك في إطار صفقة بالتفاوض المباشر بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.
- إدراج اعتمادات لفائدة المشروعين الوطنيين اللذان انطلقا سنة 2021 والمتمثلين في تقييم الأصول الثابتة للدولة وتقييم أملاك الدولة حيث يندرج هذان المشروعان في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والذي ينص في فصله 27 على مسك المحاسبة العامة للدولة حسب نظام القيد المزدوج ووفق مبدأ إثبات الحقوق بهدف تثمين وحسن التصرف في هذا الرصيد وإدخاله في الدورة الاقتصادية.
- برنامج الخارطة الوطنية الفلاحية وغير الفلاحية.
- مواصلة برامج الإعلامية التي تهم بالأساس اقتناء معدات لاستغلالها على المستوى المركزي والجهوي.

- كما تم برمجة اعتماد قدره 8.0 م د لفائدة الحساب الخاص بالخبزينة عدد 22 والمسمى " صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري " .
- إقتناء تجهيزات مختلفة للإدارات المركزية والجهوية.
- تعميم أجهزة المراقبة.

الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

يقترح، في نطاق مواصلة تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها، تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 1385.1 م د كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج منها 683.0 م د لتمويل نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية و702.0 م د لتمويل نفقات لمشاريع الاستثمار.

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي 348.2 م د وستمكن من تنفيذ العناصر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية والخاصة بالتدخلات ذات الصبغة التنموية بكلفة 306.4 م د والمشاريع الاستثمارية بكلفة 41.8 م د.

ومن أهم التدخلات ذات الصبغة التنموية نذكر بالخصوص ما يتم تقديمه من التشجيعات المباشرة لفائدة الفلاحين من خلال:

- دعم تجميع الحليب بكلفة تبلغ 96 م د؛
- تقديم منح استثمار في قطاع الفلاحة وقروض عقارية فلاحية بكلفة جمالية في حدود 116 م د؛
- دعم بذور الحبوب الممتازة عن طريق ديوان الحبوب بكلفة تبلغ 25 م د؛
- تكفل الدولة بتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب بكلفة تبلغ 3.2 م د؛
- إنجاز بعض التدخلات عن طريق ديوان الحبوب في إطار المشروعين الممولين من طرف البنك الإفريقي للتنمية:
- مشروع تمويل الدعم الطارئ للأمن الغذائي في تونس بكلفة جمالية في حدود 307 م د (PAUSAT)
- مشروع دعم التطوير المندمج والدائم لمنظومة الحبوب بكلفة جمالية في حدود 357 م د (PADIDFIC)

- هذا، إلى جانب التدخلات السنوية لديوان تربية الماشية وتوفير المريع والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل.
- دعم صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية لتقديم تعويضات للفلاحين المتضررين من الجوائح الطبيعية بكلفة تبلغ **30 م د**؛
- تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت لفائدة قطاع الزياتين بكلفة تبلغ **0.6 م د**؛
- دعم برنامج التوكيل الصحي للقطيع بكلفة تبلغ حوالي **6.0 م د**؛
- دعم التدخلات لفائدة قطاع التمور على غرار استعمال شباك الناموسية على موارد صندوق النهوض بجودة التمور بكلفة تبلغ 5 م د؛
- دعم مادة المحروقات المستعملة في تشغيل التجهيزات الفلاحية بـ **3.5 م د**؛

ومن أهم المشاريع الاستثمارية:

- مواصلة تنفيذ العناصر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية للمشاريع التالية:
 - * مشروع التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان،
 - * مشروع التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت،
 - * مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان.
 - * مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين
- تدعيم مخبر تحليل الأعلاف الحيوانية بالمعدات والتجهيزات؛
- مواصلة الخطط الوطنية لمكافحة الأمراض النباتية كالتدهور السريع للقوارص وسوسة النخيل الحمراء والبقع السوداء للقوارص وبكتيريا الزياتين.
- مواصلة القيام بحملات التلقيح والتطهير الصحي للقط
- مواصلة تنفيذ برنامج مراقبة ومكافحة الحشرة القرمزية للتين الشوكي بكلفة **34.9 م د**
- الانطلاق في مشروع النهوض بجودة الحليب الطازج بكلفة **3.2 م د**

برنامج الصيد البحري:

- تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي **145.3 م د** وستمكن من تنفيذ التدخلات ذات الصبغة التنموية (**103.7 م د**) وكذلك مواصلة المشاريع الاستثمارية (**41.5 م د**).
- من أهم التدخلات ذات الصبغة التنموية:
 - دعم مادة المحروقات المستعملة من طرف مراكب الصيد البحري بكلفة تبلغ 95 م د؛

- دعم الاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية عن طريق تقديم منح استثمار في حدود 8 م د؛
- مواصلة برنامج جهر ميناء الصيد البحري بطبرقة المنجز عن طريق وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري بـ0.7م د.

ومن أهم المشاريع الاستثمارية:

- مواصلة إصلاح ميناء قليبية وتوسيع ميناء طبلبة وحماية ميناء قلعة الأندلس وإصلاح وتهئية ميناء المهدية.
- مواصلة مشروع حماية ميناء الزارات بكلفة تبلغ 20 م د.
- الإنطلاق في إعداد دراسات حماية موانئ الصيد البحري بالهوارية وجرجيس إلى جانب دراسة إصلاح وإعادة تهئية ميناء حومة السوق.
- مواصلة دعم منظومة المراقبة في مجال الصيد البحري.
- مواصلة حماية المناطق الساحلية من الصيد العشوائي
- الانطلاق في حماية وإعادة تهئية ميناء الصيد البحري بصيادة بكلفة 25 م د

برنامج المياه:

تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بـ **656.4 م د**. وستمكن هذه الإعتمادات من إنجاز تدخلات ذات صبغة تنموية (258.9 م د) ومواصلة إنجاز مشاريع استثمارية (397.4 م د).

وتتمثل أهم برامج التدخلات ذات الصبغة التنموية في ما يلي:

- تقديم تشجيعات بعنوان منح استثمار في قطاع المياه بكلفة تبلغ 16 م د.
- برنامج ضخ المياه بكلفة تبلغ 25 م د.
- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك من خلال البرامج المتعلقة بتزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشرب على غرار:
- * مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشرب الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية ومشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بكل من ولايتي باجة وبنزرت.
- * المشروع الخاص لتدعيم الموارد المائية بكلفة 237 م د
- * مواصلة إنجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات (القسط الأول 50 ألف م³/يوم)

- * مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس (القسط الأول 100 ألف م³/يوم).
- * دعم الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بـ 5 م د بعنوان إحالة بعض المنظومات المائية المعقدة التابعة للمجامع المائية.
- * مواصلة مشروع مرفأ تونس المالي بالحسيان
- * مواصلة مشروع تحسين مردودية الشبكات المائية بالوسط والجنوب التونسي.
- * مواصلة برنامج مجابهة ذروة استهلاك الماء الصالح للشرب خلال الفترة الصيفية بكلفة تبلغ 51 م د.

وتتمثل أهم مشاريع الاستثمار في:

- مواصلة مشروع صيانة المنظومات المائية في مجال الري والماء الصالح للشرب.
- مواصلة مشروع سد ملاق العلوي بكلفة تقدر بحوالي 277 م د بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (167 م د).
- مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة السفلى 2 لوادي مجردة بكلفة محينة تقدر بحوالي 254.4 م د بمساهمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (198.9 م د).
- مواصلة مشروع صيانة السدود الجبلية.
- مواصلة مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة وتحديث قنال مجردة- الوطن القبلي بكلفة محينة تقدر بحوالي 301.5 م د بمساهمة من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة تعليية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفيضانات ومشروع ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب.
- مواصلة انجاز مشاريع خزان السعيدة وخزان القلعة الكبرى وقناة التحويل السعيدة-بلي وخزان القلعة الكبرى بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الاسلامي للتنمية.
- الانطلاق الفعلي في انجاز سد خلاد وسد الرغاي بكلفة محينة تبلغ 393.4 م د بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي بكلفة محينة قدرها 47 م د ممول من طرف البنك الألماني لإعادة الإعمار.

- الانطلاق الفعلي في إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة U2 بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- الانطلاق الفعلي في مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة U1+M بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع تعويض الأبار العميقة جدا بالجنوب التونسي بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بكلفة تقدر بحوالي 190 م د ويمتد المشروع على 6 سنوات ابتداء من سنة 2022.
- مواصلة برنامج إحداث وتهئية المسالك الفلاحية بالمناطق السقوية العمومية بكامل ولايات الجمهورية.
- مواصلة مشروع مجابهة الكوارث الطبيعية.
- إحداث 34 بئرا تعويضية و16 بئرا عميقة للماء الصالح للشرب و9 أبار عميقة للري و28 بئرا مراقبة.
- مواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة (المرحلة الثانية) على مساحة 2800 هك وإعادة تهئية قنال العروسية بولاية منوبة وكذلك تهئية المنطقة السقوية بسيدي ثابت بأريانة بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة برنامج إعادة تهئية قناة العروسية الفرع الجنوبي من ولاية منوبة بكلفة تبلغ 75 م د بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع تثمين المناطق السقوية العمومية بكلفة محينة تبلغ 152.3 م د ممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية بولايات الوسط (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد). وتتمثل أبرز مكونات هذا المشروع في إعادة تهئية وتعصير المناطق السقوية على مساحة 9000 هك وإعادة تهئية وتعصير المسالك الفلاحية على طول 32 كم والتركيز على مراحل الانتاج وما بعد الانتاج بما في ذلك التزويد والترويج والتحويل بتشريك كل المتدخلين في القطاع.
- مواصلة مشروع تكثيف المناطق السقوية لإعادة تهيتها وتحسين استغلالها على مستوى شبكات الصرف والتجفيف واحداث مسالك فلاحية ممول عن طريق البنك العالمي بكلفة 411 م د ينجز على مدى 6 سنوات (2019-2024) ليشمل 6 ولايات وهي: جندوبة وباجة وسليانة وبنزرت ونابل وصفاقس.
- إحداث مناطق سقوية جديدة وتهئية 1731 هك من المناطق السقوية الموجودة إلى جانب أعمال الصيانة والتعهد التي تهم محطات الضخ وشبكات الري وقنوات التجفيف وكذلك جهر الأودية.

- مواصلة إنجاز مشروع تجميع استغلال المياه المعالجة في الميدان الفلاحي.
- إنجاز 6 أنظمة مائية جديد لفائدة 14235 ساكنا وتهيئة 19 نظاما مائيا قديما لفائدة 34771 ساكنا بكامل ولايات الجمهورية بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية.
- الانطلاق الفعلي في تنفيذ برنامج تحويل فائض المياه من الشمال إلى الوسط التونسي بكلفة جمالية تقدر بحوالي 2487 م د على امتداد 15 سنة وبتحويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ. ويحتوي هذا البرنامج على قسمين رئيسيين يتوزعان على عدة مشاريع. وسيتم في سنة 2024 الانطلاق الفعلي في المشروع الأول والمتمثل في إعادة تهيئة منظومة تحويل مياه سد سيدي البراق-بجاية لبلوغ طاقة التدفق القصوى بكلفة تناهز 103.6 م د.
- تدعيم وكالة التنقيب عن المياه باقتناء قطع غيار وفؤوس لحفر الآبار وأنابيب ومصفاة لإكساء الآبار بكلفة قدرها 1.8 م د.

برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:

- تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **149.2 م د** سترصد أساسا قصد:
- مواصلة المرحلة الثانية من مشروع التهيئة المندمجة للغابات الذي يتدخل في 72 منطقة غابية و 9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هكتار موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف بكلفة محينة تبلغ حوالي 71 م د.
 - مواصلة مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية بكلفة محينة تبلغ 53.2 م د بمساهمة البنك الألماني لإعادة الإعمار (46.5 م د) ومن أهم عناصره المحافظة على المياه والتربة وتهيئة المسالك الفلاحية والماء الصالح للشرب.
 - مواصلة برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكلفة محينة تبلغ 202 م د بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية.
 - إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعي (1976 هكتار) وصيانة الغراسات وتهيئة وتحسين المراعي (4800 هكتار) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (20509 هكتار) والقيام بأشغال الصيانة والتعهد (31650 هكتار) وإحداث منشآت لإصلاح وتعديل مجاري الأودية (625 وحدة) وكذلك فتح وصيانة المسالك الغابية (2497 كلم).
 - إنجاز برنامج تدعيمي بكلفة 1.3 م د لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.
 - إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج الغابات والخاصة بالمشاريع التالية:

- التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا
- التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان
- التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت
- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصيرين

برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:

تقدر الإعتمادات المبرمجة لفائدة هذا البرنامج بحوالي **14.12 م د** ستخصص أساسا لمواصلة إنجاز البرامج السنوية المتعلقة بـ:

- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي.
- اقتناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية وفلاحية.
- مواصلة تهيئة وتجهيز وتحديث مراكز ومعاهد التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.
- الإرشاد الفلاحي والتمكين الاقتصادي وتنمية المرأة الريفية بكامل الولايات.
- الانطلاق في تنفيذ مشروع التحول الرقمي للشبكة المعلوماتية الوطنية للفلاحة

برنامج القيادة والمساندة:

تقدر الاعتمادات المبرمجة له بحوالي **71.8 م د** ستخصص أساسا لـ:

- مواصلة تمويل التدخلات المنجزة من طرف وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.
- مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بقابس (المرحلة الثانية) وقفصة بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالشريط الحدودي لولاية قفصة مول عن طريق الوارد العامة للميزانية.
- مواصلة مشروع التنمية المندمجة بمعتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر على من ولاية صفاقس بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سليانة بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- مواصلة إنجاز عمليات التهيئة وصيانة المباني الإدارية وتدعيم وسائل العمل بالوزارة وهيكلها لجهوية من خلال اقتناء التجهيزات والمعدات ووسائل النقل الضرورية.
- هذا إلى جانب إنجاز عناصر بعض المشاريع في برنامج القيادة والمساندة:
- * مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالقصرين.
- * مشروع التنمية والنهوض بالمنظومات الفلاحية بزغوان.

- * مشروع التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت.
- * مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان.
- * المشروع المندمج للفلاحة الصغرى بالشمال الغربي الممول من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الصناعة والطاقة والمناجم

تتمثل أهداف مهمّة **الصناعة والمناجم والطاقة** في تنفيذ سياسة الحكومة قصد تنشيط الاقتصاد و دفع الاستثمار والتحكّم في الطاقة باعتباره محرّك من محركات النمو وذلك من خلال رصد إعتمادات ذات صبغة تنمويّة تقدر بـ **261.4 م.د** بعنوان سنة 2024 وموزّعة حسب القطاعات كالآتي:

- قطاع الطاقة: **113.3 م د**
- قطاع الصناعة: **146.7 م.د**
- قطاع المناجم: **1.4 م.د**

قطاع الطاقة:

تمّ رصد تدفّلات ذات صبغة تنموية في حدود **113.3 م.د** بعنوان سنة 2024 لتمويل قطاع الطاقة وذلك لتمويل البرامج والتدفّلات ذات الصبغة التنمويّة التالية:

- دعم دور الوكالة الوطنية للتحكّم في الطاقة قصد النهوض بالطاقات المتجدّدة وتحسين كثافة استهلاك الطاقة لفائدتها عبر تمويل جملة من برامج ترشيد استهلاك الطاقة و التدقيق الإجباري والدوري للطاقة من خلال رصد إعتمادات في حدود **1.3 م د،**

- تمّ اتخاذ عدّة إجراءات وتدابير في إطار الاستراتيجية الطاقية في أفق 2035 بهدف التخفيض في الكثافة الطاقية بنسبة 3% سنويا ممّا سيمكّن من إقتصاد 30% من استهلاك الطاقة في غضون سنة 2035 والنهوض بالطاقات المتجدّدة ليمثل الكهرباء المنتج من الطاقات المتجدّدة نسبة 30% من إجماليّ إنتاج الكهرباء في غضون سنة 2035 وذلك من خلال البرامج التالية:

❖ الترفيع في الاعتمادات المسندة لفائدة صندوق الانتقال الطاقى إلى حدود **52 م.د** وذلك لتمويل المشاريع المقتصدة للطاقة وتشجيع الاستثمارات المنجزة بعنوان تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة بغرض الاستهلاك

الذاتي بالنسبة للمنشآت المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض بالإضافة إلى تمويل عدة برامج من أهمّها برامج التحكّم في الطاقة في المساجد والبلديات وشبكة التنوير العمومي ومشروع استعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العمومية.

❖ مشروع استعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العمومية:

يندرج هذا المشروع في إطار عملية دعم الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائية باعتماد الطاقة الشمسية بالمباني العمومية التابعة للوزارات والمؤسسات العمومية وربطها بالشبكة وذلك للحدّ من الطلب لهذه الهياكل على الطاقة الكهربائية من الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبالتالي التقليل في فاتورة استهلاكها من الطاقة الكهربائية.

وتقدّر الحاجيات من الدفعات المقترحة لسنة 2024 بـ **52.0 م د** تموّل بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنمية في إطار قسط أول قصد تقليصه من الكلفة الجمليّة للمشروع المقدّرة بحوالي **112 م د**.

❖ برنامج النهوض بالنجاعة الطاقية في المباني العمومية:

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لتحقيق الانتقال الطاقوي ويهدف إلى استغلال الإمكانيات المتاحة لتحسين النجاعة الطاقية في المباني العمومية وذلك عبر تشخيص وتركيز نظم التحكّم في الطاقة بما يمكّن من تطوير أداء أنظمة التنوير والتدفئة والتكييف بالوزارات والمؤسسات العمومية.

وتقدر الحاجيات من الدفعات المقترحة لسنة 2024 بـ **8.0 م د** تموّل بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنمية في نطاق قسط أول من الكلفة الجمليّة للمشروع المقدّرة بحوالي **50 م د**.

قطاع الصناعة:

تم رصد اعتمادات ذات صبغة استثمارية تقدّر بـ **146.7 م د** قصد دعم ودفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والنهوض بالاستثمار الصناعي ومن أهم المشاريع والبرامج نذكر:

- معاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لاستعادة نسق نشاطها والمحافظة على ديمومتها وقدرتها التشغيلية بما يمكّنها من استعادة توازناتها

المالية وذلك من خلال مواصلة تمويل صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود **9.0 م.د.**

- مواصلة دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة العاملة في المجال الصناعي عبر تيسير حصولها على التمويلات البنكية اللازمة لإنجاز استثمارات الإحداث والتوسعة وذلك من خلال مواصلة تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط مئوية بالنسبة للقروض المسندة من قبل البنوك والمؤسسات المالية من خلال رصد اعتمادات في حدود **3.5 م.د.**

- رصد اعتمادات في حدود **25 م.د** بصندوق التطوير واللامركزية الصناعية لدعم المستثمر الجديد ومساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة،

- رصد منح في حدود **9.0 م.د** لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلن من خلال توفير منح لفائدة المصدر الناشئ ومنح لتشجيع تصدير زيت الزيتون المعلن في عبوات لا تتجاوز سعتها 3 لترات.

- دعم وتطوير برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية عبر توفير مساعدات مالية لإعادة الهيكلة من خلال تمويل استثمارات مادية وغير مادية بالإضافة إلى توجيه برنامج التأهيل نحو التشجيع على الاستثمار في التجديد والابتكار ودعم الصناعة الذكية.

- رصد إعتمادات بعنوان التدخلات لمزيد تفعيل دور المراكز الفنية القطاعية عبر مواصلة دعم النسيج الصناعي ومروره من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعرية إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية وحث المؤسسات لتحسين قدراتها الإنتاجية والتنافسية.

- رصد إعتمادات في حدود **2.4 م.د** لتطوير البنية التحتية الصناعية بالجهات الداخلية وإحداث جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة والفضاءات الصناعية بالمناطق الداخلية.

- تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعية في مجال التهيئة وإعادة التهيئة للمناطق الصناعية عبر رصد إعتمادات في حدود **5 م.د.**

- مواصلة دعم مجهود الدولة في توفير بنية تحتية تكنولوجية مما يساعد على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عالية وذلك من خلال تمويل أشغال التهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها في حدود **7.5 م.د.**

قطاع المناجم:

رصد إعمادات في حدود **1.4 م د** لمواصلة دعم تدفلات الديوان الوطني للمناجم قصد مزيد استقطاب المستثمرين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي من خلال تحسين البنية الأساسية الجيولوجية وتوفير المعلومة والترويج لمكامن الموارد المعدنية وذلك من خلال إنجاز البحوث والتخريط الجيولوجي والقيام بالبحوث المنجمية والترويج لها.

التجارة وتنمية الصادرات

سيتم خلال سنة 2024 مواصلة الجهود لدعم قطاع التجارة وتنمية الصادرات من خلال رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية قدرها **18.0 م د. وسيتم** تخصيصها أساسا لتمويل المشاريع التالية:

- استكمال إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية بين قردان (**1.8 م د**)؛
- تدخلات لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان دعم مشاركة العارضين التونسيين في مختلف المعارض والتظاهرات (**10 م د**): معارض وتظاهرات، **1 م د**: النهوض بالصادرات **0.4 م د** تجهيزات إدارية ومعدات اعلامية)؛
- إنجاز دراستان الأولى متعلقة بإحداث قاعدة تجارية بباجة والثانية متعلقة بمراجعة المخطط المديرى لمسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري باعتمادات دفع قدرها **326 أ د**؛
- دراسات ومسوحات لفائدة المعهد الوطني للاستهلاك باعتمادات دفع قدرها **0.3 م د**؛
- مواصلة إنجاز مشاريع بناء الإدارات الجهوية للتجارة بكل من بنزرت والقصرين وسليانة وبن عروس ومدنين باعتمادات دفع قدرها **1.9 م د**.

تكنولوجيات الاتصال

تهدف مهمة تكنولوجيات الاتصال خلال الفترة القادمة إلى العمل على تكريس مقومات التحول الرقمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال

السعي إلى الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية من أجل توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الرقمية وذلك:

- بتمكين كافة الفئات الاجتماعية مهما كان النوع الاجتماعي المستهدف وفي جميع المناطق من النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة من أجل ضمان الإدماج الاجتماعي والتقليص من الفجوة الرقمية بما يساهم في تحسين جودة حياة المواطن،
- بإرساء إدارة إلكترونية تسدي خدمات إدارية رقمية سريعة ذات جودة وكلفة معقولة، لفائدة المؤسسات والأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليص من الوثائق المطلوبة واستغلال الترابط البيني بين مختلف المنظومات والتطبيقات لمختلف نظم المعلومات لمختلف الهياكل.

وفي ذات السياق، أولى المخطط الاستراتيجي "تونس الرقمية 2025" أهمية بالغة لتبسيط الإجراءات ورقمنتها من أجل إرساء إدارة رقمية ناجعة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسسة.

ويهدف المخطط إلى جعل تونس قطبا تكنولوجياً إقليمياً ودولياً من خلال إحكام توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة لخدمة مختلف القطاعات الاقتصادية والاستفادة منها لدعم القدرة التنافسية وتعزيز الإنتاجية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتوفير فرص التشغيل، والترفيح في مساهمة قطاع تكنولوجيات الاتصال في الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل قطاع تكنولوجيات الاتصال آلية أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسيلة فعالة لمجابهة الأزمات بالبلاد، وقد تجلّى ذلك خاصة خلال جائحة كورونا حيث ساهم القطاع في إيجاد الحلول الكفيلة والناجعة في وقت قياسي لتأمين استمرارية المرافق العمومية ومعاوضة مجهود الدولة في مجابهة انتشار هذا الوباء من خلال تطوير مختلف الوسائط والتقنيات المرتبطة بالإنتاج وإسداء الخدمات بالسرعة والنجاعة التي يقتضيها الوضع الصحي على غرار العمل والتعلم والتسوّق عن بعد وتحويل الأموال عبر محفظة إلكترونية أو موزّع آلي للأموال، هذا فضلا عن التقليص من الإجراءات الإدارية لتمكين المواطن من الانتفاع بأوفر عدد ممكن من الخدمات الإدارية على الخط.

وعلى هذا الأساس، تمّ ضبط استراتيجية مهمة تكنولوجيات الاتصال في إطار برنامج الإصلاحات الكبرى للحكومة وأخذاً في الاعتبار للرؤية الاستراتيجية لتونس في أفق 2035

المتعلقة بالتنمية الرقمية وكذلك تعهدات الدولة التونسية على المستوى الدولي في مجال التنمية المستدامة والتحول الرقمي.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية التي تركز عليها المهمة وذات العلاقة بالمرحلة القادمة (2024-2026) فيما يلي:

- 1- مراجعة الأطر التشريعية للرقمنة وحوكمة القطاع،
- 2- الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي،
- 3- تطوير البنية التحتية الرقمية،
- 4- التحول الرقمي للإدارة،
- 5- أمن الفضاء السيبراني الوطني،
- 6- الحوكمة القائمة على البيانات وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي،
- 7- تطوير الكفاءات ونشر الثقافة الرقمية،
- 8- تطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة،
- 9- التعاون الدولي في خدمة الرقمنة،
- 10- الاتصال وإدارة التغيير لنشر الثقافة الرقمية.

هذا وسيتم في سنة 2024 رصد نفقات ذات صبغة تنموية تقدر بـ **79.4 م د** (بعنوان اعتمادات الدفع) لمواصلة إنجاز البرامج والمشاريع المبرمجة والتي تتعلق أساسا بـ:

❖ برنامج التنمية الرقمية:

- 1- **المشاريع المبرمجة في إطار القرض المبرم مع البنك الإفريقي للتنمية** بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية وذلك بترسيم اعتمادات في حدود **17 م د** والتي تتعلق بالمحاور الاستراتيجية التالية:

✓ محاور البنية التحتية الرقمية والخدمات الشاملة:

- مشروع تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية Edunet 10

- مشروع الشبكة الإدارية المندمجة عدالة RNIA IV

✓ محاور الحكومة الإلكترونية: حيث تتمثل أهم المشاريع في:

- مشروع إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن،

- مشروع تأهيل منظومة الحالة المدنية.
- مشروع إرساء وتركيز منظومة الخلاص الإلكتروني للطلب العمومي.
- مشروع تركيز بوابة موحدة للخدمات الإلكترونية.
- مشروع تركيز نظام مندمج للبريد التونسي (Solution Informatique de Gestion (Intégrée).
- مشروع تأهيل نظام التصرف في الموارد البشرية للوظيفة العمومية
- مشروع وضع وتركيز المنظومة الوطنية للترباط البيني بين نظم المعلومات الوطنية.
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Consulat)
- مشروع إرساء الحوسبة السحابية الوطنية لوزارة الداخلية.
- تركيز منظومة بوابة العدالة (Portail de la Justice)
- تركيز منظومة السجل العدلي.
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Visa)
- اعداد المرجعية الوطنية للعناوين.
- تعزيز البنية التحتية لمشروع ء-هوية.
- إقتناء آلية للتحقق من وثوقية الوثائق اللامادية.
- دعم ومساندة متابعة جودة نظم المعلومات والخدمات الرقمية

2- المشاريع الممولة عن طريق القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ 30 جانفي 2020 للمساهمة في تمويل برنامج الحوكمة الإلكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية باعتمادات دفع تقدر بـ 25.6 م د. والذي يهدف إلى تأمين النفاذ العادل إلى مجموعة من الخدمات الاجتماعية والتربوية وتقريب الخدمات العمومية الرقمية وفق مقاربة أحداث الحياة. حيث يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تعميم شبكة الأنترنت عالية التدفق بالمؤسسات التربوية بما من شأنه أن يساهم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بهدف النفاذ إلى منصات التعليم والتكوين عن بعد وغيرها من الخدمات الرقمية.

- تعزيز رقمنة القطاع الاجتماعي خاصة عبر تطوير برنامج الأمان الاجتماعي وتعزيز منظومة المعارف الاجتماعي والترابط البيئي لضمان التحول الرقمي للخدمات وضمان نجاعتها وسرعتها. كما سيتمكن هذا المشروع من تحديث أنظمة الضمان الاجتماعي والخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين والمنافع المرتبطة بها لتحسين الخدمة العمومية.

- تقريب الخدمات من خلال إحداث وتركيز "دور الخدمات الرقمية" حيث تم في هذا الإطار برمجة إحداث ما لا يقل عن 69 دار خدمات رقمية.
- إحداث مقياس دوري لجودة الخدمات العمومية الرقمية.

وتتعلق أهم المشاريع خاصة بمحور البنية التحتية الرقمية وتركيز أنظمة الترابط البيئي والمعارف القطاعي، وتتمثل أهم المشاريع التي هي حاليا بصدد الإنجاز في:

- اقتناء وتركيز نظام معلوماتي متكامل للإدارة العامة للديوانة التونسية،
- اقتناء معدات إعلامية لفائدة السجل الوطني للمؤسسات،
- توفير وتركيز معدات السلامة الكهربائية للشبكة وتحديث البنية التحتية wifi في وزارة الشؤون الاجتماعية،
- تركيز الشبكة الخارجية ذات التدفق العالي Outdoor للمدارس 10 Edunet،
- تركيز الشبكة الداخلية 1600 Indoor ،
- تطوير البنية التحتية التكنولوجية لمركز تخزين البيانات لوزارة التربية ودمجها في Cloud National،
- صفقة بالتفاوض المباشر لتوزيع بطاقات LABES et AMEN،
- تصميم وتنفيذ خدمات الترابط البيئي لفائدة الشؤون الاجتماعية،
- تطوير منصة الرقمنة للامتحانات الوطنية،
- تحسين رقمنة الخدمات الدراسية ومسار إدارة الطلاب،
- القبول الفني لمواقع LAN وWAN،
- المساعدة الفنية لتنفيذ مشاريع AMOA Transverse Govtech،
- اختيار مكتب تصميم وتنفيذ بارومتر الخدمات الإلكترونية (2022-2023-2024)،
- تصميم وتطوير منظومة معلوماتية لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية SI Pension CNRPS،

3- مشاريع تنمية القطاع الممولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتمادات دفع تقدر بـ 30 م د:

✓ تخصيص اعتمادات في حدود 14.8م د لتمويل مشاريع محور البنية التحتية الرقمية والخدمات الشاملة والمتمثلة أساسا في:

- مشروع تغطية المناطق البيضاء ذات السعة العالية بشبكة الاتصالات ذات السعة العالية،
- مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة 2 RNIA II،
- مشروع منظومة مراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة "المركز العملياتي للشبكات NOC"،
- مشروع الشبكة الإدارية لتراسل المعطيات لفائدة الجماعات المحلية "بلديات" RNIA III،
- مشروع إنجاز شبكة ألياف بصرية ولاسلكية خارجية باثنتي عشر (12) مركبا جامعا وتسعة عشر (19) معهدا عاليا للدراسات التكنولوجية والقبول الفني لهاته الشبكة،
- مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية INIG،
- مشروع هيكل المفتاح العمومي الخاص بوزارة الدفاع الوطني PKI،
- البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية للهيكل العمومية،

✓ **برمجة اعتمادات في حدود 13.7 م د لمشاريع محور الحكومة الإلكترونية:**

- مشروع توسعة البنية التحتية الخاصة بمنصة المنظومة الوطنية "عليسة"،
- مشروع البوابة الوطنية للإعلام القانوني،
- تركيز البريد الإلكتروني للمواطن،
- مشروع تركيز حلول إمضاء الكتروني قطاعية،
- إرساء آليات العمل التشاركي في الإدارة،
- مشروع المنظومة الوطنية للترابط البيئي بين نظم المعلومات الوطنية.

✓ **برمجة اعتمادات تقدر بـ 1.4م د لإنجاز مشاريع محور الاقتصاد الرقمي من أهمها:**

- مشروع تركيز علامة الثقة لمواقع التجارة الإلكترونية.
- تخصيص اعتمادات في حدود 0.2 م د لإسناد جائزة رئيس الجمهورية للتميز الرقمي،
- تخصيص مبلغ قدره 1.0 م د للتكفل بمعاليم تسجيل براءات الاختراع لفائدة المؤسسات الناشئة،
- تخصيص اعتمادات في حدود مبلغ 0.1 م د لمشروع النهوض بالسياحة البديلة

❖ برنامج القيادة والمساندة:

✓ مشاريع التنمية المبرمجة لسنة 2024 على الموارد العامة لميزانية الدولة

بإتمادات دفع قدرها 6.7 م د:

- بناء مبيت جامعي لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس.
- تهيئة مقر الوزارة بنهج أنقلترا.
- توسعة المدرسة العليا للمواصلات بتونس.
- توسعة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس.

السياحة

ستواصل الجهود في سنة 2024 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي وتطوير قطاع الصناعات التقليدية. وقد تم للغرض رصد اعتمادات في حدود (94.2 م د) تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة (55.1 م د) والديوان الوطني للصناعات التقليدية (10.5 م د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د) وصندوق حماية المناطق السياحية (10 م د).

تتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة السياحة في:

- برنامج الدعاية والنشر (51.6 م د): يختص بالنهوض بصورة تونس السياحية، ويتم ذلك عن طريق مختلف الوسائل الدعائية وخاصة منها الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك والترويج للمنتجات ذات القيمة المضافة.
- مشاريع للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية (10.7 م د): لتطوير المؤسسات الحرفية وتحسين جودة المنتج وتعزيز نسبة مساهمة القطاع في الصادرات.
- تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د): برامج إشهارية وترويجية في الداخل والخارج بهدف تحسين المنتج التونسي.
- حماية المناطق السياحية (10 م د): برامج تتعلق بالنظافة والتطهير والعناية بالمحيط السياحي وتجميله.

التجهيز والإسكان

سيتم خلال سنة 2024 مواصلة الجهود لدعم نسق انجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرق كما سيتم مواصلة إيلاء الأهمية لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي وإعطاء الأولوية لمشاريع حماية المدن من الفيضانات وصيانة المنشآت المائية، بالإضافة إلى برامج السكن الاجتماعي وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية الكبرى قصد تحسين ظروف العيش بها.

وستمكن النفقات ذات الصبغة التنموية المرصودة والمقدرة بـ **1780.1 م د** من استكمال ومواصلة الأشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق الفعلي في تنفيذ عدّة برامج ومشاريع جديدة بعد استكمال الدراسات وتحرير حوزتها العقارية.

1- أهمّ المشاريع والبرامج المتواصلة:

ستعطي ميزانية الدولة لسنة 2024 الأولوية للمشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية قصد إتمام إنجازها في الآجال واحترام تعهدات الدولة في هذا المجال وفقا للمشاريع والبرامج التالية:

❖ الطرق والجسور:

- مواصلة إعداد الدراسات الخاصة بالطرق المتعلقة بإنجاز وصلات طرق سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة وكذلك القيام بدراسة بعض الطرق المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل الجهات المعنية.
- مواصلة إنجاز مشروع بناء الطريق 20^x بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كلم.
- مواصلة إنجاز الطريق 4^x بين الطريق X والطريق 20^x.
- مواصلة برنامج إقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار:
 - الطريق السيارة في إتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة (جزء تونس-جلمة).
 - الطريق الحزامية للعاصمة 20^x.
- مواصلة إنجاز برنامج الطرق المهيكلية للمدن والذي يتمثل في:
 - إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس، بناء منشأة على مستوى الطريق الجهوية رقم 82.
 - تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم.
 - تهيئة منعرج جرجيس بطول 20,8 كلم.
 - مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقلبية بطول 60 كلم:

- ◀ القسط الأول: * نابل - قرية بطول 28 كلم.
- ◀ القسط الثاني: * قرية - منزل تميم بطول 23 كلم.
- *منزل تميم- قلبية بطول 9 كلم.
- * منعرج قرية.

- مواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة.

- مواصلة انجاز أشغال مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة الذي يتمثل في **الطريق السيارة تونس - جلمة** على مسافة 186 كلم حيث تم تحرير الحوزة العقارية لهذا المشروع بنسبة كبيرة. وقد تم إعطاء الاذن ببداية الأشغال من قبل السيد رئيس الجمهورية في 06 ديسمبر 2022. ويتضمن هذا المشروع إنجاز:

- 9 محولات
 - 22 ممرا تحتيا و66 ممرا علويا.
 - 14 منشأة مائية كبرى لتصريف المياه السطحية.
 - 4 محطات إستراحة بكل جانب من الطريق السيارة على مستوى مدن الفحص والشبيكة والسبيخة وحاجب العيون.
 - مضاعفة 16 كلم من الطرقات لربط مدينة الفحص بهذه الطريق السيارة.
- وقصد الإسراع في التنفيذ، تم تقسيم مشروع الطريق السيارة تونس - جلمة إلى 8 أقساط موزعة كما يلي:

❖ 4 أقساط أولى بطول 87 كلم بين تونس والسبيخة منها وصلة الربط بمدينة

الفحص بطول 16 كلم على النحو التالي :

- قسط 1: تونس - زغوان بطول 26 كلم
- قسط 2: زغوان - الفحص بطول 7 كلم + 16 كلم (2*2)
- قسط 3: الفحص - الناظور بطول 27 كلم
- قسط 4: الناظور-السبيخة طول 27 كلم

❖ 4 أقساط ثانية بطول 99 كلم وتتمثل في:

- قسط 5: السبيخة- القيروان بطول 29 كلم
- قسط 6: القيروان- حفوز بطول 29 كلم
- قسط 7: حفوز- وادي زرود بطول 21,4 كلم
- قسط 8: وادي زرود- جلمة بطول 19,6 كلم.

- مواصلة أشغال مشروع **بناء جسر بنزرت** بكلفة محين تقدر بـ **1040 م د** والذي يشمل المكونات التالية:

- إنجاز وصلة مضاعفة بطول 11 كلم لربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة.
- بناء محول على مستوى الطريق السيارة والطريق الوطنية رقم 8.
- بناء محول على مستوى جرزونة الجنوبية والقطب التكنولوجي.
- بناء محول على مستوى جرزونة الشرقية ومنزل عبد الرحمان.
- بناء محول على مستوى الطريق الوطنية رقم 11.
- كما ينتظر الانطلاق الفعلي في بناء جسر قار بطول 2 كلم وبعلو 56 مترا سنة 2024.

- مواصلة أشغال مشروع **ربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة 11** الذي يتمثل في إنجاز وصلة بطول 55 كلم منها قسط يمر عبر الطريق الوطنية رقم 19.

- مواصلة أشغال مشروع **توسيع المدخل الجنوبية للعاصمة** إلى 4*2 مسالك موزع على 5 أقساط بولايي تونس وبن عروس وإقامة منشأة فنية بطريق المخرج الغربي للعاصمة على مستوى التقاطع مع الطريق الجهوية رقم 39 (محول بن دحة).

- استكمال أشغال إنجاز مشروع **مضاعفة الطريق الرومانية بمدنين** (الطريق الجهوية رقم 117) على مسافة 7,5 كلم باعتبار مضاعفة الجسر الحالي بطول 160 مترا خطيا.

- استكمال أشغال بناء طريق على سفح الجبل بطول 2,5 كلم على مستوى الطريق الجهوية رقم 128 **لربط مدينة قريص بشبكة الطرقات** وفك عزلتها.

- مواصلة بناء 31 جسرا بطول إجمالي قدره 4260 مترا خطيا موزعة على 20 ولاية.

- استكمال تهيئة وتعبيد مسلكي المغيلة وجبل سمامة بالقصرين بتكلفة قدرها **20.0**

م د

- استكمال إنجاز أشغال تهيئة **الطريق الحزامية لمدينة تالة بالقصرين** بتكلفة جمالية قدرها **11.0 م د**.

- مواصلة أشغال ربط المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان بشبكة الطرقات وبميناء جرجيس والذي يشمل بالخصوص إنجاز **منعرج بن قردان** المتمثل في طريق حزامية مضاعفة حول بن قردان من الجهة الشمالية على طول 9 كلم.

- مواصلة برنامج **تهيئة شبكة الطرق المرقمة** على مسافة 321,8 كلم موزعة على 12 ولاية وهي: ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس والقيروان والقصرين وتطاوين وتوزر بتكلفة جمالية قدرها **245.0 م د.** وفي جانب آخر سيتواصل التعهد بأشغال:
 - تهيئة الطريق الحزامية لمدينة الفحص على مسافة 3 كلم بكلفة قدرها 15 م د.
 - تهيئة الطريق المحلية رقم 661 بين الجميلات والروحية بولاية سليانة على مسافة 24,5 كلم وبتكلفة قدرها 7 م د.
- مواصلة إنجاز برنامج **تهيئة الطرق المرقمة** حصة أولى ذات أولوية بطول 84,9 كلم موزعة على ولايتي الكاف والمهدية بتكلفة جمالية قدرها **131 م د.** (تهيئة الطريق الجهوية رقم 173 بالكاف بطول 45 كلم والبقية تتمثل في تهيئة 40 كلم لفائدة ولاية المهدية).
- مواصلة إنجاز برنامج **تدعيم الطرق المرقمة** حصة أولى ذات أولوية بطول 197,7 كلم موزعة على 6 ولايات من ضمن حوالي 860 كلم مقترحة وتهم أشغال تدعيم الطريق الجهوية رقم 123 بقفصة بطول 15 كلم وأشغال تدعيم الطريق الجهوية رقم 43 بنابل بطول 43 كلم. إضافة إلى 103,7 كلم موزعة على ولايات المنستير وصفاقس وقفصة وتطاوين.
- مواصلة إنجاز **القسط الأول والثاني من البرنامج الخاص بتهيئة المسالك الريفية** الذي يهم تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على جل الولايات بتكلفة جمالية قدرها **336 م د.**
- استكمال إنجاز برنامج **تهيئة مسالك ريفية** المتمثل في تهيئة مسالك ريفية بولايات:

القصرين	8 مسالك حدودية	بطول 50 كلم	بتكلفة 15.0 م د
جندوبة	6 مسالك	بطول 27 كلم	بتكلفة 12.5 م د
قفصة	3 مسالك	بطول 80 كلم	بتكلفة 20.0 م د

- مواصلة برنامج **تهيئة وتطوير شبكة الطرق المرقمة لسنة 2021:**
 - يتعلق البرنامج بتهيئة 43,5 كلم من الطرق المرقمة موزعة على 3 ولايات بتكلفة جمالية قدرها **42.5 م د.** ويتمثل البرنامج فيما يلي:
 - تطوير الطريق المحلية رقم 970 بمدنين الرابطة بين الطريق الجهوية رقم 971 والطريق المحلية رقم 115 بطول 30,5 كلم (من النقطة الكيلومترية عدد 20 إلى

النقطة الكيلومترية عدد 50,5) وبتكلفة قدرها **30.0 م د** وهي طريق ذات أهمية للربط مع جزيرة جربة عبر مدينة جرجيس.

- تهيئة مدخل المنطقة الصناعية سيدي التومي بني خلاد بولاية نابل بتكلفة قدرها **7.0 م د**.

- تهيئة مدخل المنطقة الصناعية بمدينة حاجب العيون بالقيروان والقيام بربطها بالطريق الوطنية رقم 3 بطول 4 كلم وبتكلفة قدرها **3.5 م د**.

- تهذيب الطريق الجهوية رقم 86 بمدينة حاجب العيون بالقيروان بطول 9 كلم وبتكلفة قدرها **2.0 م د**.

- مواصلة **برنامج تهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2022**:
يتمثل البرنامج في تهيئة 230,6 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 5 ولايات وهي: سليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقفصة بتكلفة قدرها **234.6 م د**.

- مواصلة **برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2022**:
يتمثل البرنامج في تدعيم الطريق الجهوية رقم 204 بقرقنة وبصفاقس بطول 5 كلم (من النقطة الكلم 15 إلى النقطة الكيلومترية 20) وبتكلفة جمالية قدرها **5.0 م د**.

- مواصلة **برنامج الطرقات المهيكلية للمدن لسنة 2022**:
يتمثل البرنامج في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين مدينة النفيضة ومدينة القيروان بـ 2*2 مسالك بطول قدره 56 كلم بتكلفة قدرها **199.0 م د**.

- مواصلة **برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2022**:
يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته **26.5 م د** في ما يلي:

▪ بناء 3 جسور علوية على الطريق الحزامية اكس 20 (جسر على مستوى مسلك الشابي بولاية أريانة وجسر على مستوى مسلك الشنوة وجسر على مستوى جبل عمار بولاية منوبة) بتكلفة جمالية قدرها **17.5 م د**.

▪ مضاعفة الطريق المحلية رقم 525 الرابطة بين الطريق المحلية رقم 458 والطريق الحزامية اكس 20 إلى 2*2 مسالك بطول 1,5 كلم مع مضاعفة جسر على قنال وادي مجردة بتكلفة جمالية قدرها **9.0 م د**.

- مواصلة **برنامج بناء جسور لسنة 2022**:
ويهم مواصلة انجاز **برنامج بناء 10 جسور** بـ 5 ولايات وبطول قدره 81,4 متر خطي وبتكلفة جمالية قدرها **22.5 م د**.

- مواصلة **برنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2022** :

يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته الجمالية **24.5 م دفي** ما يلي:

- صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات تونس ومنوبة ونابل وسوسة وصفاقس بتكلفة قدرها **7.0 م د.**
- اصلاح مسار الطريق الوطنية رقم 11 بولاية باجة على مستوى النقطة الكيلومترية عدد 136 بعمدون وبتكلفة قدرها **2.5 م د.**
- التنوير بالطاقة الشمسية لبعض النقاط الخطرة بمختلف الجهات بتكلفة جمالية قدرها **7.0 م د.**
- معالجة 30 نقطة سوداء أين تكثر حوادث الطرقات بمختلف الجهات بتكلفة جمالية قدرها **8.0 م د.**

كذلك سيتم خلال سنة 2024 مواصلة إنجاز العديد من البرامج والمشاريع الطرقية الكبرى التي تم ترسيمها بميزانية سنة **2023** والتي تتمثل فيما يلي:

- برنامج اقتناء أراضي خاصة بشبكة الطرقات السيارة لسنة 2023:

يتمثل البرنامج في مواصلة اقتناء الأراضي والعقارات لفائدة مشاريع الطرقات السيارة بتكلفة جمالية قدرها **25.0 م د.** منها **20.0 م د** لفائدة مشروع الطريق السيارة بوسالم - الحدود الجزائرية : جزء بوسالم- فرنانة على طول 39 كلم.

- اقتناء أراضي لفائدة مشاريع الطرقات المهيكله للمدن بتكلفة قدرها **6.5 م د.**

- برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2023:

يتمثل هذا البرنامج في ربط الميناء المالي الحسيان بشبكة الطرقات على طول قدره 0,8 كلم بتكلفة قدرها **7.5 م د.**

- برنامج تهيئة المسالك الريفية لسنة 2023:

يتمثل في تهيئة مسلك يوغرطة بولاية الكاف بطول 7,5 كلم بتكلفة قدرها **5.4 م د** باعتبار تكاليف التنوير العمومي.

كما ينتظر استكمال **انجاز البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور لسنة 2023** الذي يتمثل فيما يلي:

< الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية:

يتعلق بصيانة 77 مسلك ريفي بطول جملي قدره 410 كلم بـ 23 ولاية وبتكلفة جمالية قدرها **60.0 م د.**

< الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة:

يتمثل في صيانة 453 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 223 كلم تغليف بالخرسانة الإسفلتية وإصلاح أجزاء متضررة من الطرقات و230 كلم تغليف سطحي و147,3 كلم تثبيت لحواشي الطريق و360 كلم شحن لحواشي الطرقات المرقمة، و1087,4 كلم تشوير عمودي وأفقي ووضع زلاقات أمان وجهر وتنظيف و285570 متر مربع سد الحفر بالطرقات. وتبلغ التكلفة الجمالية لهذا البرنامج 150.0 م د.

- برنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2023:

يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته الجمالية 28.0 م د فيما يلي:

- بناء 5 ممرات علوية على مستوى القاصة كلم 4 بصفاقس بتكلفة 15.0 م د، وبتحويل من البنك الأوروبي للاستثمار في حدود 12.0 م د.
- صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات مختلفة بتكلفة قدرها 7.1 م د.

- تصريف مياه الأمطار على الطريق الوطنية رقم 5 بتكلفة قدرها 1.0 م د.
- تهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين المطوية وقابس (من النقطة الكيلومترية عدد 0,6 إلى النقطة الكيلومترية عدد 3,4) بطول 2,8 كلم (2*2 ممرات) بتكلفة جمالية قدرها 4.9 م د.

كذلك وفي نطاق مساندة شركة تونس الطرقات السيارة وقصد المحافظة على توازناتها المالية، تقرر رصد مبلغ قدره 250.0 م د خلال سنة 2024 للمساهمة في تسديد أقساط قروض خارجية تمّ توظيفها لإنجاز طرقات سيارة من ناحية، وخلص المقاولين من ناحية أخرى.

- حماية المدن من الفيضانات:

ستخصص نفقات الاستثمار المرصودة لفائدة برنامج حماية المدن من الفيضانات بعنوان سنة 2024 لإنجاز المشاريع التالية:

- استكمال برنامج حماية المدن من الفيضانات للمدن التالية: بنزرت وفوسانة بالقصرين والقصرين وتطاوين وأريانة ورواد ومطماطة الجديدة.
- كما سيتواصل إعداد الدراسة الاستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتكلفة محيطة قدرها 12.0 م د والتي تهدف إلى:
- تشخيص الوضعية الحالية لكل منشآت الحماية من الفيضانات.
- إعداد قاعدة معطيات جغرافية للمنشآت.

- إعداد خرائط للمناطق المهددة بالفيضانات.
- وضع إستراتيجية للحد من تأثيرات التغيرات المناخية.
- وضع خطة حماية وتدخّل قوامها سلم أولويات.

○ مواصلة إنجاز بقية المشاريع من برنامج حماية المدن من الفيضانات المرسوم

سنة 2020 والذي تبلغ تكلفتها الجمالية **323.0 م د** وهي التالية :

- حماية تونس الشمالية والشرقية من الفيضانات وتتمثل الأشغال في حماية مناطق رواد وسكرة والكرم الغربي والبحر الأزرق والمرسى والحوض الساكب لوادي قرب وروريش (النصر والمنازه وحي الخضراء والحي الأولمبي وأريانة العليا إلى البحيرة الشمالية لتونس). وتبلغ التكلفة الجمالية لهذا المشروع **205.0 م د** وذلك بعد إتمام إعداد الدراسات التفصيلية.
- إنجاز حماية وادي بقابس بعد إتمام الدراسات ويتمثل في تهيئة وادي قريعة وإنجاز معبرين بتكلفة جمالية قدرها **50.0 م د**.
- حماية مدن مدنين وغمراسن بتطاوين ووادي الطين بغنوش من ولاية قابس بتكلفة جمالية قدرها **17.0 م د**.
- مواصلة إنجاز مشروع حماية مدينتي أريانة ورواد من الفيضانات بتكلفة جمالية قدرها **23.0 م د**.
- مواصلة إنجاز مشاريع حماية مدن جمال وقفصة ونفطة والمعمورة وبني خيار والثكنة العسكرية والمناطق المجاورة لها بحامة قابس من الفيضانات بتكلفة جمالية قدرها **31.0 م د**.

○ مواصلة إنجاز برنامج حماية المدن من الفيضانات الممول من قبل البنك الدولي

بتكلفة جمالية قدرها **112.0 م د** وينقسم إلى قسطين:

- **القسط الأول** ويهم حماية مدينتي جرزونة ومنزل عبد الرحمان بولاية بنزرت بتكلفة قدرها **24.0 م د** ومدن بوعرقوب وتاكلسة وبوشراي وزاوية الجديدي وبني خلاد بولاية نابل بتكلفة قدرها **20.0 م د** ومدينتي بنان وقصيبة المديوني بولاية المنستير بتكلفة قدرها **17.0 م د**.
- **القسط الثاني** ويهم حماية مدينتي منزل بورقيبة وتينجة بولاية بنزرت بتكلفة قدرها **17.0 م د** ومدن الهوارية وأزمور وحمام الغزاز بولاية نابل بتكلفة قدرها **16.0 م د**، ومدن المنستير وخنيس وزاوية قنطش بولاية المنستير بتكلفة قدرها **18.0 م د**.

○ مواصلة انجاز 10 مشاريع لحماية 11 مدينة من الفيضانات مرسمة سنة 2022 وهي: المرقانية والقيروان والقصرين والطويرف ولمطة وزغوان والفحص والدهماني وبومرداس ورأس الجبل وبن قردان (قسط 2)، بتكلفة جمالية قدرها **79.0 م د.**

○ مواصلة **انجاز برنامج حماية المدن من الفيضانات المرسوم سنة 2023** بتكلفة إجمالية قدرها **124.6 م د** والمتمثل في:

• اقتناء أراضي لتحرير مسار منشآت الحماية لمدن ومناطق تونس الشمالية الشرقية والمكنين ولمطة وبنان وقصيبة المديوني وبن قردان ودوار هيشر بتكلفة **6.0 م د.**

✓ حماية مدينتي فوشانة والمحمدية من الفيضانات بتكلفة قدرها **10.0 م د.**

✓ حماية مدينة جرجيس من الفيضانات بتكلفة قدرها **5.0 م د.**

✓ حماية مدينة مرناق من الفيضانات بتكلفة قدرها **20.0 م د.**

✓ برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها **32.0 م د.**

- حماية السواحل من الانجراف البحري:

ينتظر خلال سنة 2024 استكمال انجاز الدراسات والمشاريع التالية:

○ دراسة المثال المديرى لأشغال الحماية والصيانة للشريط الساحلي بتكلفة قدرها **1.5 م د.** والتي تم ترسيمها ضمن **برنامج سنة 2021** الخاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري الذي تبلغ تكلفته الجمالية **3.5 م د.**

○ **دراسات وبرامج سنة 2022** الخاصة بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري البالغة تكلفتها الجمالية **5.0 م د** وتتمثل في:

* حماية كرنيش مدينة رفراف بولاية بنزرت من الانجراف البحري (إعادة تهيئة منشأة الحماية البحرية وتهيئة الرصيف المحاذي لها وإنجاز مدارج مؤدية إلى الشاطئ) بتكلفة قدرها **1.9 م د.**

* حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة رجيش-سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الأول) وذلك على مسافة 260 مترا لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها **3.0 م د.**

○ مواصلة إنجاز برنامج سنة 2023 الخاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جمالية قدرها **8.1 م د** والذي يتمثل في:

* تهيئة الرصيف بالحوض الخارجي المحاذي للميناء الترفيهي بالمنستير لحماية من الانجراف البحري بتكلفة قدرها **0.8 م د**.

* تهيئة حاجز الحماية الحجري بمنطقة رفراف (صونين) بولاية بنزرت للحماية من الانجراف البحري (إعادة تهيئة منشأة الحماية البحرية وتهيئة الرصيف المحاذي لها وإنجاز مدارج مؤدية إلى الشاطئ) بتكلفة قدرها **1.2 م د**.

* حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة رجيش-سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الثاني) وذلك على مسافة 11 كلم لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها **6.0 م د**.

- قطاع السكن الاجتماعي وتهذيب الأحياء السكنية الكبرى:

ينتظر خلال سنة 2024 مواصلة العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي انطلقت أشغالها في هذا المجال في السنوات السابقة ومن أهمها:

○ إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق والمتمثل في:

• إزالة المساكن البدائية بكافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة (حوالي 10000 وحدة).

• توفير مساكن اجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الاجتماعية (حوالي 20000 وحدة).

• تهيئة مقاسم فردية واجتماعية.

○ استكمال المراحل الأخيرة من إنجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 155 حيّا بـ 71 بلدية يقطنها قرابة 864,5 ألف ساكن. والذي إمتدّ إنجازها على مدى سنوات 2012 - 2024.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يتواصل **إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى** الذي انطلق سنة 2020 قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 160 حيّا بـ 99 بلدية يقطنها حوالي 780,7 ألف ساكن موزعة على 4 أقساط وبكلفة جمالية محينة تقدر بـ **671.0 م د** منها **72.7 م د** في شكل هبة ويمتدّ إنجازها على مدى سنوات 2020 - 2028.

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية:

✓ تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية للأحياء السكنية الكبرى التي تم تحديدها وذلك عبر:

- تعبيد حوالي 1252 كلم من الطرقات،
- مدّ حوالي 247 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة،
- مدّ حوالي 118 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
- مدّ حوالي 144 كلم من قنوات المياه الصالحة للشرب.
- تركيز حوالي 28584 نقطة إنارة عمومية،
- تحسين حوالي 14516 مسكنا،

✓ التجهيزات الجماعية وتتمثل في:

- بناء 50 فضاء متعدد الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي...)،
- البنية الاقتصادية: وذلك بإقامة 16 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

كذلك سيتواصل **إنجاز برنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة** قصد تهذيبها وتجديدها وتسهيل إدماجها اقتصاديا واجتماعيا بتكلفة محينة قدرها **50.0 م د** ويشمل هذا البرنامج:

- ◀ تهذيب البنية التحتية للأحياء العتيقة،
- ◀ تحسين الفضاءات العمومية والمسالك السياحية،
- ◀ تثمين الموروث الثقافي وتجديد المراكز العمرانية القديمة،
- ◀ دفع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتقليدية،
- ◀ تحسين السكن.
- ◀ وتنتفع بهذا البرنامج 10 بلديات وهي: سوسة - نفطة - القيروان - نابل - المنستير- رادس - قلبية - مدين - رأس الجبل - عوسجة.

- قطاع السكن:

ينتظر خلال سنة 2024 مواصلة إنجاز **برنامج المسكن الأول** حيث تم رصد اعتمادات قدرها **20.0 م د** خلال سنة 2023 وهو برنامج يهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل الذاتي في حدود 20 % من ثمن المسكن على ألا يتجاوز ثمن المسكن **220 أ د** دون اعتبار الأداءات. وتسند للمنتفع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2 % يسدد خلال مدة القرض ناقص مدة إمهال حددت بـ 5 سنوات.

وينتفع بهذه القروض العائلات التي يتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4.5 و12 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون.

- التهيئة العمرانية:

تعتبر التهيئة العمرانية من الركائز لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة وذلك من خلال إرساء أنسجة عمرانية مندمجة ومتوازنة تراعي التوازنات الايكولوجية والديموغرافية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والتغيرات المناخية وذلك قصد التحكم في النمو العمراني والحفاظ على الرصيد الوطني من الأراضي الفلاحية.

وينتظر خلال سنة 2024 مواصلة إنجاز برنامج تغطية الأراضي العمرانية بصور جوية رقمية يتم اختيارها وفقا لمعايير فنية منها المساحة وتاريخ إنجاز آخر وثائق خرائطية وسلم الأولويات، ومواصلة إعداد ومراجعة أمثلة ومخططات التهيئة العمرانية.

إضافة إلى ذلك، سيتواصل إنجاز الأشغال المتعلقة **بالشبكة الجيوديزية** التي تعدّ البنية التحتية الأساسية لجميع أعمال التهيئة والتعمير وأعمال رسم الخرائط الطبوغرافية والتي تشمل الأشغال التالية:

✓ **شبكة الجيوديزيا:** وتتمثل في إحداث جملة من النقاط الثابتة على سطح الأرض والتي يتم قياس إحداثياتها بكل دقة وتعتبر هذه النقاط مرجعا لجميع المساحات الطبوغرافية.

✓ **شبكة قياس الارتفاع:** وتهدف إلى قياس البعد الثالث (الارتفاعات) للمعالم الجغرافية على سطح الأرض بالنسبة لمستوى مرجعي.

✓ **شبكة قياس الجاذبية:** وذلك للاستفادة منها في العديد من المجالات ومعرفة تحركات القشرة الأرضية وشكل الأرض.

ويتولى ديوان قياس الأراضي والمسح العقاري تنفيذ ومراقبة هذه الأشغال في إطار اتفاقية إطارية مع وزارة التجهيز والإسكان بتكلفة سنوية قدرها **2.0 م د.**

كما سيتواصل خلال سنة 2024:

✓ تحيين مجلة التهيئة الترابية والتعمير قصد إرساء إطار تشريعي متكامل يمكّن من الحد من التوسعات العمرانية العشوائية والحفاظ على الأراضي الفلاحية مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية.

✓ إعداد دراسة إستراتيجية حول تونس الكبرى في آفاق سنة 2050.

وقد تمّ للغرض تخصيص إعمادات تعهد جمالية تقدر بـ **3.9 م د.**

✓ مواصلة اعداد المخطط التوجيهي لتهيئة التجمع العمراني لمدينة سوسة الكبرى بتكلفة قدرها **0.4 م د.**

✓ مواصلة انجاز البرنامج السنوي للأشغال الجيوديزية بتكلفة قدرها **2.0 م د.**

✓ انجاز البرنامج السنوي لإعداد الصور الجوية والرقمية ورسم الخرائط لعدد من المدن بتكلفة قدرها **1.5 م د.**

✓ البرنامج السنوي للقيام بالمسح الطوبوغرافي بتكلفة قدرها **0.4 م د.**

✓ انجاز عدد من الدراسات المختلفة من قبل **وكالة التعمير لتونس الكبرى** بتكلفة قدرها **1.0 م د.** وتهم بالخصوص:

- تطوير مرصد الحركية المستدامة بتونس الكبرى،
- اعداد قاعدة معطيات تتعلق بشبكات الطرقات والنقل بتونس الكبرى،
- اقتناء خرائط رقمية لجهة تونس الكبرى،

✓ مواصلة إنجاز "مشروع رقمنة المنظومة العقارية للبلاد التونسية" (TLIS) الذي يتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات وبيانات محيئة في شكل رقمي يوضع تحت تصرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وجميع الادارات ذات الصلة.

هذا البرنامج يتم بالتعاون مع الجانب الكوري حيث تبلغ كلفته الجمالية 215.4 م د وتبلغ قيمة القرض 170.0 م د، ويمتد على 7 سنوات.

- في مجال التهيئة الترابية:

تعتبر التهيئة الترابية من أهم عناصر تنظيم المجال الترابي الوطني إذ تمثل الأرضية الملائمة لتركيز البنى العصرية والتجهيزات العمومية الكبرى لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة بين الجهات والمناطق.

وقد انطلقت في السنوات الأخيرة عدة دراسات ينتظر مواصلة إنجازها خلال السنة القادمة وتتمثل في:

- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية المجموعات العمرانية بمدن سليانة وقفصة وجندوبة والكاف والقصرين والقيروان والمهدية.
- دراسة حول التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري.
- دراسة حول التهيئة الترابية والمناطق المهددة بالتغيرات المناخية.
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الساحل الشرقي لبنزرت.

- المثال التوجيهي لتهيئة المناطق الحساسة بالوطن القبلي.
- اعداد المخطط التوجيهي لتهيئة صفاقس الكبرى.
- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والسفلى بتكلفة قدرها 0.4 م د

2- أهم المشاريع والبرامج الجديدة:

ينتظر خلال سنة 2024 الشروع في إنجاز عدة برامج ومشاريع جديدة في مختلف مجالات تدخل وزارة التجهيز والإسكان وتتمثل فيما يلي:

❖ الطرق والجسور:

■ برنامج طرق تونس الكبرى لسنة 2024:

يتمثل في بناء محول على مستوى تقاطع شارع ياسر عرفات ومدخل الشرقية 1 بتكلفة قدرها 21.0 م د.

✓ برنامج الطرق المهيكلية للمدن لسنة 2024 :

يتمثل في أشغال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين الولايات الداخلية بسيدي بوزيد (فطناسة وأولاد حفوز) والقصرين (سبيطلة وفوسانة) والطريق السيارة 1أ على مستوى ولاية صفاقس (منزل شاكر) وسيتم للغرض تحرير حوزة الطريق الوطنية المذكورة قصد مضاعفتها على مسافة 182 كلم باعتبار وصلة الربط بالطريق الجهوية رقم 82 بطول 3 كلم.

وقد تم الاتفاق المبدئي مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأوروبي للاستثمار لتمويل 80 % من تكلفته الجمالية المحينة والبالغة حوالي 1470.0 م د.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يندرج ضمن مساهمة تونس في برنامج "الطريق العابرة للصحراء" وهو أول مشروع إفريقي من نوعه ويتمثل في تحويل مشروع الطريق المذكورة إلى **رواق اقتصادي** يربط عواصم كل من تونس والجزائر والنيجر ومالي والتشاد ونيجيريا بطول إجمالي قدره **9768 كلم** أنجز منها **8222 كلم**. والمقصود بالرواق الاقتصادي مجموعة من الطرق التي تربط بين العديد من المراكز التجارية الكبرى بمختلف البلدان المعنية.

وللغرض، إضافة إلى مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 المشار إليها، ستساهم تونس أيضا بمشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين المعبر الحدودي بوشبكة

بالقصرين وقفصة وقابس على مسافة 240 كلم وهو مشروع لايزال في طور الدراسات الأولية.

هذه الطريق ستربط لاحقا بين الطريق السيارة الداخلية تونس - جلمة في اتجاه قفصة والطريق السيارة تونس - صفاقس-رأس جدير.

✓ برنامج تهيئة المسالك الريفية لسنة 2024:

يتمثل في تهيئة 16 مسلك ريفي بطول جملي قدره 114,4 كلم بولايات صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين وهو مشروع مرتبط بمضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين صفاقس والقصرين بتكلفة جمالية قدرها 47.5 م د.

✓ برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2024:

يتمثل فيما يلي:

- تدعيم الطريق الوطنية رقم 18 من حدود ولاية سليانة مع ولاية باجة الي حدود ولاية سليانة مع ولاية الكاف بطول 24,7 كلم وبتكلفة قدرها 20.0 م د.
- تدعيم الطريق الوطنية رقم 14 بطول 14 كلم والطريق الوطنية رقم 3 بطول 9 كلم بسيدي بوزيد والطريق الوطنية رقم 3 بطول 5,250 كلم والطريق الوطنية E3 بطول 5 كلم بالقصرين بتكلفة جمالية قدرها 26.6 م د.

كما ينتظر انطلاق البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور لسنة 2024 الذي يتمثل فيما يلي:

▪ الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية:

يتعلق بصيانة 85 مسلك ريفي بطول جملي قدره 339 كلم بـ 22 ولاية وبتكلفة جمالية قدرها 60.0 م د.

▪ الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة:

يتمثل في صيانة 348 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 192,5 كلم إصلاح أجزاء متضررة من الطرقات وحوالي 156 كلم تغليف سطحي بطبقة مضاعفة. كما يحتوي البرنامج على تثبيت 273,5 كلم لحواشي الطريق وشحن حواشي 327,5 كلم من الطرقات المرقمة، إضافة للتشوير العمودي والأفقي ووضع زلاقات أمان وجهر وتنظيف وسدّ الحفر بالطرقات. وتبلغ التكلفة الجمالية لهذا البرنامج 140.0 م د.

✓ برنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2024 بتكلفة قدرها 10.0 م د:

يتمثل فيما يلي:

- صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي.
- التنوير بالطاقة الشمسية لبعض النقاط الخطرة.

■ برنامج بناء جسور لسنة 2024:

يتمثل هذا البرنامج في صيانة الجسور بمختلف الولايات بتكلفة قدرها 10.0 م د.

- **الصيانة الدورية لبطاحات جربة** - برنامج سنة 2024 بتكلفة قدرها 2.5 م د.
- **البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات** برنامج 2024 المتعلق **بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهادت العليا** لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات بتكلفة قدرها 20.0 م د لفائدة **الجيل الثالث**.

❖ حماية المدن من الفيضانات:

ينتظر انطلاق برنامج جديد خلال سنة 2024 خاص بحماية المدن من الفيضانات بتكلفة إجمالية قدرها 73.2 م د يتمثل في:

- إعداد الدراسات الخاصة بحماية المدن من الفيضانات لفائدة مدن سيدي مخلوف (مدنين) والزواوين وقربالية وشط مريم بتكلفة جمالية قدرها 0.2 م د.
- اقتناء أراضي لتحرير مسار منشآت الحماية من الفيضانات لمدن المنيهلة وبنان وقصيبة المديوني والهوارية بتكلفة 1.0 م د.
- حماية مدينة قلبية من الفيضانات بتكلفة قدرها 14.0 م د
- حماية مدينة مساكن من الفيضانات بتكلفة قدرها 14.0 م د.
- حماية مدينة قرقنة من الفيضانات بتكلفة قدرها 10.0 م د.
- برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها 34.0 م د

م د

❖ حماية السواحل من الانجراف البحري:

ينتظر خلال سنة 2024 الانطلاق في برنامج جديد خاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جمالية قدرها 11.4 م د يتمثل أساسا في:

- حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة الرجيش-سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الثالث) وذلك على مسافة 11 كلم لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها 9.5 م د.

- انجاز دراسة لتركيز نظام رقمي لمراقبة الملك العمومي البحري وارتفاعاته بتكلفة قدرها **0.8 م د.**

- مواصلة إنجاز التصفية العقارية لمشروع سبخة بن غياضة بتكلفة قدرها **1.4 م د.**

❖ **قطاع السكن:**

ينتظر خلال سنة 2024 انجاز قسط جديد من **برنامج المسكن الأول** المتمثل في توفير التمويل الذاتي في شكل قرض ميسر بهدف اقتناء مسكن أول لفائدة العائلات متوسطة الدخل حيث تم رصد اعتمادات لفائدته قدرها **20.0 م د.**

❖ **التهيئة الترابية:**

الانطلاق في اعداد دراسة المثل التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة بتكلفة قدرها **0.3 م د.**

❖ **التهيئة العمرانية:**

- الانطلاق في انجاز برنامج سنوي جديد للأشغال الجيوديزية بتكلفة قدرها **2.0 م د.**

- الانطلاق في انجاز برنامج سنوي جديد لإعداد مخططات التهيئة واقتناء معدات خصوصية بتكلفة قدرها **0.2 م د.**

- انطلاق برنامج سنوي جديد للقيام بالمسح الطوبوغرافي بتكلفة قدرها **0.2 م د.**

- الانطلاق في انجاز عدد من الدراسات المختلفة من قبل **وكالة التعمير لتونس الكبرى** بتكلفة قدرها **1.0 م د.** وتهم أساسا:

- تركيز منظومة التصرف في المكتبة الرقمية،
- إعادة تأهيل وهيكله الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى،
- اقتناء خرائط رقمية لجهة تونس الكبرى،
- وضع نظام السلامة المعلوماتية داخل الوكالة.

البيئة

سيتم خلال سنة 2024 ترسيم اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود **372.0 م د** ستخصص أساسا لفائدة البرامج التالية:

- **البيئة والتنمية المستدامة:**

يمكن تلخيص محاور تدخل هذا البرنامج كما يلي:

- **المحور الأول:** المساهمة في تحسين نوعية الحياة بالمناطق الحضرية.
- **المحور الثاني:** حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي.

- **المحور الثالث:** المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة.

وقصد إنجاز هذه المحاور سيتم تخصيص اعتمادات دفع قدرها **4.0 م د** بعنوان البرامج السنوية المتواصلة أهمها:

- المساهمة في إعداد البلاغ الوطني الخامس حول التغيرات المناخية.
- برنامج المدن المستدامة.
- دراسة مسار الأجندا 21 الجهوية والمحلية.
- مواصلة دعم تجهيزات البنك الوطني للجينات.
- البرنامج الوطني للمساهمة في الانتقال الإيكولوجي بالوسطين الحضري والريفي.
- **التطهير:**

سيتم ترسيم اعتمادات دفع في حدود **334.5 م د** منها (**156 م د** لخلاص قروض الديوان الوطني للتطهير **48 م د** لدعم ميزانية الديوان في إطار مشروع لزمة استغلال بعض منشآت التطهير)

وتم ضبط مشروع ميزانية الاستثمار للديوان الوطني للتطهير لسنة 2024 على أساس تحقيق الأهداف المتعلقة بالمحاور الاستراتيجية التالية:

1. تعميم وتحسين خدمات التطهير من خلال تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة
2. تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافة المجالات التنموية.
3. تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
4. العناية بالأدوية وبشبكة مياه الأمطار بالوسط الحضري

• **المحور 1: تعميم وتحسين خدمات التطهير:**

سيعمل الديوان الوطني للتطهير على تعميم وتحسين خدمات التطهير وذلك من خلال:

تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة من خلال توسيع وتهذيب شبكات التطهير لمواكبة التوسع العمراني لهذه البلديات وتدعيم طاقة المعالجة بالمدن والمناطق السياحية الكبرى.

- توسيع تدخلات الديوان لتشمل المدن الصغرى والمتوسطة والمناطق التي كانت ريفية.

وفي هذا الإطار المتعلق بتحسين وتعميم خدمات التطهير، سيعمل الديوان خلال الفترة 2023-2026 على تحقيق المؤشرات التالية:

المؤشر	الوحدة	انجاز 2022	توقعات 2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية	%	64,9	65,2	65,8	66,7	68,1
عدد المدن المتبناة من طرف الديوان		193	203	212	221	244
عدد السكان المنتفعين بخدمات التطهير بالمدن المتبناة	مليون ساكن	7,2	7,38	7,6	7,77	8,07

تتلخص الاشغال التي سيقوم بها الديوان الوطني للتطهير في:

➤ مشاريع تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالمدن المتبناة

من المنتظر أن تشهد سنة 2024:

✓ انتهاء الأشغال التالية:

- توسيع شبكة التطهير بمنطقة حروش بقمرة.
- منظومة تحويل المياه المستعملة من محطة التطهير سوسة الشمالية إلى محطة الضخ أكودة.
- تهذيب 12 محطة ضخ بولاية المنستير.
- تهذيب 10 محطات ضخ بولاية سوسة.
- تهذيب تجهيزات 10 محطات ضخ بولاية سوسة.
- ✓ مواصلة الأشغال التالية:
- توسيع شبكات التطهير بمدينة صفاقس وحومة السوق.
- تدعيم شبكة التطهير بمدن منزل جميل ومنزل عبد الرحمان ومنطقة العزيب.
- تهذيب شبكات التطهير بمدن القصيرين وسبيطة والحامة وقابس وتوزر ونفطة ودقاش.

- أشغال تهذيب شبكة تحويل المياه المستعملة بنزرت إلى محطة التطهير بنزرت.
 - تهذيب محطات الضخ بولاية تونس (محطات الضخ حي الطابق بالمرسى ودار نوار بقمرت وY3 وياسمين قرطاج وY1 بصلامبو وY2 بقرطاج).
 - ✓ انطلاق الأشغال التالية:
 - توسيع شبكات التطهير بمدن باجة وزغوان والقصرين وسيدي بوزيد وقبلي وصفاقس.
 - تهذيب شبكات التطهير بمدن بنزرت وجندوبة وزغوان وسليانة والكاف وصفاقس.
 - تدعيم شبكة التطهير بمدن منزل بورقيبة وتينجة وماطر.
 - أشغال تهذيب شبكة التطهير الأولية بمدن بنزرت وجرزونة ومنزل عبد الرحمان ومنزل جميل.
 - تهذيب 10 محطات الضخ بولاية بن عروس.
 - تهذيب محطة الضخ SR4 وقناة ضخ المياه لمحطة التطهير بقابس.
- كما ينتظر أن تشهد سنة 2024، الشروع في إنجاز المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية.
- ◀ مشاريع توسيع تدخلات الديوان لتشمل المدن الصغرى والمتوسطة والمناطق التي كانت ريفية
 - ✓ انتهاء أشغال تطهير 10 مدن وهي السواسي بولاية المهدية والمظيلة بولاية قفصة وتالة وفريانة وتالابت بولاية القصرين ودار علوش ومنزل حر وآزمور وتاكلسة بولاية نابل وتيباز بولاية باجة
 - ✓ مواصلة أشغال تطهير مدينتين وهي الخليدية بولاية بن عروس ووادي الزرقاء بولاية باجة
 - ✓ انطلاق أشغال تطهير 04 مناطق كانت ريفية يتجاوز عدد سكانها 3000 ساكنا وهي شط مريم وأولاد عبد الله بولاية سوسة والباطن بولاية القيروان ولسودة بولاية سيدي بوزيد
 - ✓ انطلاق أشغال تطهير المنطقتين الريفيتين برج السبعي والنفات بكلفة 5.4 م.د

✓ انطلاق أشغال تطهير 8 مدن وهي عمدون بولاية باجة، واد مليز وبني مطير بولاية جندوبة، وتاجروين بولاية الكاف وكسرى بولاية سليانة ونصر الله بولاية القيروان وملولش بولاية المهدية وبئر علي بن خليفة بولاية صفاقس.

◀ اقتناء المعدات والآليات:

يحتوي برنامج سنة 2024 على اقتناء معدات وآليات لاستغلال منشآت التطهير وذلك باستثمارات تناهز 26 مليون دينار في إطار مشاريع ممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية (BAD) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD) و"دعم ميزان الدفوعات" في إطار التعاون التونسي الإيطالي وتجديد جزئي لسيارات النقل بدفوعات مقدرة سنة 2024 تبلغ 0.7 م.د.

• المحور الثاني: تحسين نوعية المياه المعالجة

سيعمل الديوان الوطني للتطهير على تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافة المجالات التنموية عبر:

- تأهيل وتوسيع محطات التطهير المتقدمة وذلك بالترفيغ في طاقتها وتحسين مردوديتها إلى جانب العمل على التعميم التدريجي للمعالجة الثلاثية بمحطات التطهير

- إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية.

في إطار المحور الاستراتيجي المتعلق بتدعيم طاقة المعالجة وتحسين نوعية المياه، سيعمل الديوان خلال الفترة 2024-2026 على تحقيق المؤشرات التالية:

تقديرات			توقعات 2023	انجاز 2022	انجاز 2021	المؤشر (%)
2026	2025	2024				
80	78	76	74	72	74	نسبة المياه المعالجة المطابقة للمواصفات

تتلخص الاشغال التي سيقوم بها الديوان الوطني للتطهير في:

◀ تأهيل وتوسيع محطات التطهير:

- انتهاء أشغال توسيع وتهذيب محطة التطهير المحرس
- مواصلة أشغال المعالجة الثلاثية لمحطة التطهير المهدية.
- مواصلة أشغال توسيع وتهذيب 03 محطات تطهير وهي جنوب ملبان ومجاز الباب ونفطة.

- انطلاق أشغال توسيع وتهذيب 10 محطات تطهير وهي سوسة حمدون2 وطبرقة وجندوبة وقلبية وباجة والهوارية وقربة وبنزرت ومنزل بورقيبة وماطر

- انطلاق أشغال التأهيل الطّاقّي لـ 4 محطات تطهير بكل من مساكن وتطاوين والقيروان 2 والمنستير/الفرينة و الفحص.

كما ينتظر أن تشهد سنة 2024، الشروع في إنجاز القسط الثاني من برنامج تحسين نوعية المياه المعالجة.

◀ مقاومة التلوث الصناعي:

- مواصلة أشغال محطة التطهير لمعالجة المياه الصناعية بالمكينين بكلفة 48 م.د

- انطلاق أشغال تهذيب وتوسيع شبكة تجميع المياه وشبكة تحويل المياه الصناعية إلى محطة التطهير المندمجة بين عروس

- انطلاق أشغال تهذيب محطة التطهير لمعالجة المياه المستعملة الصناعية بين عروس بكلفة 30.5 م.د

• المحور الثالث: تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

سيعمل الديوان على تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إطار تحقيق الأهداف التالية:

- نقل التكنولوجيات الحديثة والانتفاع بخبرات الشركات الكبرى على المستوى العالمي في مجال التطهير.

- الانتفاع بمرونة الإجراءات في القطاع الخاص لإنجاز المشاريع في آجال قصيرة والرفع من جودة الخدمات المسداة.

في إطار المحور الاستراتيجي المتعلق بتدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، سيعمل الديوان خلال الفترة 2022-2026 على تحقيق المؤشرات التالية:

تقديرات			توقعات	انجاز	المؤشر (كلم)
2026	2025	2024	2023	2022	

3 138	3 138	3 138	1 898	-	طول شبكة التطهير المستغلة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
-------	-------	-------	-------	---	---

من المنتظر أن تشهد سنة 2024:

الأشغال:

- مواصلة أشغال تأهيل منشآت التطهير المستغلة في إطار عقد الشراكة مع القطاع الخاص لإستغلال منشآت التطهير بالجنوب التونسي (ولايات صفاقس وقابس ومدنين وتطاوين).
- إنطلاق أشغال تأهيل منشآت التطهير المستغلة في إطار عقد الشراكة مع القطاع الخاص لإستغلال منشآت التطهير بتونس الشمالية (جزء من شبكة التطهير بولايي تونس وأريانة).

الدراسات:

- إنتهاء الدراسة حول التصرف في المياه المعالجة لمحطات التطهير سوسة والمنستير.
- مواصلة المساندة الفنية لتطهير 10 مدن متوسطة.
- مواصلة المساندة الفنية لمشاريع تطهير المناطق الصناعية ببن عروس والمكنين ووادي الباي وصفاقس وأوتيك.
- إنطلاق المساندة الفنية لبرنامج تطهير 33 مدينة صغرى.
- انطلاق دراسة تهذيب محطة التطهير شطرانة 1.

الدراسات الاستراتيجية:

ستشهد سنة 2024 إنجاز الدراسات الاستراتيجية التالية:

- مواصلة الدراسة حول الديمومة المالية للديوان الوطني للتطهير
- إنطلاق الدراسة الاستراتيجية والمؤسسية حول الديوان الوطني للتطهير في أفق 2050.
- إنطلاق دراسة حول طرق الاستغلال بالمدن الصغرى.

• المحور الرابع: العناية بالأودية وبشبكة مياه الأمطار بالوسط الحضري.

ستشهد سنة 2024 مواصلة البرنامج السنوي المخصص لصيانة الأودية والمجاري العابرة للمدن والذي يهم جهر وتنظيف 54 وادي ومجرى بطول 84 كلم

موزعة على 9 ولايات وهي تونس وأريانة ومتبوبة وبن عروس وبنزرت ونابل وسوسة والقيروان وصفاقس وذلك باعتمادات في حدود 3.4 مليون دينار.

❖ **المراقبة والمتابعة والحماية من التلوث**

تندرج الأولويات الاستراتيجية للوكالة الوطنية لحماية المحيط ضمن توجهات المخططات التنموية ومتطلبات الدستور الجديد الذي أقرّ ضمان الحق في بيئة سليمة ومتوازنة، وتتمحور أولويات تدّخل الوكالة الوطنية لحماية المحيط حول المحاور التالية:

المحور الأول: مقاومة مصادر التلوث والضرر وتدهور المحيط عبر تطوير آليات الوقاية من التلوث

- تطوير منظومة التقييم البيئي.
- تدعيم منظومة متابعة الأوساط الطبيعية.

المحور الثاني: تعزيز المراقبة العلاجية لكل مصادر التلوث

- تدعيم منظومة مراقبة الأنشطة الملوثة
- تدعيم دور الوكالة في الإحاطة الفنية في مجال إزالة التلوث.

وتبلغ الاعتمادات المخصصة للوكالة **1.6 م د** ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

- مواصلة تحيين مخططات المحافظة على نوعية الهواء باعتمادات قدرها: **0.3 م د**
- التوسع في احداث شبكة مراقبة نوعية الهواء: **0.1 م د**
- دعم مشاريع التربية البيئية بالمؤسسات التعليمية: **0.1 م د**
- برنامج التحسيس: **0.1 م د**
- الاستثمار في قطاع المياه من خلال تطوير منظومة مراقبة تلوث المياه: **0.1 م د**
- تطوير شبكة متابعة تلوث التربة: **0.1 م د**

❖ **التصرف في النفايات**

تتمثل التوجهات المستقبلية للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في المحاور التالية:

المحور الأول: تطوير آليات ووسائل التصرف المستدام في النفايات المنزلية المشابهة.

المحور الثاني: إرساء ودعم انتقال مرن ومستدام نحو تركيز منشآت رسكلة وتثمين النفايات.

المحور الثالث: دعم قطاع التصرف في النفايات الصناعية والخاصة وترشيد استغلال منشآت التصرف فيها.

وتم خلال سنة 2024 ترسيم اعتمادات بعنوان تدخلات استثمارية قدرها **27 م د** يمكن تفصيلها في اهم المشاريع التالية:

- مشروع المصبات المراقبة 3 مجردة وباقي الولايات **17 م د**
- مواصلة احدث خانات جديدة بالمصبات المراقبة على غرار برج شاكير وبنزرت **6.5 م د**
- مقاومة النقاط السوداء من خلال غلق المصبات العشوائية: **0.3 م د**
- تحسين وإعادة تهيئة شبكة مياه الامطار بمصب برج شاكير: **3 م د**

❖ حماية الشريط الساحلي والمنظومات البيئية البحرية

يتمثل دور وكالة وحماية وتهيئة الشريط الساحلي في تأمين التصرف المندمج في الشريط الساحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتدخل المؤسسة حسب الأولويات التالية:

1. رصد تطور الأنظمة البيئية الساحلية.
2. حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتأقلم مع التغيرات المناخية.
3. احكام التصرف في الملك العمومي البحري وتحسين جودة الحياة.
4. المحافظة وصيانة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية والتصريف المستدام فيها.

وقد تم ترسيم اعتمادات قدرها **16.8 م د** لإنجاز أهم البرامج الاستثمارية التالية:

- مواصلة اشغال حماية الشريط الساحلي بالقنطاوي من الانجراف: **9.6 م د**
- المساهمة في تنظيف الشواطئ: **0.8 م د**
- دراسات استصلاح الشريط الساحلي: **0.7 م د**

النقل

نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية فإنه سيتم في سنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة التنموية في حدود **359.1 م د** تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة، المشاريع والبرامج

المتواصلة للشركة الوطنية للسكك الحديدية، شركة النقل بتونس، الشركات الجهوية للنقل البري، الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، الشركة الجديدة للنقل بقرقنة، المعهد الوطني للرصد الجوي، شركة ميناء النفيضة.

وفيما يلي ملخص لأهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية لقطاع النقل:

أهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية:

• الشركة الوطنية للسكك الحديدية:

- تجديد الشبكة: تهم أساسا البرامج السنوية لأشغال السكة المتكونة من أشغال الغريلة الميكانيكية، أشغال رجي السكة وأشغال تجديد قضبان السكة للمسارات المنحرفة ذات الشعاع الضيق
- إصلاح أضرار الفيضانات وزحف الرمال
- تنظيم الصيانة وتأهيل الاتصالات
- تهيئة الخطوط داخل المحطات
- تهيئة مراكز الصيانة
- برنامج الصيانة الكبرى
- انتزاعات
- تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين
- مضاعفة خط المكنين المهدية

ولإنجاز هذه المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية تم ترسيم دفوعات تقدر بـ

123.4 م د

• شركة النقل بتونس:

- تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو
- تدعيم الجسور بخط تونس حلق الوادي المرسى
- دتجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسى
- تجديد وصيانة السكة
- تهيئة مستودعي الشرقية وبئر القصعة
- تهيئة مستودع بالزهروني

- تهيئة مستودع باب سعدون
- دراسات فنية للبنية الأساسية

ولإنجاز هذه المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية تم ترسيم دفعات تقدر بـ **19.2 م د**

- **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة:**

تتم أساساً مواصلة إنجاز البنية التحتية للخط D من الجزء الأول من الشبكة وأعمال تحويل الشبكات وقسط التجهيزات إضافة إلى تسديد القروض (**141.3 م د**)

- **شركة المترو الخفيف بصفاقس:**

مواصلة تحرير حوزة المشروع وتحويل الشبكات والدراسات الضرورية والمساعدة على لتمويل والتعاقد (**5.7 م د**)

- **الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية:**

مواصلة إنجاز أعمال التهيئة والصيانة الكبرى للمعابر إضافة إلى الشروع في تهيئة المعابر الحدودية البرية بـ ملولة وبوشبكة ورأس جدير (**9.1 م د**)

- **الشركة الجديدة للنقل بقرقنة:**

- برنامج الصيانة السنوية للسفن
- اقتناء معدات السلامة

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفعات تقدر بـ **5.0 م د**

- **الشركات الجوية للنقل البري:**

- مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات،

- بناء وتهيئة ورشات صيانة وإصلاح الحافلات لفائدة الشركات الجوية للنقل بـ باجة والكاف ومدنين وقابس والساحل وبنزرت.

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفعات تقدر بـ **27.3 م د**

- **المعهد الوطني للرصد الجوي:**

- تهيئة المحطات الجوية للرصد الجوي
- تركيز شبكة إنذارات زلزالية
- مواصلة إنجاز البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية

الشؤون الثقافية

يكتسي القطاع الثقافي أهمية بالغة في تنمية وتغيير واقع المجتمعات بإعتباره رافدا من روافد التنمية الشاملة والمستدامة خاصة في ما يتعلق بالإدماج الإجتماعي إضافة إلى أهمية دوره في محاربة كل أشكال العنف والتطرف وبالتالي تحقيق التوازن المجتمعي.

وفي إطار دعم القطاع الثقافي ضمن ميزانية المهمة لسنة 2024، تم تخصيص اعتمادات دفع في حدود 73 م د للنفقات ذات الصبغة التنموية والتي ستتکفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية وكذلك المؤسسات تحت إشرافها وتشمل الميادين التالية حسب التقسيم البرامي للمهمة :

• الفنون :

يعتبر برنامج الفنون جوهر مشمولات مهمة الشؤون الثقافية المتمثل في العمل على دعم الإنتاجات الفنية من سينما، مسرح، موسيقى، رقص وفنون تشكيلية وتوسيع إشعاعها داخليا وخارجيا خدمة للمشروع الحداثي التونسي وتتمثل أهم المشاريع المدرجة بقسم الإستثمار والتدخلات ذات الصبغة التنموية والتي تم تخصيص إعتمادات دفع قدرها حوالي **13 م د** لفائدتها، فيما يلي :

- إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية.
- برنامج ترقيم المخزون السمعي البصري.
- برنامج تهيئة وتجهيز مراكز الفنون الدرامية والركحية.
- تمويل قطاع السينما والإنتاج.
- تركيز الطاقة المتجددة بمدينة الثقافة.
- إعادة هيكلة الأوركسترا السيمفوني التونسي.

كما سيتم تخصيص إعتمادات تعهد قدرها **4.5 م د** لإنجاز دراسات خاصة **بالمركز العالمي لفنون الخط "إقرأ"** والذي تتمحور أهم مهامه في :

- المساهمة في وضع السياسات والبرامج الهادفة لترسيخ الهوية العربية من خلال فن الخط العربي والخطوط القديمة.
- تشجيع الفئات الشبابية على تركيز مشاريع تعنى بفن الخط العربي والخطوط القديمة.

- تأمين العرض الدائم والوقتي للمجموعات المتحفية الخاصة بالمركز لفائدة العموم واستعمال تقنيات وفنون العرض المتحفي المعتمدة والمتجددة.
- حفظ المجموعات المتحفية وحمايتها وتأمينها وإثرائها وصونها واتخاذ التدابير اللازمة للغرض.
- استقطاب الخطاطين التونسيين والأجانب قصد تبادل الخبرات والحفاظ على مهارتهم المكتسبة وضمان تمريرها للأجيال القادمة.
- إعداد وتنفيذ برامج تكوين الخطاطين التونسيين والأجانب قصد مساعدتهم على تطوير مهاراتهم، استنادا إلى مناهج فنية وعلمية في الغرض.
- العمل على تطوير صيغ التعاون والشاركة مع مختلف الهياكل المماثلة على الصعيدين الوطني والدولي.
- العناية بالمخطوط العربي حفظا وترميما.
- تطوير الدراسات العلمية في الخط العربي.
- إنشاء مكتبة للخط العربي.
- التشجيع على إتقان الخط واستعماله في المحامل الرقمية واللوحات الإشهارية.
- العمل على أن يكون الخط رافدا من روافد التنمية المستدامة.
- تطوير المهن المرتبطة بالخط مثل مهنة النقش على الرخام والحجارة والمعادن.
- ربط علاقات تعاون بين مختلف الدول التي تستعمل الخط العربي.

• الكتاب والمطالعة :

هو برنامج أساسي في المشروع الثقافي التونسي يسعى إلى تنمية الحس والوعي الحضاري لدى القارئ وكذلك الإنفتاح على ثقافات أخرى عبر تعزيز التنوع على مستوى الإنتاج الأدبي والفكري وتحقيق الإنشار الواسع عبر تنظيم المعارض في كل الجهات بهدف تقريب الكتاب للقارئ وإثراء الرصيد وتتمثل أهم البرامج السنوية في قسم الإستثمار والتدخلات ذات صبغة تنموية والذي خصّص له اعتماد دفع بقيمة **13 م د** في ما يلي :

- اقتناء كتب تونسية وكتب مطالعة أجنبية.
 - بناء وتهيئة وتجهيز وتكييف المكتبات العمومية.
- وينتظر خلال سنة 2024 مواصلة المشاريع والبرامج التالية :

مشروع حدائق المطالعة: ويهدف البرنامج إلى تركيز فضاءات خارجية للمطالعة العمومية صديقة للبيئة بالحدائق التابعة للفضاء الخارجي بالمكتبات الجهوية تنضوي تحت مشروع hub créative.

مشروع تحقيق النفاذ الثقافي للفئات الهشة: ويهدف البرنامج إلى تحقيق النفاذ الثقافي بمراكز الدفاع والتأهيل الاجتماعي ودور رعاية المسنين والمرأة الريفية والأطفال فاقد السند والمستشفيات والسجون.

- برنامج الإبداع السجني: ويهدف البرنامج إلى المساعدة المساجين على إبراز قدراتهم الفكرية وتنميتها.

- برنامج فنون الشارع والمدينة streetart : ويهدف إلى النهوض بهذه الفنون من الجرافيتي Graffiti إلى العروض الأدائية التفاعلية.

• العمل الثقافي :

يعمل هذا البرنامج على تطوير مؤسسات العمل الثقافي بما يجعلها مركز الفعل الثقافي والمساهمة في جذب فئات واسعة من الشباب. ويرتكز الإستثمار في هذا البرنامج والذي خصص له اعتماد دفع قدره **27 م د** على ما يلي :

- برامج بناء وتهيئة وتجهيز وتكييف دور الثقافة.
- المساهمة في برنامج أوروبا المبدعة وهو برنامج يمكن الفاعلين الثقافيين التونسيين وخاصة الجمعيات من الحصول على تمويلات لبعث مشاريع وبرامج ذات صبغة ثقافية.
- بعث فضاءات ثقافية متعددة الاختصاصات وفضاءات مبتكرة.

• التراث :

هذا البرنامج يدخل في إطار تثمين التراث وتوظيفه في الدورة الاقتصادية ليصبح مكونا من مكونات التنمية المستدامة. تمّ رصد اعتمادات دفع بقيمة **17 م د** لمواصلة إنجاز المشاريع والبرامج التالية:

- برنامج منظومة الأمن والسلامة بالمواقع والمعالم والمتاحفمن خلال وضع وتنفيذ منظومة التأمين الذاتي عبرإقتناء أجهزة سلامة وتركيز منظومة المراقبة بالكاميرا ومنظومة التفتيش الآلي إضافة إلى تركيز وتجديد شبكات الإضاءة بمختلف المواقع.

- برنامج صيانة وتثمين المعالم والمتاحف والذي يشمل أشغال تهيئة وحدات الإستقبال والتأمين الذاتي بسلقطة وأوتيك وسيدي عمر عبادة بالقيروان إضافة إلى تهيئة المتحف بمكث وأشغال التهيئة السينوغرافية بتربة الباي وإعادة تهيئة السياج بموقع بوبوت بالحمامات وتهيئة مسلك الزيارة بالفحص.
- إعطاء العناية اللازمة لقطاع التراث ودعم مختلف الآليات لحمايته وتثمينه في ظل تنامي أعمال التهريب والتنقيب العشوائي ونهب المواقع الأثرية وتطور الزحف العمراني.
- مواصلة إنجاز أعمال الجرد الأثري والأنتوغرافي والحفريات والمسح الأثري عبر مواصلة جرد المخازن والجرد المتحفي مع إعداد سجلات في الغرض توازيا وإنجاز أعمال الرقمنة.
- دراسة وتوثيق التراث غير المادي والذي يواجه أيضا خطر الاندثار والتشويه.
- برنامج تهيئة المتاحف.
- ترميم القصور والقرى الجبلية بالجنوب التونسي.
- ترميم قصر العبدلية بالمرسى.
- ترميم متحف الزعيم فرحات حشاد.

كما يتواصل إعطاء عناية خاصة بدار الكتب الوطنية قصد دعم عملها في **حماية التراث المكتوب** حيث يتكون رصيد دار الكتب الوطنية من 2 مليون كتاب يعود أقدمها إلى القرن السابع عشر و43 ألف مخطوط يعود أقدمها إلى أواخر القرن التاسع ميلادي و16 ألف مجموعة دوريات يعود أقدمها إلى أوائل القرن التاسع عشر ورصيد هائل من الصور الفوتوغرافية والبطاقات البريدية والبوستارات يعود أقدمها إلى أوائل القرن العشرين. وقد تمّ في سنتي 2022 و2023 إستحداث نسق إنجاز البرامج والمشاريع التالية:

- **المكتبة الافتراضية :** وهي نوع مستحدث من أنواع المكتبات التي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، حيث تعتبر مكتبة حاسوبية تمتلك قاعدة بيانات تحتوي على نسخ الكترونية من الكتب والمجلات والمخطوطات والمراجع المختلفة.
- **التراث التونسي المكتوب :** تتميز أرصدة المكتبة الوطنية بمجموعة كبيرة من المخطوطات منها ما هو نادر ومنها ما هو مذهب ومزخرف ويعبر عن خصائص المدرسة التونسية في فن الخط والتزويق وتتطلب الحماية من الإندثار.

- حماية دار الكتب الوطنية من الحرائق
- إعادة نشر وترجمة كتب قديمة أو مفقودة
- رقمنة التراث المكتوب

وإضافة إلى كل ما سبق، سيتم رصد إعمادات تعهد جديدة بقسم الاستثمار سنة 2024 في حدود **63 م د** مقارنة بالإعمادات المرسمة لسنة 2023 والبالغة 39 م د ستخصص إلى المشاريع والبرامج السنوية على غرار:

- ✓ برنامج الفنون: 9 م د ومنها إنجاز المركز العالمي لفنون الخط "إقرأ" (4.5 م د)
- ✓ برنامج الكتاب والمطالعة: 10 م د ومنها برنامج تهيئة المكتبات العمومية (5 م د).
- ✓ برنامج العمل الثقافي: 27 م د ومنها برامج تهيئة وتجهيز دور الثقافة (15 م د).
- ✓ برنامج التراث: 12 م د والتي تتوزع كالآتي :
- * المعهد الوطني للتراث (11 م د)
- * دار الكتب الوطنية (1 م د)

الشباب والرياضة

سيتم خلال سنة 2024 مواصلة إنجاز البنية الأساسية و البرامج الخصوصية لفائدة قطاع الشباب و الرياضة، و للغرض تم تخصيص نفقات ذات صبغة تنموية بقيمة **134.1 م د** و موزعة بين برنامج الشباب **31 م د** و برنامج الرياضة **90.4 م د** و برنامج التربية البدنية **8.7 م د** و برنامج القيادة والمساندة **3.9 م د**.

بالنسبة لبرنامج الرياضة:

رصدت سنة 2024 إعمادات دفع قدرها **90.4 م د** لدعم و تطوير المنشآت الرياضية لقطاع الرياضة من خلال :

- مواصلة أشغال تهيئة وإعادة تأهيل الملعب الأولمبي بالمنزه
- إستمكالم أشغال تهيئة و توسعة الملعب الأولمبي بسوسة
- إستمكالم الدراسات الفنية لتهيئة ملعب الطيب المهيري بصفاقس.
- تركيز كراسي بمدارج ملعب حمادي العقري برادس لتأهيله لاحتضان المسابقات الرسمية القارية والدولية طبقا للمواصفات المعتمدة من الاتحادات الدولية.

- مواصلة تعهد وصيانة وتوسعة و تنوير و تعشيب المنشآت الرياضية بمختلف أصنافها بهدف المحافظة عليها و تثمينها ولتوفير الظروف الملائمة للممارسة الأنشطة الرياضية في التمارين والمسابقات الرسمية .
- مواصلة بناء المسابح المغطاة بكل من قابس و توزرو قبلي و منوبة و المهدية ومواصلة تهيئة المسبح المغطى بالقيروان.
- مواصلة إنجاز الملاعب الرياضية بكل من البرادعة و منزل المهيري .
- مواصلة انجاز 5 قاعات للألعاب الفردية بكل من جلمة
- و فريانة و السرس و السند وبني خدش و 6 قاعات للرياضات الجماعية بكل من سبيطلة و المتلوي و الرديف و المروج وبئر الحفي و قابس المدينة وإحداث قاعة للرياضات الجماعية بمنوبة وتهيئة 05 قاعات رياضة و دراسة بناء قاعة لتنس الطاولة بمنزل تميم و تأهيل المركبات الرياضية بكل من توزر و مدنين.
- تعشيب وإعادة تعشيب 5 ملاعب رياضية
- تأهيل المركب الرياضي الدولي بعين دراهم و المركب الرياضي ببرج السدرية.
- إنطلاق إنجاز المضامير الإصطناعية لألعاب القوى بكل من تطاوين و توزر والقصرين وقبلي
- تدعيم وتطوير منظومة الطب الرياضي بإنجاز المركز الجهوي للطب الرياضي بقابس والمركز الجهوي للطب الرياضي بمدنين.

بالنسبة لبرنامج التربية البدنية:

- دعم و تطوير البنية التحتية الأساسية لقطاع التكوين و التربية البدنية بتخصيص اعتماد قدره **8.7 م د** سيخصص لفائدة:
- تهيئة وتأهيل المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية ودعمها بالتجهيزات الرياضية والبيداغوجية.
 - الشروع في بناء القسط الأول من المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بقفصة.
 - إقتناء التجهيزات الرياضية وأدوات التربية البدنية وتجهيزات مراكز وخلايا النهوض بالرياضة بالوسط المدرسي.

بالنسبة لبرنامج الشباب:

- رصدت بعنوان سنة 2024 اعتمادات دفع قدرها **31 م د** لدعم قطاع الشباب وستخصص أساسا لإنجاز البرامج التالية:
- مواصلة تهيئة وتأهيل جملة من مراكز التخييم والإصطياف و مراكز الإقامة على غرار مركز التخييم بالفاضلين وحسي الجري بمدنين و ساقية سيدي يوسف ومركز

- التخييم والاصطياف الرملية بقرقنة ومراكز الإقامة بكل من بنزرت و سبيطلة والسانية بقابس والمركب الشبابي برادس والمركب الشبابي بالقصرين.
- مواصلة بناء دور الشباب بكل من الزواوين وعميرة الحجاج وزانوش ودراسة بناء 3 دور شباب جديدة بكل من الشرايع من ولاية القصرين وسيدي بنور من ولاية المنستير ولالة من ولاية قفصة.
- مواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتطوير منظومة التنشيط التربوي والإجتماعي ضمن مقارنة جديدة في مستوى التصميم والأدوار ومحتوى برامج التنشيط وصيغ أدائها من خلال إتمام أشغال برنامج الجيل الثاني لدور الشباب موزعة على كامل تراب الجمهورية.
- تهيئة وصيانة 30 دار شباب بمختلف ولايات الجمهورية.
- تجهيز مؤسسات الشباب بوسائل التنشيط التربوي والإجتماعي والتكنولوجيات الحديثة للإتصال.

بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة:

سيتم تهيئة و تجهيز المصالح المركزية و الجهوية للوزارة و مقرات المندوبيات الجهوية للشباب و الرياضة بتخصيص اعتمادات دفع قدرها 3.9 م د لفائدة برنامج القيادة و المساندة.

شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

تهدف المهمة من خلال تدخلاتها إلى العمل على خلق مجتمع دامج ومتوازن ومتماسك وصامد زمن السلم والأزمات والتغيرات المناخية، يكرّس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال وبصفة عامة بين مختلف فئات المجتمع دون تمييز ويعلي مكانة الأسرة ويعزز دورها التنموي ويولي الرعاية القصوى للأطفال لوقايتهم وتعزيز حمايتهم من شتى المخاطر مع تطوير المنظومة الرعائية والقانونية لكبار السن من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفاه ونماء للجميع.

هذا وسيتم خلال سنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية لفائدة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بقيمة **44.6 م د** مقابل 39.1 م د سنة 2023.

وسيتم توظيف هذه الاعتمادات للإيفاء بتعهدات البرامج بصدد الانجاز والشروع في تنفيذ مشاريع وبرامج جديدة. حيث ستواصل مجهودات المهمة في النهوض بالمستوى المعيشي للعائلات ذات الدخل المحدود وضمان خدمات اجتماعية لكافة شرائح المجتمع كل حسب خصوصيته.

كما يكتسي الطابع الاجتماعي بعدا هاما في توجهات المهمة حيث تساهم في معاضدة المجهود الوطني عبر رفع التحديات الاجتماعية المناطة بعهدتها خاصة فيما يتعلق بالتكفل بالفئات في وضعية الهشاشة زمن الازمات على غرار أزمة كوفيد 19 وما ترتب عنها من تحديات اجتماعية ومالية إضافية.

وستوظف الاعتمادات المرصودة بميزانية المهمة لسنة 2024 لإنجاز البرامج التالية:

1- برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص:

يساهم **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص** من خلال مشاريعه في تشجيع زيادة الأعمال النسائية والنهوض بدخل العائلات التي يكون فيها العائل الوحيد امرأة وتمكين الاسر ذات الوضعيات الخاصة من مشاريع اقتصادية متوسطة وصغرى ومتناهية الصغر ومساعدة الأسر المنتجة على تسويق وترويج منتوجاتها وتحسين مساهمتهن في الدورة الاقتصادية وطنيا وجهويا.

سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 33.4 م د واعتمادات دفع بقيمة 16.9 م د لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على المشاريع والبرامج التالية:

- النهوض بريادة الأعمال النسائية من خلال البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات". وقد تم تخصيص اعتمادات قدرها 10.0 م د تعهدا و6.0 م د دفعا للغرض.
- العمل على محاربة العنف وخاصة منه الموجه ضد النساء من خلال دراسة وبناء جملة من الفضاءات الخاصة باستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف المسلط على النساء. وقد تم إلى حد الآن المساهمة في إنجاز 15 مراكز إيواء وسيواصل العمل في هذا البرنامج سنة 2024 بإنجاز 5 مراكز سنويا خلال سنتي 2024 و2025.

- مواصلة إنجاز فضاءات للأسرة بالسلطانية بولاية القصرين وقابس والقيروان والتي تقدم خدمات لكافة أفراد العائلة في إطار مشروع يرمي إلى بعث فضاءات متعددة الخدمات للعائلة لتقريب الخدمات لكل الفئات.
- النهوض بالعائلات التي تعيش في وضعيات هشاشة (الأسر ذات العائل الوحيد امرأة، ذات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والنساء العاملات في الريف) من خلال دعمهم ومرافقتهم ماديا ومعنويا عبر التكوين لخلق موارد رزق في إطار مشاريع متناهية الصغر وكذلك الإحاطة بأسر المهاجرين غير النظاميين. وستخصص للغرض اعتمادات تعهد قدرها **4.3 م د** واعتمادات دفع قدرها **3.8 م د**
- إنجاز منصة الكترونية للتمكين الاقتصادي للأسر تعرف بمختلف الخدمات المقدمة من طرف الوزارة.
- إنجاز خطة اتصالية للوزارة من أجل تحسين ولوج النساء بصفة خاصة والأسرة بصفة عامة لخدمات المرافقة والتمكين المبرمجة في ميزانية الوزارة.

2- برنامج الطفولة:

يرمي **برنامج الطفولة** إلى إتاحة فرص الوصول والحصول على خدمات ذات جودة للنماء والرعاية في بيئة آمنة ودامجة في مرحلة الطفولة المبكرة خاصة في المناطق الداخلية والاحياء ذات الكثافة السكانية العالية.

سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها **46.0 م د** واعتمادات دفع بقيمة **29.4 م د** لفائدة هذا البرنامج موزعة كما يلي:

- **برنامج النهوض بالطفولة المبكرة:** سيتم العمل على تكفل الدولة بالأطفال المنتمين للرياض العمومية والمنتمين للعائلات ذات الدخل المحدود وسيتم العمل على الترفيه في عدد الأطفال المتعهد بهم من 20000 طفل سنة 2023 إلى 25000 طفل خلال سنة 2024 وموزعين على كافة الولايات. وتبلغ الاعتمادات المرسمة للغرض ما قدره 13.5 م د تعهدا ودفعاً باعتبار أنه تم الترفيه في قيمة المنحة من 50 د للطفل شهريا إلى 70 د للطفل.
- **برنامج الروضة العمومية:** مواصلة إنجاز هذا البرنامج خلال سنة 2023 ويهدف إلى المساهمة في تهيئة رياض الأطفال التابعين للبلديات من أجل تحسين البيئة التربوية في هذه المؤسسات وضمان تساوي الفرص في الولوج لخدمات الطفولة المبكرة.

وسيتم العمل على تهيئة هذه المؤسسات خلال سنة 2024 بكلفة جمالية قدرها 2.5 م د.

- برنامج **دعم الأطفال من ذوي الإعاقات الخفيفة والمصابين بطيف التوحد** من خلال دمجهم في رياض الأطفال وتكفل الدولة بمصاريف خصوصية تصرف لرياض الأطفال المنتمين لهذا البرنامج باعتبار ارتفاع كلفة التعهد بهؤلاء الأطفال لدى المراكز المختصة. وقد تم ترسيم مبلغ قدره 0.5 م د دفعا.
- مواصلة تهيئة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ونوادي ومركبات الأطفال بكلفة تقدر بـ 4.8 م د وتجهيزها باعتمادات قدرها 6.3 م د دفعا.
- تهيئة الرياض البلدية وذلك ضمانا لتكافؤ الفرص من حيث البنية التحتية لجميع الأطفال.

3- برنامج كبار السن:

يهدف **برنامج كبار السن** إلى تحسين نوعية حياة كبار السن وتمكينهم من كافة حقوقهم وضمان رعايتهم في بيئة آمنة ودامجة من خلال مزيد تجذير هذه الفئة في وسطها الطبيعي (العائلة) عبر مختلف التدخلات التي تحد من التفكك الأسري وتششت أفراد العائلة الواحدة.

وسيتم تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 2.5 م د لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على المشاريع والبرامج التالية:

- تهيئة مراكز رعاية المسنين بكل من قفصة وسليانة ومنوبة باعتماد تعهد يقدر بـ 2.3 م د واعتماد دفع جملي قدره 2.2 م د.
- مواصلة تجهيز مراكز المسنين باعتماد تعهد قدره 0.2 م د واعتمادات دفع قيمتها 0.2 م د.
- اقتناء سيارة مجهزة لفائدة إدارة كبار السن سيتم تخصيصها لإسعاف كبار السن بحوالي 0.1 م د.

4- برنامج القيادة والمساندة:

لضمان قيام البرامج الخصوصية بأدوارها يتدخل برنامج القيادة والمساندة لمساعدتها في الإيفاء بهذه الالتزامات من خلال الاستثمارات التي من شأنها أن تدعمها لوجستيا وتوفر لها الدعم المالي بما ينسجم مع المبادئ العامة والمعايير الدولية والوطنية في مجالات دعم مبادئ الحوكمة والقيادة الرشيدة وضمان التصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية.

سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 0.06 م د واعتمادات دفع بقيمة 2.2 م د لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على المشاريع والبرامج التالية:

- مواصلة تهيئة وتوسيع وبناء المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بكل من قفصة وبن عروس وسوسة.
- مواصلة إنجاز الدراسات الخاصة ببناء المندوبيات الجهوية بقبلي وسوسة وباجة وتوزر وبن عروس.
- مواصلة تسوية الوضعيات العقارية للممتلكات الموضوعة على ذمة الوزارة في إطار مشروع يهدف إلى حصر مخزونها العقاري.
- تأييد الإدارة واقتناء التجهيزات الإدارية بما يساهم في جعل الأعوان يمارسون عملهم في أفضل الظروف.
- مواصلة إنجاز دراسة حول بناء مقر أرشيف خاص بالوزارة

الصحة

تمّ ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحة لسنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **582.2 م د** لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزعة بين **416.6 م د** مشاريع بصدد الإنجاز و**165.6 م د** مشاريع جديدة.

- ومن أهمّ المشاريع بصدد الإنجاز:

اعتماد الدفع

بيان المشروع

5.7 م د :	-الطبّ الوقائي
133.0 م د :	-برنامج الترصد والتوقي من فيروس كورونا المستجد
6.2 م د :	-بناء وتهيئة وتجهيز مراكز الصحة الأساسية
59.6 م د :	-بناء 7 مستشفيات جهوية صنف "ب" بالمناطق ذات الأولوية
1.6 م د :	-تهيئة المستشفيات الجهوية (برامج 2020 و2021 و 2022)
17.1 م د :	-تجهيز المستشفيات الجهوية (برامج 2016 و2021 و2022 و2023)

5.0 م د :	-تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" بسببيلة
2.6 م د :	-تجهيز المستشفيات المحلية (برامج 2021 و2022)
9.5 م د :	-تهيئة المستشفيات الجامعية (برامج 2021 و2022 و2023)
29.5 م د :	-تجهيز المستشفيات الجامعية (برامج 2020 و2021 و2022 و2023)
1.2 م د :	-تجهيز 8 قاعات بيضاء بأقسام طب الرضيع بالمؤسسات الاستشفائية
3.2 م د :	-بناء مستشفى الملك سلمان ابن عبد العزيز متعدد الاختصاصات بالقيروان
2.1 م د :	-توسعة مركز الاصابات والحروق البليغة ببين عروس
3.0 م د :	-اقتناء معدات إعلامية
18.0 م د :	-تطوير المنظومة المعلوماتية الصحية
12.0 م د :	-برنامج تركيز الصحة الرقمية (الوكالة الفرنسية للتنمية)
3.0 م د :	-تأهيل الشبكات الداخلية المعلوماتية للهياكل الصحية
1.0 م د :	-اقتناء أراضي
1.8 م د :	-برنامج تأهيل أقسام الاستعجالي
6.1 م د :	-عمليات التهيئة والتهديب

• أمّا بخصوص المشاريع الجديدة، فقد تمّ ترسيمها أخذا بعين الاعتبار جملة التوجهات التالية:

- إيلاء الأولوية للطب الوقائي وذلك من خلال مواصلة دعم البرامج الوطنية للتوقي من الأمراض السارية وغير السارية ومزيد إحكام التصرف في البرنامج الوطني للتلقيح عبر دمج مختلف البرامج الوطنية ذات العلاقة،
 - مواصلة المجهود المبذول للتوقي ومجابهة جائحة الكورونا من خلال تعبئة الموارد الضرورية لتأمين الوسائل الكفيلة بمكافحة هذه الجائحة،
 - تدعيم المؤسسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتطورة خاصة في مجالي التصوير الطبي ومعالجة الأمراض السرطانية مع مواصلة دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحية وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة،
 - مواصلة العمل على دعم طب الاختصاص بالجهات الصحية ذات الأولوية.
- ولهذا الغرض، تمّ ترسيم اعتمادات قدرها 242.4 م د تعهدا و165.5 م د دفعا. وتتمثل أهمّ المشاريع والبرامج فيما يلي:

(بحساب المليون دينار)

الدفع	التعهد	بيان المشروع
م ع م	م ع م	
85.5	106.5	: -الطب الوقائي
14.5	14.5	: -البرنامج التخصصي لدعم طب الاختصاص
1.2	5.3	: -توسعة قسم الطب النفسي للأطفال وجناح الانعاش بقسم طب الأطفال ومخبر السموميات وبناء وحدتين بقسم الطب الباطني بمستشفى فطومة بورقية بالمنستير
1.1	5.9	: -تهئية وحدة التعقيم المركزي وتعويض المولدات الكهربائية وتركيز مجمع لمعالجة الهواء بمستشفى سهلول بسوسة
0.8	2.3	: -تركيز مولد كهربائي ومجمع لمعالجة الهواء بالمعهد الوطني المنجي بن حميدة لأمراض الأعصاب
0.9	2.7	: -تهئية قسمي العيادات الخارجية والاستعجالي ومقر المولد الكهربائي بمستشفى الرازي بمنوبة
0.7	2.1	: -تهئية قسمي الطب الفيزيائي والتأهيل الوظيفي وقاعات الأشعة المركزية بمعهد محمد القصاب للجبر وتقويم الأعضاء بقصر السعيد
2.0	10.0	: -تدعيم الهياكل بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس
1.0	4.2	: -تهئية الأقسام الاستشفائية بمستشفى فرحات حشاد بسوسة قسط 3
20.0	25.0	: -تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2024)
0.6	6.0	: -اقتناء 3 آلات للقسطرة القلبية لفائدة مستشفيات شارل نيكول وفرحات حشاد سوسة والهادي شاكر بصفاقس
5.0	6.0	: -اقتناء تجهيزات طبية لفائدة المركز الوطني "شلي بلكاهية" لليقظة الدوائية
1.0	3.2	: -اقتناء تجهيزات لفائدة وحدة المستحضرات المعقمة بمركز التوليد وطب الرضيع بتونس
0.3	3.0	: -اقتناء جهاز للمعالجة الكثبية وكاميرا قاما لفائدة معهد صالح عزيز
3.2	5.0	: -صيانة تجهيزات المستشفيات الجامعية (برنامج 2024)
1.0	2.0	: -صيانة سيارات الاسعاف

بيان المشروع	التعهد	الدفع
م ع م	م ع م	م ع م
-اقتناء أراضي	: 9.5	9.5
-تجديد مركزيات التكييف المركزي وصيانة وتجديد المصاعد بالمقر المركزي لوزارة الصحة	: 1.6	0.8
-اقتناء معدات اعلامية	: 2.0	1.5
-اقتناء 6 شاحنات لجمع ونقل الدم لفائدة المركز الوطني لنقل الدم ومراكزه الجهوية	: 1.5	0.1

تمّ ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحة لسنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 582.2 م د لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزعة بين 416.6 م د مشاريع بصدد الإنجاز و 165.6 م د مشاريع جديدة.

- ومن أهمّ المشاريع بصدد الإنجاز:

بيان المشروع	اعتماد الدفع
-الطب الوقائي	: 5.7 م د
-برنامج الترصد والتوقي من فيروس كورونا المستجد	: 133.0 م د
-بناء وتهيئة وتجهيز مراكز الصحة الأساسية	: 6.2 م د
-بناء 7 مستشفيات جهوية صنف "ب" بالمناطق ذات الأولوية	: 59.6 م د
-تهيئة المستشفيات الجهوية (برامج 2020 و 2021 و 2022)	: 1.6 م د
-تجهيز المستشفيات الجهوية (برامج 2016 و 2021 و 2022 و 2023)	: 17.1 م د
-تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" بسيطة	: 5.0 م د
-تجهيز المستشفيات المحلية (برامج 2021 و 2022)	: 2.6 م د
-تهيئة المستشفيات الجامعية (برامج 2021 و 2022 و 2023)	: 9.5 م د
-تجهيز المستشفيات الجامعية (برامج 2020 و 2021 و 2022 و 2023)	: 29.5 م د
-تجهيز 8 قاعات بيضاء بأقسام طب الرضيع بالمؤسسات الاستشفائية	: 1.2 م د
-بناء مستشفى الملك سلمان ابن عبد العزيز متعدد الاختصاصات بالقيروان	: 3.2 م د
-توسعة مركز الاصابات والحروق البليغة بين عروس	: 2.1 م د
-اقتناء معدات إعلامية	: 3.0 م د
-تطوير المنظومة المعلوماتية الصحية	: 18.0 م د
-برنامج تركيز الصحة الرقمية (الوكالة الفرنسية للتنمية)	: 12.0 م د
-تأهيل الشبكات الداخلية المعلوماتية للهياكل الصحية	: 3.0 م د
-اقتناء أراضي	: 1.0 م د

بيان المشروع

اعتماد الدفع

- برنامج تأهيل أقسام الاستعجالي
- عمليات التهيئة والتهديب

: 1.8 م د
: 6.1 م د

- أمّا بخصوص المشاريع الجديدة، فقد تمّ ترسيمها أخذا بعين الاعتبار جملة التوجهات التالية:
 - إيلاء الأولوية للطب الوقائي وذلك من خلال مواصلة دعم البرامج الوطنية للتوقي من الأمراض السارية وغير السارية ومزيد إحكام التصرف في البرنامج الوطني للتلقيح عبر دمج مختلف البرامج الوطنية ذات العلاقة،
 - مواصلة المجهود المبذول للتوقي ومجابهة جائحة الكورونا من خلال تعبئة الموارد الضرورية لتأمين الوسائل الكفيلة بمكافحة هذه الجائحة،
 - تدعيم المؤسسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتطورة خاصّة في مجالي التصوير الطبي ومعالجة الأمراض السرطانية مع مواصلة دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهديب الهياكل الصحية وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة،
 - مواصلة العمل على دعم طب الاختصاص بالجهات الصحية ذات الأولوية.
- ولهذا الغرض، تمّ ترسيم اعتمادات قدرها 242.4 م د تعهدا و165.5 م د دفعا. وتتمثل أهمّ المشاريع والبرامج فيما يلي:

(بحساب المليون دينار)

الدفع	التعهد	بيان المشروع
م ع م	م ع م	
85.5	106.5	: -الطب الوقائي
14.5	14.5	: -البرنامج الخاص لدعم طب الاختصاص
1.2	5.3	: -توسعة قسم الطب النفسي للأطفال وجناح الانعاش بقسم طب الأطفال ومخبر السموميات وبناء وحدتين بقسم الطب الباطني بمستشفى فطومة بورقيبة بالمنستير
1.1	5.9	: -تهيئة وحدة التعقيم المركزي وتعويض المولدات الكهربائية وتركيز مجمع لمعالجة الهواء بمستشفى سهلول بسوسة
0.8	2.3	: -تركيز مولد كهربائي ومجمع لمعالجة الهواء بالمعهد الوطني المنجي بن حميدة لأمراض الأعصاب

الدفع م.ع.م	التعهد م.ع.م	بيان المشروع
0.9	2.7	-تهيئة قسمي العيادات الخارجية والاستعجالي ومقر المولد الكهربائي بمستشفى الرازي بمنوبة
0.7	2.1	-تهيئة قسمي الطب الفيزيائي والتأهيل الوظيفي وقاعات الأشعة المركزية بمعهد محمد القصاب للجبر وتقويم الأعضاء بقصر السعيد
2.0	10.0	-تدعيم الهياكل بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس
1.0	4.2	-تهيئة الأقسام الاستشفائية بمستشفى فرحات حشاد بسوسة قسط 3
20.0	25.0	-تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2024)
0.6	6.0	-اقتناء 3 آلات للقسطرة القلبية لفائدة مستشفيات شارل نيكول وفرحات حشاد سوسة والهادي شاكر بصفاقس
5.0	6.0	-اقتناء تجهيزات طبية لفائدة المركز الوطني "شلي بلكاية" لليقظة الدوائية
1.0	3.2	-اقتناء تجهيزات لفائدة وحدة المستحضرات المعقمة بمركز التوليد وطب الرضيع بتونس
0.3	3.0	-اقتناء جهاز للمعالجة الكثبية وكاميرا قاما لفائدة معهد صالح عزيز
3.2	5.0	-صيانة تجهيزات المستشفيات الجامعية (برنامج 2024)
1.0	2.0	-صيانة سيارات الاسعاف
9.5	9.5	-اقتناء أراضي
0.8	1.6	-تجديد مركزيات التكيف المركزي وصيانة وتجديد المصاعد بالمقر المركزي لوزارة الصحة
1.5	2.0	-اقتناء معدات اعلامية
0.1	1.5	-اقتناء 6 شاحنات لجمع ونقل الدم لفائدة المركز الوطني لنقل الدم ومراكزه الجهوية

الشؤون الاجتماعية

في إطار دعم المجال الاجتماعي والعناية بالفئات الضعيفة والهشة وكذلك العناية بالعلاقات التشغيلية وتدعيم ظروف العمل اللائق، إضافة إلى الإحاطة بالتونسيين بالخارج سيتمّ في سنة 2024 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها **131.8** م د توظّف أساسا لـ:

< أهم المشاريع المتواصلة :

- * بناء مقرّ المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية: 7.0 م.د

< أهم المشاريع والبرامج الجديدة :

- * بناء قسم تفقدية الشغل بمدنين: 0.6 م د
- * تكفل الدولة بمساهمة الاعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي: 42.5 م د
- * اقتناء تجهيزات ادارية: 0.7 م د
- * اقتناء اراضي: 0.5 م د
- * تهيئة وتجهيز الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي: 0.8 م.د
- * بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي: 1.0 م.د
- * تهيئات مختلفة: 0.4 م.د
- * تسييج الصيغة الفلاحية بالمركز الاجتماعي والتربوي "السند": 1.1 م.د
- * منح لفائدة الاطفال أقل من 6 سنوات: 71 م.د

المجموع: 118.6 م د

التربية

ستتواصل الجهود خلال سنة 2024 لدعم قطاع التربية وذلك لبلوغ جملة من الأهداف الكمية والنوعية التي تم تحديدها حسب الأولويات وللغرض تم رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها **654.5 م د**.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة التربية في:

- تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية حيث خصصت لبرامج التعهد والصيانة اعتمادات تعهد قدرها 256.3 م د واعتمادات دفع قدرها 90.7 م د تضاف إليها اعتمادات تعهد قدرها 3.0 م د لبناء 52 قاعة جاهزة الصنع بالمؤسسات التربوية بالإضافة إلى برمجة أشغال صيانة المؤسسات التربوية في إطار الجيل الجديد من الباعثين الشبان بمبلغ 13.4 م د.
- تأهيل المؤسسات التربوية حيث يركز العمل بالأساس على:

- * دعم البنية الأساسية من خلال إحداث 13 مدرسة ابتدائية حيث تم ترسيم دراسات ب 1.3 م د بالإضافة إلى ترسيم الدراسات للإنطلاق في بناء 3 مدارس إعدادية و 4 معاهد ثانوية الى جانب ترسيم اعتمادات تعهد قدرها 4.3 م د لاتمام القسط الثاني لبناء 02 معاهد ثانوية. كما تم رصد برنامج توسعات بمختلف

المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجاعة التطور العمراني للمدن،

* تحسين ظروف الإقامة بالمبيلات المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصراً أساسياً لمواصلة الدراسة من خلال برمجة تعهد وصيانة للمبيلات والمطاعم المدرسية بـ 28.2 م د،

* مواصلة دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات للمنتفعين وذلك لضمان توفير الأكل المدرسية بالابتدائي والإعدادي والثانوي حيث تم رصد اعتمادات دفع بميزانية ديوان الخدمات المدرسية بـ 62 م د سيتم تخصيص 38.2 م د منها لتلاميذ المرحلة الابتدائية و22.3 م د لتلاميذ المرحلة الإعدادية والثانوية المقيمين بالمبيلات وأنصاف المقيمين.

- تحسين مكتسبات التلاميذ من خلال:

* تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظاً من خلال برمجة بناء 90 فضاء للأقسام التحضيرية بكلفة 18.0 م د (58 فضاء على الموارد العامة للميزانية و32 فضاء تحضيرية بالشراكة مع الجانب الإيطالي)،

* العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني،

* رصد اعتمادات بمبلغ 3.6 م د بعنوان التكوين بالشراكة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الإفريقي للتنمية،

* توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة للانتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

- توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية من خلال:

* اقتناء تجهيزات تعليمية وإعلامية بمبلغ 31.6 م د في نطاق التكنولوجيا الحديثة بمدارس إعدادية ومعاهد ثانوية ومدارس ابتدائية،

* إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم بهدف إرساء التعليم عن بعد،

وقد تم في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة للمؤسسات التربوية والانطلاق في انجاز المشاريع الجديدة المدرجة بالجدول التالي:

المرحلة الابتدائية:

التعهد (م د)	الدفع (م د)	
10	3.0	بناء 100 قاعة عادية
18	3.5	بناء 90 فضاء للاقسام التحضيرية
3	0.7	بناء اسيجة
7.0	1.5	بناء 35 مطعم مدرسي
3.0	2.8	تحيين كلفة بناء 5 مطابخ مركزية
1.3	1	إقتناء 32 قاعة عادية جاهزة الصنع
0.48	0.48	إقتناء 16 مجموعة صحية جاهزة الصنع
37.058	23.38	إقتناء تجهيزات للمدارس الابتدائية

المرحلة الإعدادية:

التعهد (م د)	الدفع (م د)	
7	1.5	بناء 70 قاعة عادية
0.5	0.5	إقتناء 10 قاعات عادية جاهزة الصنع
0.15	0.15	إقتناء 5 مجموعات صحية جاهزة الصنع
1.8	0.7	بناء 10 قاعات مراجعة
3.6	0.1	بناء 28 قاعة اختصاص
0.9	0.4	بناء 7 قاعات إعلامية
44.0	21.1	اقتناء تجهيزات للمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية

المرحلة الثانوية:

التعهد (م د)	الدفع (م د)	
5	1.0	بناء 50 قاعة عادية

0.8	2.5	بناء 5 مخابر تقنية وتكنولوجية وعلمية
0.3	0.9	بناء 5 قاعات مراجعة
0,5	2.6	بناء 20 قاعات اختصاص
0.8	1.9	بناء 15 قاعة اعلامية

كما تمت برمجة اعتمادات تعهد قدرها 35.8 م د لمواصلة انجاز مشاريع بناء المدارس الاعدادية المبرمجة بالسنوات السابقة في إطار تحيين كلفة البناء.

هذا بالإضافة إلى برمجة اعتمادات تعهد قدرها 30.4 م د وذلك لمواصلة انجاز مشاريع بناء المعاهد الثانوية المبرمجة بالسنوات السابقة في إطار تحيين كلفة البناء

كما تمت برمجة الدراسات للإنطلاق في إنجاز 3 مدارس إعدادية بكل من مساكن سوسة وحومة السوق المنستير وجبينا صفاقس 2.

وفي نفس الإطار، تمت برمجة الدراسات لبناء 4 معاهد ثانوية بكل من أكودة سوسة وبوعرقوب نابل والمهدية والحنشة بصفاقس.

التعليم العالي والبحث العلمي

تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2024 ما قدره **334.4 م د.**

وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا لتمويل البرامج التالية:

برنامج التعليم العالي:

- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات بإعتمادات تقدر بـ 39.1 م د.
- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقدمت مقراتها بإعتمادات تقدر بـ 26.8 م د.
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي باقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدها بإعتمادات تقدر بـ 23.6 م د.

برنامج الخدمات الجامعية:

- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات الخدمات الجامعية أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات باعتمادات تقدر بـ 18.8 م د.
- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقدمت مقراتها باعتمادات تقدر بـ 23.7 م د.
- تجهيز مؤسسات الخدمات الجامعية باقتناء تجهيزات لفائدتها باعتمادات تقدر بـ 3.8 م د
- مواصلة بناء وتوسيع مؤسسات الخدمات الجامعية (مبيلات ومطاعم جامعية ومركبات رياضية وثقافية) وخاصة تلك التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية والممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية باعتمادات تقدر بـ 6 م د.

برنامج البحث العلمي:

- مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من المنستير وصفاقس وسوسة وصيانة تجهيزاتها العلمية الكبرى باعتمادات تقدر بـ 6.8 م د.
- مواصلة تمويل مدارس الدكتوراه باعتمادات قدرها 6 م د.
- دعم البحوث التنموية باعتمادات جمالية قدرها 11 م د.
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي لسنوات 2020 و2021 و2022 باعتمادات تقدر بـ 31 م د.
- تمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي بقيمة 10.0 م د ويتمثل الإنتاج العلمي المعتمد في المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والكتب العلمية المنشورة بتونس وبالأخارج وبراءات الاختراعات الوطنية والدولية
- تمويل الشبكة الموحدة للبحث العلمي: من خلال اقتناء اشتراكات إلكترونية في مجلات ودوريات علمية ووضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني باعتمادات تقدر بـ 14.4 م د.
- دعم التعاون العلمي من خلال تمويل اتفاقيات البحث في إطار التعاقد الثنائي ومتعدد الأطراف والتعاون مع الاتحاد الأوروبي بمبلغ 14.4 م د.
- دعم تثمين نتائج البحث القابلة للاستغلال باعتمادات جمالية قدرها 7.1 م د.
- مساهمة الدولة التونسية في برنامج "أفق أوروبا" باعتمادات قدرها 12 م د.

التشغيل والتكوين المهني

تم ترسيم اعتمادات لمجابهة النفقات ذات الصبغة التنموية بمبلغ قدره 507.2 م د بميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني.

وستتواصل مجهودات الدولة خلال سنة 2024 لدعم الصندوق الوطني للتشغيل باعتمادات تبلغ 420.5 م د والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى ب 9 م د.

وتتلخص أهم التدخلات في:

1- تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل:

أ- آليات معالجة سوق الشغل:

- برنامج عقد الإعداد للحياة المهنية في صيغته الجديدة باعتماد قدره 191 م د لتمويل 104000 عقد.
- برنامج "عقد الكرامة" لفائدة 6800 حامل شهادة عليا باعتماد قدره 63.5 م د.
- عقد الخدمة المدنية التطوعية باعتماد قدره 24.7 م د لفائدة 11000 مستفيد.
- برامج دعم الاستثمار في الاقتصاد الرقمي باعتماد قدره 12.5 م د.

ب- تنمية المبادرة الخاصة:

سيتم خلال سنة 2024 تمويل البرامج والمشاريع التالية:

- برنامج مرافقة الباعثين الشبان باعتماد قدره 15 م د
- برنامج تمويل المشاريع الصغرى عن طريق البنك التونسي للتضامن باعتماد قدره 60 م د وستخصص لتمويل القروض الصغيرة والتمويلات الصغيرة.
- برنامج تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتماد قدره 10 م د.
- برنامج جيل جديد من الباعثين باعتماد قدره 25 م د.

2- تدخلات صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى:

- سيمول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حوالي 1800 مشروعا بتكلفة تقدر بحوالي 50 م د (بمعدل تكلفة قدرها 27.000 د للمشروع الواحد)، وقد تمّ للغرض ترسيم اعتماد قدره 9 م د للمساهمة في التمويل الذاتي تضاف إليه موارد استخلاص ب 17 م د.

- تتحمل الدولة في هذا المجال مبلغاً يتم استرجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الاستثمار ومنحة استثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع.

التكوين المهني:

التكوين المهني الأساسي:

- تمت برمجة اعتمادات بـ 45 م د قصد مواصلة بناء وتحديث وتجهيز مراكز تكوين وتدريب مهني والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب منها 40 م د على موارد صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني.
- ستمكن هذه الاستثمارات من بلوغ طاقة تكوين بحوالي 63.500 شاب (موزعين بين 46.400 تكوين مقيس و17.100 تدريب مهني غير مقيس) ويقدر عدد الخريجين بعنوان سنة 2024 بحوالي 18900 خريج بالمسارات المقيسة.
- استقطاب حوالي 300 مستفيد بكامل الولايات في نطاق برنامج صك التكوين المهني باعتماد يبلغ 1 م د.

التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات:

- يمول صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني أنشطة التكوين المستمر بـ 9 م د وخاصة في إطار برنامج حقوق السحب بمبلغ قدره 3 م د لتمويل عمليات تكوينية لفائدة حوالي 20500 مشاركة تستفيد منها حوالي 4800 مؤسسة.
- وستبلغ الاعتمادات حوالي 45 م د منها 42 م د في نطاق التسبقة على الأداء سيتم انفاقه من قبل المؤسسات على أنشطة التكوين.

VI- النفقات الطارئة وغير الموزعة :

- تم تخصيص مبلغ قدره 1680 م د دفعا و2280 م د تعهدا لمجابهة بعض النفقات المتأكدة التي يمكن أن تطرأ خلال سنة 2024.

الجزء الرابع

خدمة الدين العمومي لسنة 2024

الجزء الرابع : خدمة الدين العمومي لسنة 2024

1. توقعات خدمة الدين لسنة 2024:

من المتوقع أن ترتفع خدمة الدين² العمومي (متوسط وطويل المدى) لسنة 2024 مقارنة بسنة 2023 بنسبة 18.7% أي ما يعادل 3891 مليون دينار (م د) لتبلغ حوالي 24701 م د سنة 2024 مقابل 20810 م د سنة 2023 وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 23: خدمة الدين العمومي 2022-2024 (بحساب م.د)

التطور %	ق م 2024	تحيين 2023	نتائج 2022	
17.0%	6838	5842	4663.4	الفائدة
	3.90%	3.68%	3.24%	%إجمالي الناتج المحلي
17.4%	4267	3636	2919.1	الدين الداخلي
16.5%	2571	2206	1744.3	الدين الخارجي
19.3%	17863	14968	9778.1	الأصل
	10.19%	9.44%	6.80%	%إجمالي الناتج المحلي
(-3.5)%	8119	8415	5530.3	الدين الداخلي
48.7%	9744	6553	4247.8	الدين الخارجي
18.7%	24701	20810	14441.5	خدمة الدين
	14.08%	13.12%	10.04%	%إجمالي الناتج المحلي
2.8%	12386	12051	8449.4	الدين الداخلي
40.6%	12315	8759	5992.1	الدين الخارجي

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ **0.01 دينار** للدولار وللأورو و**0.1 دينار** لـ 1000 يان ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة دين الدولة لسنة 2024 كما يلي:

اليان الياباني	الدولار الأمريكي	الأورو	مليون دينار
0.6	4.0	3.3	فائدة الدين
6.1	7.0	17.4	أصل الدين
6.7	11.0	20.7	خدمة الدين

يفسر ارتفاع خدمة الدين العمومي أساسا بارتفاع أصل الدين نتيجة:

² وتجدر الإشارة أنه لا تحسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية (الإصدارات-التسديدات) لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة

- حلول أجال القروض الرقاعية المصدرة بالأسواق المالية العالمية :500 مليون أورو و 22.4 مليار يان سنة 2023 و 850 مليون أورو و 50 مليار يان سنة 2024
- اللجوء إلى القروض متوسطة المدى أدى إلى تراكم أجال تسديدها بمبالغ مرتفعة خاصة :
- "رقاع الخزينة 52 أسبوع": 4074 م د سنة 2023 و 5807 م د سنة 2024
- التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي لسنة 2020: 500 م د سنة 2023 و 500 م د سنة 2024
- القرض الداخلي بالعملة: حوالي 957 م د سنة 2023 و 752 م د سنة 2024
- قرض صندوق النقد الدولي بعنوان أداة التمويل السريع لسنة 2020 : حوالي 180 مليون دولار سنة 2023 و 360 مليون دولار سنة 2024.

وتتمثل أهم التسديدات لسنة 2024 بعنوان أصل الدين متوسط وطويل المدى:

- قرض رقاعي بالأورو لسنة 2017: 850 مليون أورو (فيفري 2024)
- قرض رقاعي بضمان ياباني لسنة 2014: 50 مليار يان (أكتوبر 2024)
- أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان أداة التمويل السريع لسنة 2020: حوالي 360 مليون دولار (موزعة بين جانفي وأفريل و جويلية و أكتوبر 2024 ، بمبلغ 90 م دولار لكل شهر)
- أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان تسهيل الصندوق الممدد 2016-2019: حوالي 256 مليون دولار موزعة على سنة 2024 (10 أقساط شهرية)
- أقساط قرض البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد لسنة 2022: 105 مليون دولار موزعة بين 3 أقساط ب 34 م دولار (جوان وسبتمبر وديسمبر 2024)
- قرض العربية السعودية: 100 مليون دولار (موزعة بين جانفي وجويلية 2024)
- قرض صندوق النقد العربي: حوالي 70 مليون دولار (موزعة بين جانفي وفيفري وجوان وجويلية وأوت 2024)
- رقاع الخزينة 52 أسبوع: 5807 م د (منها 702 م د في جانفي و 960 م د في جوان و 1000 م د في جويلية و 700 م د في أوت و 1710 م د في أكتوبر و 700 م د في نوفمبر 2024)
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير 1012 م د: (383 م د في جانفي و 629 م د في أفريل 2024)
- القرض الداخلي بالعملة حوالي 752 م د منها قسط من قرض سنة 2021 بحوالي 81 م د (19 مليون أورو و 5 مليون دولار) يحل أجله في ماي 2024 وقسط من قرض سنة 2023 ب 671 م د (180 مليون أورو و 13 مليون دولار) يحل أجله في أكتوبر 2024
- قسط من التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي 2020: 500 م د (ديسمبر 2024)

آليات الدين قصير المدى لسنة 2024:

أبرزها:

- الايداعات بالـخزينة العامة للبلاد التونسية : ايداعات إضافية بحوالي 320 م د
- رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و 26 أسبوع (الإصدارات الصافية 0 م د)

و لا تحتسب تسديدات رقاع الخزينة قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتحتسب النتيجة الصافية (الإصدارات-التسديدات) ضمن الموارد الأخرى للخزينة في التوازنات المالية لسنة 2024:

- "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و 26 أسبوع" المصدرة خلال سنة 2023 والتي يحل أجل تسديدها خلال سنة 2024 بمبلغ جملي 3776 م د (النتيجة الصافية: -3776 م د)

- "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و 26 أسبوع" المتوقع إصدارها خلال سنة 2024 والتي سيحل أجل تسديدها خلال نفس السنة 2024 بمبلغ جملي 6778 م د (النتيجة الصافية 0)

- "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و 26 أسبوع" المتوقع إصدارها خلال سنة 2024 على أن يحل أجل تسديدها سنة 2025 بمبلغ في حدود 3776 م د (النتيجة الصافية: 3776 م د)

إجمالاً تقدر إصدارات الدين قصير المدى سنة 2024 بحوالي 10554 م د مقابل تسديد 10554 م د.

جدول عدد 24: إصدارات الدين قصير المدى (بحساب م.د)

ق م 2024	تحيين 2023	نتائج 2022	
0.0	1417.8	(-652.6)	الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى
10554.0	9858.3	9234.2	الإصدارات
10554.0	8440.5	9886.8	التسديدات
3776.0	3776.0	2358.2	حجم "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و 26 أسبوع"

2. حاجيات تمويل الميزانية لسنة 2024

إجمالاً تقدر حاجيات تمويل الميزانية (تكاليف الخزينة) لسنة 2024 بـ 28708 م د منها 10645 م د نتيجة عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة و17863 م د لتسديد أصل الدين (متوسط وطويل المدى) و200 م د قروض وتسبيقات الخزينة.

جدول عدد 25: حاجيات وموارد تمويل ميزانية الدولة (بحساب م.د)

ق م 2024	تحيين 2023	نتائج 2022	
28708	25879	19671	حاجيات التمويل (تكاليف الخزينة)
10645	10711	9624	تمويل عجز الميزانية
17863	14968	9778	أصل الدين
200	200	269	قروض والتسبيقات الصافية للخزينة
28708	25879	19671	موارد التمويل (موارد الخزينة)
28188	21931	18280	موارد الاقتراض
11743	11368	10503	موارد الاقتراض الداخلي
16445	10563	7777	موارد الاقتراض الخارجي
520	3948	1391	الموارد الأخرى للخزينة:
200	200	251	استخلاص أصل قروض الخزينة
320	3748	1140	موارد مختلفة (آليات الدين قصير المدى) :
0	1418	(-653)	منها رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع
320	2330	1793	منها موارد أخرى (الايداعات بالخزينة)

ومن المتوقع استخلاص 200 م د بعنوان أصل قروض الخزينة، ومن المنتظر أن تبلغ موارد الايداعات الإضافية بالخزينة العامة حوالي 320 م د وبالتالي تقدر **حاجيات الاقتراض لسنة 2024 بحوالي 28188 م د.**

3. تطور حجم دين الدولة

من المتوقع أن يرتفع حجم دين الدولة في نهاية سنة 2024 إلى 139976 م د مقابل 127164 م د سنة 2023 أي بزيادة 12813 م د منها 10645 م د نتيجة تمويل عجز الميزانية و2162 م د نتيجة تأثير أسعار الصرف.

بناء على ذلك، يقدر دين الدولة في موفى سنة 2024 بـ **79.81%** من إجمالي الناتج المحلي مقابل 80.20% سنة 2023 و79.83% سنة 2022.

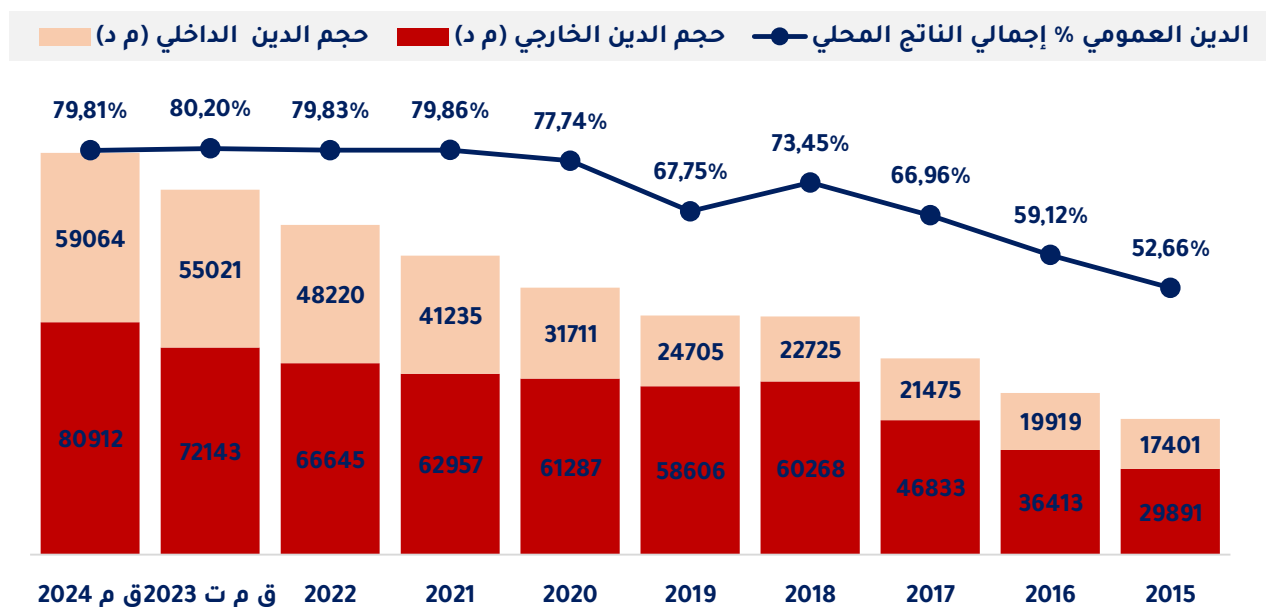
و يحوصل الجدول الموالي هيكله دين الدولة حسب المصدر:

جدول عدد 26: حجم الدين وهيكلته (بحساب م.د)

ق م	تحيين	نتائج
-----	-------	-------

2024	2023	2022	
59064	55021	48220	حجم الدين الداخلي للدولة
%42.2	%43.3	%42.0	المناوب
80912	72143	66645	حجم الدين الخارجي للدولة
%57.8	%56.7	%58.0	المناوب
139976	127164	114865	الدين الإجمالي للدولة
%79.81	%80.20	%79.83	النسبة من إجمالي الناتج المحلي
175381	158563	143893	إجمالي الناتج المحلي

رسم بياني عدد 25: تطور حجم الدين العمومي 2024-2015



ويقدر تأثير ارتفاع أسعار الصرف على حجم دين الدولة نتيجة الزيادة بـ **0.01 دينار** لسعري الدولار والأورو و **0.1 دينار** لسعر 1000 يان ياباني كما يلي:

مليون دينار	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
الزيادة في حجم دين الدولة سنة 2024	110.2	114.3	16.6

و إجمالاً إن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار بـ 1% مقارنة بما هو متوقع في موفى سنة 2024 يترتب عليه زيادة في حجم دين الدولة بحوالي 837 م د أي 0.48% من إجمالي الناتج المحلي.

و تتوزع هيكلية الدين الخارجي للدولة حسب العملات الرئيسية كما يلي:

جدول عدد 27: هيكل الدين الخارجي حسب العملات الرئيسية

ق م 2024	تحيين 2023	نتائج 2022	
<u>%42.88</u>	<u>%51.01</u>	%55.65	الأورو
<u>%41.73</u>	<u>%27.95</u>	%18.97	الدولار الأمريكي
%4.05	%5.95	%7.12	اليان الياباني
%7.36	%10.87	%13.77	حقوق السحب الخاصة
%3.99	%4.23	%4.49	عملات أخرى